الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التقرير السنوي لنشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023

سلطان ماي 2024

الفهرس

توطئة 1
المحور الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 2
1. المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير 3
2. المهام الرئيسية للوزارة 3
3. تصنيف الهياكل التابعة للوزارة 5
4. أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الفلاحي خلال سنة 2023 8
المحور الثاني: مميزات النشاط خلال سنة 2023 16
1. الظروف العامة المحيطة بالقطاع الفلاحي 17
2. بلورة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها 17
3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع 20
4. النهوض بالمنظومات الفلاحية 34
5. الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي: 45
6. النهوض بالجودة ودفع التصدير: 46
7. تعبئة و استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها 68
8. خدمات الدعم والإحاطة 85
9. الخدمات و الإجراءات الإدارية : 96
المحور الثالث :الوسائل والموارد 112
1. الموارد البشرية 113
2. الموارد المالية 116
3. التجهيزات والمعدات: 119
المحور الرابع :التحكم في الطاقة 121
المحور الخامس :تقارير الرقابة 123
المحور السادس :برنامج عمل سنة 2024 130
1. على مستوى سياسة التنمية 131
2. على مستوى الهياكل المهنية 131
3. على مستوى الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 133
4. على مستوى النهوض بالمنظومات الفلاحية 134
5. على مستوى خدمات الدعم والإحاطة 139

6. تحسين أداء الإدارة 139

توطئـــة

في إطـار متابعـة أنشـطتها وتـدخلاتها في المجـال التنمـوي، أعـدت وزارة الفلاحـة والمـوارد المائيـة والصـيد البحـري تقريـر نشـاطها بعنـوان سـنة 2023 ليكـون بمثابـة المرجـع لتقيـيم الأداء والوقـوف على مـدى تجسـيم المهـام الموكولـة إليهـا، إضـافة إلى تحديـد الإشـكاليات التي اعترضـتها وحالـت دون بلـوغ مسـتويات أفضـل مـن الإنجاز.

ويبقـى الهـدف الأول مـن هـذه العمليـة هـو تحليـل نجاعـة الأنشـطة التي تؤمنهـا مختلـف مصـالح الـوزارة (مركزيـا وجهويـا ومحليـا) بالاعتمـاد على المـوارد المتاحـة (ماديـا وبشـريا)، وتشـخيص المجـالات التي مـن شـأنها أن تُحسّـن مـن أداء الـوزارة وتضـمن الاسـتغلال الأمثـل للمـوارد والتناسـق بـين تـدخلات مختلـف المصـالح في ظل شمولية أنشطة الوزارة وتشعبها.

ويتضمّن التقرير 6 محاور :

- ✓ المحور الأول :تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- ✓ المحور الثاني : مميزات النشاط خلال سنة 2023،
- ✓ المحور الثالث : الوسائل والموارد،
- ✓ المحور الرابع : التحكم في الطاقة،
- ✓ المحور الخامس : تقارير الرقابة،
- ✓ المحور السادس : برنامج عمل سنة 2024 .

المحور الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

1. المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير

تمت صياغة التقرير العام لنشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023 بالاعتماد على المنهجية المنصوص عليها في المنشور عدد 123 الصادر عن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 20 جوان 2005. فقد تم العمل على إدراج المحاور الأساسية الواردة في المنشور مثل التعريف بالوزارة واستعراض أهم الإنجازات التي تحققت خلال سنة 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والموارد المادية والبشرية التي تم توظيفها.

وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للمحور الخاص بالإنجازات التي تحققت خلال سنة 2023، فقد تم تبويب الأنشطة الواردة في التقارير الفردية لمختلف الهياكل والمنشآت التابعة للوزارة حسب المهام الرئيسية المنصوص عليها بالأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 و الذي يضبط مشمولات الوزارة.

وبصفة عامة، فإن التمشي المعتمد في إعداد هذا التقرير التأليفي هو محاولة توفيقية بين التركيز على أهم الإنجازات لأبرز الأنشطة التي تغطي أغلب ميادين التدخل من جهة وتثمين الكم الهائل من المعلومات الواردة في التقارير الفردية من جهة أخرى، مع الحرص على ضمان التناسق والترابط بين مختلف المحاور المكونة للتقرير.

2. المهام الرئيسية للوزارة

تتمثل مهام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، حسب الأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001، في تنفيذ سياسة الدولة في ميدان الفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفي السهر على النهوض بهذا القطاع وتوفير المناخ الملائم لتنميته. فهي مكلفة بتسخير كل الموارد الطبيعية المتاحة وإنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية والرامية إلى المحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي وصيانة عناصر الإنتاج ودعمها خدمة للتنمية الفلاحية الشاملة والمستديمة.

وتتمثل المهام الرئيسية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري فيما يلي:

- إعداد مخططات التنمية الفلاحية في نطاق المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- إعداد البرامج القطاعية الخاصة بتنمية الفلاحة والصيد البحري،

- إعداد الدراسات المتعلقة بمختلف العناصر والوسائل الرامية إلى تنمية القطاع الفلاحي،
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بالنهوض بالفلاحة والسهر على تطبيقها،
- إعداد المخططات والبرامج لتسخير الموارد المائية واستعمالها لسد حاجيات البلاد ولتنمية الموارد المائية غير التقليدية والاقتصاد في الماء،
- التصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر الإحاطة بمستعمليها،
- إنجاز الدراسات والأعمال الهادفة إلى تعصير المستغلات الفلاحية،
- السهر على تنسيق عمليات الإصلاح العقاري وهيكلة الأراضي الدولية ومتابعة إنجازها بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- الحث على بعث وتنشيط الهياكل المهنية الفلاحية والمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية،
- السهر على توسيع شبكة أسواق المنتجات الفلاحية على كامل التراب الوطني بالتعاون مع الأطراف المعنية،
- المشاركة في تدعيم المنتجات الفلاحية التونسية بالأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة،
- دعم التنمية الجهوية عبر إنجاز المشاريع والبرامج في مجال التنمية الفلاحية المندمجة،
- الإشراف على انجاز برامج البحث العلمي الفلاحي والسهر على تنمية التعاون والتبادل العلمي مع المؤسسات الدولية أو الجهوية المختصة ،
- تأمين التكوين المهني الفلاحي والسهر على تحسين مستوى الإطارات وإعادة تكوينها والمساهمة في الإشراف على معاهد التعليم العالي الفلاحي وذلك في نطاق التشريع الجاري به العمل،
- الإشراف على المؤسسات المساهمة في القيام بالمهام الداخلة في نطاق مشمولات الوزارة والمتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

3. تصنيف الهياكل التابعة للوزارة

تبعا للأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة والذي تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31 ماي 2018 ، تشتمل وزارة الفلاحة علاوة على الهيئة العليا للوزارة و ندوة المديرين على :

❖ الديوان:

تتمثل مهام ديوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إنجاز كل المهام الموكولة إليه من طرف الوزير ويتولى تسييره رئيس ديوان بمساعدة مكلفين بمأمورية أو ملحقين بالديوان ويضم الهياكل التالية :

- مكتب الضبط المركزي.
- مكتب العلاقات مع المواطن.
- مكتب التشريفات والاستقبال والاستمرار.
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية.
- مكتب التعاون الدولي.
- مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.
- خلية هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.
- خلية الحوكمة الرشيدة.
- خلية متابعة الصفقات العمومية الكبرى.
- مكتب التخطيط والتوازنات المائية.
- مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية.
- مكتب الإحاطة بمصدري المنتجات الفلاحية.

❖ الكتابة العامة:

تتمثل مهمة الكتابة العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في التنسيق والمتابعة ومراقبة عمل كافة المصالح التابعة للوزارة مركزيا جهويا خاصة في مجال التصرف في الموارد البشرية والمالية.

هـذا إلى جانـب دعـم و تـأطير المؤسسـات والمنشـآت وبقيـة الهياكـل العموميـة العاملـة في القطـاع الفلاحي والصـيد البحـري والخاضـعة لإشـراف الـوزارة والنظـر في الصـعوبات التي يمكـن أن تعترضها والعمل على تجاوزها.

❖ **التفقدية العامة:**

تقوم التفقدية العامة لوزارة بمراقبة التصرف الإداري والمالي والفني لجميع المصالح التابعة للوزارة والهياكل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها.

❖ **المصالح المشتركة:** تشتمل المصالح المشتركة للوزارة على:

- الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية،
- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية،
- الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية،
- الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والأرشيف،
- الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية،
- إدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية.

❖ **المصالح الفنية:** تشتمل المصالح الفنية لوزارة الفلاحة على:

- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي،
- الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية،
- الإدارة العامة للمصالح البيطرية،
- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك،
- الإدارة العامة للغابات،
- الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- الإدارة العامة للموارد المائية،
- الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه،
- الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى،
- والإدارة العامة للفلاحة البيولوجية.

❖ المصالح الجهوية:

تشتمل المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على 24 مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية (مندوبية في كل ولاية) المحدثة بمقتضى قانون عدد 44 لسنة 1989 المؤرخ في 8 مارس 1989و الذي ينص على إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بكل ولاية وتخضع لإشراف وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

❖ المؤسسات والهياكل تحت الإشراف:

- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،
- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي،
- ديوان الحبوب،
- الديوان الوطني للزيت،
- ديوان الأراضي الدولية،
- ديوان تربية الماشية و توفير المرعى،
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي،
- الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه،
- شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال،
- وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري،
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،
- الوكالة العقارية الفلاحية،
- وكالة المعدات و تسوية الأراضي الفلاحية،
- وكالة استغلال الغابات،
- المرصد الوطني للفلاحة،
- وكالة التنقيب عن المياه،
- المركز الوطني للدراسات الفلاحية،
- شركة سباق الخيل،
- المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل،
- الشركة الوطنية لحماية النباتات،

- مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي،
- المجمع المهني المشترك للغلال،
- المجمع المهني المشترك للتمور،
- المجمع المهني المشترك للخضر،
- المجمع المهني المشترك للألبان و اللحوم الحمراء،
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب،
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري،
- المركز الفني للحبوب،
- المركز الفني للبطاطا والقنارية،
- المركز الفني للفلاحة البيولوجية،
- المركز الفني للقوارص،
- المركز الفني لتربية الأحياء المائية،
- المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية،
- المركز الفني للزراعات الجيوحرارية،
- المركز الفني للتمور.

4. أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الفلاحي خلال سنة 2023

تم إقرار العديد من الإجراءات لسنة 2023 بهدف الحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني وما أفرزته من تحديات وصعوبات إضافية للبلدان الموردة للمواد الغذائية الأساسية كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، كذلك تطوير القطاع ورفع أداء مختلف المنظومات الفلاحية وإحكام استغلال الموارد الطبيعية بما يساهم في تحسين دخل الفلاحين وضمان تزويد السوق الداخلية في أحسن الظروف إضافة إلى الرفع من طاقة البلاد التصديرية. وفيما يلي أبرزها:

1. إستدامة المنظومات المائية

- المراجعة السنوية لتسعيرة الماء الصالح للشرب الموزعة عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- اصدار أمر يتعلق بحصاد مياه الأمطار على مستوى المنازل بالوسط الحضري والريفي.
- مراجعة ترتيب واجراءات استخلاص معاليم مياه الري وإرساء منظومة للتوظيف الاجباري لمعاليم مياه الري لضمان الاستخلاص والقطع النهائي مع المديونية.

- الإنتهاء من إنجاز الدراسة الاستشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050 حيث تم استكمال المرحلة الخامسة والأخيرة التي حددت محاور المخططات العملية وتحديد خطة عمل تضم 43 برنامجا و1200 اجراء.
- تواصل برنامج دعم هيكلة قطاع المياه في تونس A-RESET الممول من التعاون الألماني والذي يهدف إلى دعم مسار إصلاح قطاع المياه من خلال دعم تركيز المؤسسات الجديدة التي ينص عليها مشروع مجلة المياه.
- تنفيذ برنامج وطني لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب في ظل تواصل انحباس الأمطار وانخفاض مخزون المياه بالسدود مع إقرار العمل بنظام الحصص الظرفي لكافة المستعملين والتحجير الوقتي لبعض استعمالات المياه الصالحة للشرب الموزعة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

2. حماية الثروة الغابية وضمان استدامتها

- الانتهاء من مراجعة فصول مجلة الغابات المتعلقة بتيسير النفاذ إلى المواد الغابية من قبل متساكني الغابات والشرائح الهشة ودفع الاستثمار.
- الشروع في مراجعة شاملة لأحكام مجلة الغابات بالتنسيق مع مركز الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل.
- الشروع في إعداد تصور لتنظيم هيكلي ملائم لتسيير القطاع وضمان حوكمة التصرف فيه في إطار مراجعة التنظيم الهيكلي لقطاع الغابات بناء على دراسة تشخيص الإشكاليات الهيكلية للقطاع.
- الانتهاء من دراسة تشخيص الوضع العقاري للموارد الغابية.

3. حماية الثّروة السّمكيّة البحرية والنهوض بقطاع تربية الأحياء المائية

- العمل على الحد من مجهود الصيد البحري من خلال ايقاف اسناد رخص صيد جديدة وعدم تجديد رخص الصيد في المناطق المستنزفة.
- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية والمتمثل في ايقاف الصيد بالجر بخليج قابس لثلاثة أشهر (من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر) والراحة البيولوجية لسمك البوسيف لثلاثة أشهر موزعة على فترتين الأولى من 15 فيفري إلى 15 مارس وتمتد الفترة الثانية من 1 أكتوبر إلى 30 نوفمبر.
- إسناد الموافقات على تنويع أسماك التربية بالنسبة للأصناف المتأتية من البحر الابيض المتوسط.
- تحسين البنية المينائية وتعصير الخدمات: ارساء منظومة الفوترة الالكترونية على مستوى اسواق الجملة للأسماك.
- مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية والسلامة في قطاع الصيد البحري: بصدد وضع نظام يتلاءم مع خصوصية قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

- وضع خطة للنهوض بقطاع صيد القفالة نظرا لتراجع المخزون حسب نتائج البحث العلمي وقد تم منع صيد القفالة لثلاث مواسم على التوالي.

4. دعم صمود المنظومات الفلاحية وضمان مردوديتها

منذ بدء الأزمة الروسية الأوكرانية في شهر فيفري 2022 وما نتج عنها من ارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية والمدخلات الفلاحية، عرفت عديد المنظومات الفلاحية الاستراتيجية مخاطر حقيقية تهدد توازناتها واستدامتها خاصة مع تواصل الجفاف لفترة زمنية طويلة فاقت الأربع سنوات. وللحد من تداعيات الأزمة ذات الأبعاد المتعددة (اقتصادية واجتماعية ومالية)، تم اتخاذ جملة من التدابير حسب خصوصيات المنظومات ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتزويد السوق الداخلية.

1.4. دعم منظومة الحبوب وتحسين المردودية

- نظرا لصعوبات التزود من السوق العالمية لمادة الحبوب، تظافرت الجهود من أجل إنجاح موسم الزراعات الكبرى، تم اتخاذ جميع ضمانات التزويد بالأسمدة الكيميائية لموسم 2023/2022، حيث بلغت الكميات الموضوعة على ذمة الفلاحين حوالي 20 ألف طن من السوبر 45 و110 ألف طن من د.أ.ب و176 ألف طن من الأمونيتر.

- التكفل بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعة الحبوب ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك على مواردها الذاتية لفائدة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب بالنسبة للموسم الفلاحي 2022-2023، على ألا يتعدى الهامش الموظف من قبل البنوك نسبة 3,5 %.

- إسناد منحة تشجيعية ظرفية خاصة بصابة 2023 في حدود 10 د/ق بعنوان كميات الحبوب المسلّمة إلى المجمّعين، لتبلغ بذلك الأسعار عند الإنتاج، باعتبار السعر الأساسي ومنحة التسليم السريع والمنحة التشجيعية الظرفية من صابة 2023 كما يلي:
  * القمح الصلب: 140 دينار /ق
  * القمح اللين: 110 دنانير/ق
  * الشعير والتريتيكال : 90 دينار/ق.

- تحيين سلم التعيير لفائدة الفلاحين.
- اعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الحبوب.

2.4. النهوض بمنظومة التمور

في إطار العمل على تحسين جودة التمور وحمايتها من الآفات الزراعية وتعزيز مساهمة المنظومة في التصدير، تم:

- الترفيع في منحة دعم الناموسية (2.3 مليون وحدة) من 60% إلى 80% لحماية العراجين من الدودة.
- إقرار برنامج لخزن التمور في حدود 20 ألف طن لمدة أربع أشهر بداية من غرة نوفمبر 2023.
- دعم مالي لصادرات التمور بعنوان موسمي 2022/2021 و2023/2022 في شكل منحة تتراوح بين 30% و50% من كلفة النقل المبرّد حسب وجهة التصدير.
- توفير كميّة 83 طن من الكبريت المائي مدعمة بنسبة 70% وتوزيعها على الفلاحين للقيام بالمداواة الوقائية ضد عنكبوت الغبار.

3.4. منظومة زيت الزيتون

أمام تواصل نقص الأمطار وسعيا للمحافظة على استدامة منظومة الزياتين وتعزيز تموقعها في السوق العالمية تم اتخاذ ما يلي:

- انجاز برنامج تدخل جهوي لإنقاذ أصول الزيتون من الجفاف بتطاوين وقابس ومدنين.
- مداواة حوالي 727.3 ألف أصل زيتون لحماية الصابة المرتقبة لموسم 2024/2023 من حوالي 840 ألف أصل زيتون معلنة للمداواة ضد العثة (الجيل الثمري) وذبابة الزيتون.
- مراجعة كراس الشروط الفنية لتصدير زيت الزيتون (في طور المصادقة).
- اعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الزيتون.

4.4. منظومة الخضروات

في ظل تراجع الإنتاج بسبب نقص مياه الري خاصة بالمناطق السقوية ولضمان تواصل تزويد السوق من الخضروات الأساسية من الفلفل والطماطم والبطاطا، وبهدف الحد من ارتفاع الأسعار على مستوى الاستهلاك مع المحافظة على الحد الأدنى من دخل الفلاح، تمت مراجعة الأسعار وتحديد هوامش الربح للخضر والغلال على مستوى أسواق الجملة والتفصيل. كما تم تحيين كلفة الإنتاج في إطار القروض الموسمية المسندة للفلاحين وفي إطار تحديد السعر المرجعي بالنسبة للطماطم وسعر القبول بالنسبة للبطاطا لتكوين المخزونات التعديلية.

5.4. منظومة الأعلاف

اعتبارا للصعوبات المناخية المتزايدة والنقص للحاد للموارد العلفية تم الالتجاء الي تيسير عمليات التوريد من خلال:

- الترخيص للخواص لتوريد الأعلاف الخشنة في حدود 500 ألف طن وتوريد كميات من الشعير العلفي للمساهمة في تغطية حاجيات القطيع.

- الرفع في الكميات الموردة من قوالب الفصة في حدود 30 ألف طن من قبل الخواص وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ومواصلة الدعم في حدود 100 دينار للطن مع التأمين المحكم لعمليات التوزيع أخذا بعين الاعتبار الولايات الأكثر تضررا من الجفاف.
- مراجعة كراس الشروط المتعلقة بتوريد مادتي الذرة وفيتورة الصوجا مع تحديد المسؤوليات فيما يتعلّق بتخزين وتزويد السوق بانتظام.
- اعداد دراسة حول إمكانية تعويض نسبة المواد الأولية في العليقة (ration alimentaire) قصد التخفيض من توريد الذرة والصوجا وترشيد استعمال الأعلاف المدعمة مع الشروع في إعداد خطة وطنية للنهوض بالموارد العلفية والرعوية المنتجة محليا وتركيز تجربة نموذجية لاستغلال نتائج البحث في مجال "الإنتاج الحيواني والعلفي". وفي إطار مواصلة دعم سعر بيع البذور العلفية المنتجة محليا والمراقبة، تم إسناد منحة قدرها 30% من سعر البذور العلفية.
- تم الشروع في اعداد خطة وطنية لتنمية قطاع الأعلاف 2035 بهدف الحد من العجز العلفي الجملي والترفيع في نسبة تغطية الحاجيات الغذائية الحيوانية.

6.4. منظومات تربية الماشية

في إطار المحافظة على توازن منظومات الإنتاج الحيواني وتزويد السوق، تم خلال موسم 2022/ 2023 اتخاذ الإجراءات التالية:

- صدور قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 9 جوان 2023 يتعلق بالمصادقة على المخطط المديري لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله خلال الفترة 2022-2026. كما تم الشروع في اعداد كراس شروط توريد معدات الحليب ولوازمها وكراس شروط يتعلق بتوريد معدات تبريد الحليب ولوازمها.
- التّرفيع في سعر الحليب الطازج على مستوى الإنتاج بـ 200 مليم/لتر ليصبح 1340 مليم/لتر كسعر أدنى مضمون للفلاّح بمقتضى القرار الحكومي المتّخذ في المجلس الوزاري المنعقد يوم 10 فيفري 2023 وذلك بمفعول رجعي بداية من يوم 16 نوفمبر 2022. ويهدف القرار إلى المحافظة على توازنات منظومة الألبان وديمومتها من خلال المحافظة على القطيع ووضمان حد أدنى لدخل المربين.
- التخفيض في أسعار الأعلاف المركبة الموجهة للأبقار الحلوب بـ 30 دينارا/للطن إضافية ابتداء من يوم 26 سبتمبر 2022 في إطار معاضدة مجهودات المربين والضغط على الكلفة.
- اعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بمنظومة الألبان في أفق 2035 في ظل التغيرات المناخية بهدف المحافظة على توازن وديمومة المنظومة والنّهوض بسلسلة القيمة لمنتوجات الألبان وتحسين حوكمتها.
- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بقطاع اللحوم الحمراء 2035 من خلال تشخيص مختلف حلقات المنظومة ودراسة كيفية تأقلمها مع التغيرات المناخية.

- اعتبارا لأهمية المحافظة على قطيع الأبقار وتأمين سلامته الصحية، تم تخصيص توزيع الأبقار الموردة في إطار مشاريع الاستثمار للمستغلات المحدثة والخاضعة للمواصفات الفنية لتربية الأبقار والسليمة من الأمراض الخطيرة (السل والإجهاض المعدي).
- تحديد كلفة الإنتاج في قطاعي البيض واللحوم البيضاء مع الأطراف المعنية والمصادقة عليها ونشرها والعمل على تحيينها دوريا حسب التغييرات التي تطرأ في عناصر الكلفة.
- المحافظة على نظام الحصص مع توزيعها على المفارخ والشركات والتعاونية والمذابح مع احترام حاجيات الانتاج والحصة السنوية الوطنية وضوابط التوزيع المحدّدة واحترام نظام العقوبات Bonus / Malus، بالإضافة إلى إصدار كراس شروط للإنتصابات الجديدة.

7.4. في مجال المراقبة الصحية وحماية صحة وسلامة الثروة الحيوانية

يكتسي مجال المراقبة الصحية أهمية كبرى في ظل تفشي عديد الامراض والآفات العابرة للقارات مما استوجب اتخاذ عديد التدابير أهمها:

- في إطار اليقظة والمتابعة للوضع الصّحّي للحيوانات على المستوى العالمي والتّي أفضت إلى ظهور حالات لمرض النزف (أو النزيف) الوبائي (Maladie Hémorragique Epizootique) عند الأبقار ببعض المناطق بفرنسا (Hautes Pyrénées /les Pyrénées Atlantiques) وتطبيقا لإجراءات المراقبة الصحيّة البيطريّة عند التوريد، تقرّر منع توريد وعبور الأبقار والحيوانات الحساسة (مثل الغزلان والأيائل) من المناطق الموبوءة بفرنسا والمناطق المحيطة بها.
- إصدار المذكرة عدد 2022/200 بتاريخ 2022/11/16 التي تنظم شروط منح المصادقة الصحية الحيوانية لمستغلات تربية القوقعيات إلى جانب إنجاز دليل للأمن البيولوجي في مزارع تربية القوقعيات. كما تم أيضا إعداد نسخة أولية من دليل الممارسات الجيدة (guide de bonnes pratiques) لنشاط تربية القوقعيات، وهو حاليا بصدد المناقشة وذلك ضمن مشروع TCP إعداد "مخطط للتصرف الرشيد لبحيرة بنزرت الذي يهدف الى تحقيق الاستغلال الأمثل والتقاسم العادل للموارد الطبيعية مع ضمان الإدارة المستدامة للثروات بالبحيرة" ممول من منظمة الفاو.
- الشروع في اعداد دليل الأمن الحيوي لمنشآت تربية الاسماك في المياه العذبة والذي بمقتضاه تحصل حوالي 20 مشروع تربية اسماك على المصادقة الصحية الحيوانية.
- دعم الإحاطة الصحية للقطيع من خلال توفير اللقاح للمربين ضد مرض النزيف الدموي الفيروسي RHDV2 عند الأرانب.
- تسجيل الحيوانات الموردة بالسجل الوطني للأنساب.
- المتابعة الفنية للقطعان الموردة وذلك من خلال إدراجها ضمن برنامج مراقبة الإنتاجية مباشرة إثر انتهاء فترة الحجر الصحي.

- متابعة التصرف في أخلاف الأراخي الموردة.
- تحديد حالات النفوق وظروفها وإعلام المصالح المختصة بصفة دورية.
- الترقيم الرسمي لـ 453 رأسا من الاغنام و623 رأسا من الأبقار.

5. النهوض بالاستثمار والهياكل المهنية الفلاحية

تواصلت الأنشطة المتعلقة بدعم جاذبية الاستثمار الفلاحي وتنويع مصادر التمويل حيث تم أساسا:

- تمكين باعثي المشاريع المنتفعين بالامتيازات من القيام بعمليات الاحالة إلى مؤسسات أخرى كي تواصل الاستغلال والاستثمار دون اللجوء إلى سحب الامتيازات.
- تنمية روح المبادرة وتطوير آلية المرافقة.
- تشجيع المرأة والشباب على الاستثمار في المجال الفلاحي عبر توفير آليات خاصة وتمييز إيجابي.
- تحسين منظومة التصرف في المنح وتفادي التأخير في رصد الاعتمادات.
- إرساء منظومة للتصريح عن بعد للمشاريع المتعهد بها من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وانجاز المرحلة الثانية من مشروع ضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع حيث تم الإبقاء على قائمة تضم 20 ترخيصا إداريا.
- مواصلة العمل على تدعيم الشراكة بين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وجمعيات القروض الصغرى والبنوك لتمويل المنخرطين.
- بصدد مراجعة الأطر القانونية المنظمة للهياكل المهنية وملاءمتها مع المحيط المؤسساتي خاصة منها قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

6. تحسين أداء الإدارة والمصالح الفلاحية

في إطار الإصلاح الإداري وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف بهدف دعم الحوكمة وتحقيق التناغم بين المهام أفقيا بين الهياكل الفلاحية وعموديا بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية تم:

- إحداث لجنة تفكير استشارية لدراسة الجوانب التنظيمية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مركزيا وجهويا وتقديم التصورات الملائمة لتطويرها.
- إعداد مشروع قانون لإعادة هيكلة مصالح الصيد البحري مركزيا وجهويا.
- إعداد تصور لإعادة هيكلة مصالح الغابات.

- إعداد مشروع أمر حكومي لإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشروع مرسوم يتعلّق بإحداث وكالة للتكوين والإستشارة الفلاحية والتنشيط الريفي، وكذلك مشروع إعادة هيكلة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

7. النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

تواصل العمل خلال سنة 2023 على النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي من خلال:

- تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم العالي عبر إرساء نظام إدارة الجودة طبقا للمواصفات ايزو 9001-2015 بمؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي.
- تطوير الكفاءات وقدرات منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد في مجال نقل التكنولوجيا والتجديد من خلال تنفيذ (10) مشاريع تثمين نتائج البحث.
- وضع برنامج لاعتماد مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وإرساء آليات التقييم الذاتي للحصول على الاعتماد والمحافظة عليه.
- تحديث وتهيئة وتأهيل بعض مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بما يمكن من تكوين يد عاملة وتقنيين وفنيين قادرين على مسايرة التطورات التقنية من خلال اصدار النصوص القانونية التي تمكن المتكونين من منحة خلال فترة التكوين على غرار ما هو معمول به في الاختصاصات الغير الفلاحية.
- توسيع مجالات تدخل الإرشاد لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمنظومات وسلاسل القيمة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنظم المنتجين صلب هياكل مهنية.
- الرفع من أداء منظومة الإرشاد الفلاحي عبر اعتماد آليات التواصل الحديثة بتركيز المنصة الرقمية الخاصة بالتصرف في الضيعات الفلاحية التابعة للمؤسسات التكوينية في الفلاحة في إطار مشروع التعاون التونسي السويسري وتشمل 10 مراكز تكوين في انتظار تعميمها على بقية المراكز.
- وضع نظام إدارة الجودة حسب متطلبات علامة مرحبا بوكالة الارشاد والتكوين الفلاحي وبمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري حيث تم اعطاء اشارة انطلاق العمل على تركيز علامة مرحبا بمراكز التكون المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- وضع نظام إدارة الجودة حسب المعيار الدولي ايزو9001-2015 بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وحسب المعيار الدولي ايزو21001 -2018 بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري حيث تم تكوين فريق مكلف بإدارة نظام الجودة واعداد دليل مرجعي لطلب مرافقة ومصادقة على نظام ادارة الجودة.

المحور الثاني: مميزات النشاط خلال سنة 2023

1. الظروف العامة المحيطة بالقطاع الفلاحي

اتسم السياق العالمي بتواصل حالة عدم اليقين وارتفاع نسبة المخاطر خاصة في ظل تعاقب الأزمات (الأزمة الروسية الأوكرانية، الاضطرابات الجيوستراتيجية، ...) وبروز تحديات جديدة (تفاقم أزمة الديون، تباطؤ الاقتصادي الصيني، تفاقم التغيرات المناخية...). ولئن انعكست هذه التطورات على أداء النشاط الاقتصادي حيث تم تسجيل تباطء في معدلات النمو خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 إلا أن الإقتصاد العالمي أظهر صلابة نسبية حيث تمت مراجعة نسب النمو لسنة 2023 نحو الارتفاع مقارنة بالتقديرات الأولية لنفس السنة كما انخفضت نسب التضخم لكن دون بلوغ الأهداف المرسومة وهو ما أدى إلى مواصلة تشديد السياسات النقدية.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتسم الوضع الاقتصادي بوجود تباين على مستوى تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث شهدت بعض الأنشطة بوادر إنتعاشة ملحوظة وخاصة منها الخدماتية وأهمها القطاع السياحي وأيضا الصناعات المعملية الموجهة للتصدير فيما تم تسجيل بعض الصعوبات وتراجع في النشاط في عدد من القطاعات الأخرى لعل أبرزها القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والمحروقات والمناجم والبناء.

ولدعم قدرة القطاع الفلاحي على الصمود والتأقلم ومواجهة الأزمات المتعددة الأبعاد والحد من تداعياتها الاقتصادية والمالية على توازن المنظومات الفلاحية الاستراتيجية، قامت الوزارة باتخاذ جملة من التدابير لضمان سير المواسم الفلاحية ومواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التنموية وإعداد الخطط والإصلاحات الضرورية لتجاوز تداعيات الأزمة وتعزيز قدرة القطاع على الصمود.

2. بلورة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها

تمثلت أهم أنشطة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مجال بلورة ومتابعة تنفيذ سياسة التنمية في متابعة تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 بعد تحديد التوجهات الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في أفق 2035، حيث ساهمت فرق عمل متنوعة ومتعددة الاختصاصات خلال سنة 2022 في بلورة رؤية استراتيجية للقطاع الفلاحي على المدى البعيد في إطار بيانها "فلاحة مستدامة ودامجة وصامدة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي". وترتكز على ثلاثة محاور استراتيجية كبرى وهي :

1. استخدام مستدام للموارد الطبيعية يضمن الأمن المائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية،
2. النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة،
3. إطار مؤسساتي ملائم ومحيط فلاحي شامل يضمن الإدماج والنجاعة.

وقد تمت ترجمة هذه الاستراتيجية إلى إصلاحات وبرامج ومشاريع انطلق العمل على انجازها بداية من سنة 2023.

أ- متابعة تنفيذ مخطط التنمية خلال السداسي الأول من سنة 2023

في نطاق المحور الإستراتيجي الأول والمتمثل في استخدام مستدام للموارد الطبيعية يضمن الأمن المائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية تم :

- مواصلة تعبئة الموارد المائية وترشيد استغلالها وتثمينها،
- تكثيف استغلال الموارد الغير تقليدية (المياه المعالجة ومياه البحر مع اعتماد التكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة)،
- حماية المنظومات الغابية والرفع من نسبة الغطاء الغابي والرعوي،
- حماية التربة وتحسين خصوبتها في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة،
- إحكام التصرف في الموارد البحرية الحية والمحافظة على الموارد السمكية.

بالنسبة للمحو ر الإستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة عملت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على :

- الرفع في القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي وتحسين مساهمته في النمو الاقتصادي الإجمالي،
- تعزيز الأمن الغذائي بتحسين نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الحبوب والأعلاف المنتجة محليا،
- تحقيق توازن منظومات الإنتاج النباتي والحيواني ودعم قدرتها التنافسية وضمان دخل مجزي للفلاح،
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوظيف الأمثل للموارد المائية لمجابهة التغيرات المناخية،
- تعزيز التموقع الاقتصادي لقطاع الفلاحة البيولوجية،
- تأهيل البنية المينائية وتعصير الخدمات وتحسين حوكمة القطاع.

أما المحور الإستراتيجي الثالث والمتمثل في إطار مؤسساتي ملائم ومحيط فلاحي شامل يضمن الإدماج والنجاعة فقد تم بالخصوص :

- الإصلاح المؤسساتي وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف،
- مراجعة قانون الاستثمار وآليات التنفيذ والمراقبة،
- تشجيع المرأة والشباب على الاستثمار في المجال الفلاحي عبر توفير اليات خاصة وتمييز إيجابي،
- رقمنة الإجراءات وتحسين جودة الخدمات الإدارية وإرساء قواعد الفلاحة الذّكيّة،
- تركيز نظام معلوماتي مندمج،
- مرافقة الشركات التعاونية ومجامع التنمية لإنجاز استثمارات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاستفادة مما يتيحه من امتيازات،
- تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد وإرساء إدارة الجودة.

ب- متابعة تنفيذ برامج الاصلاحات

بهدف تحسين مردودية وإنتاج قطاع الفلاحة والصيد البحري تم خلال المجلس الوزاري بتاريخ 19 أفريل 2023 اتخاذ جملة من الإجراءات تدعم نمو المجالات التالية:

- منظومة الحبوب وتحسين المردودية،
- النهوض بسلاسل المنتجات الفلاحية الاستراتيجية بطاطا، طماطم، ...
- مراجعة منظومة التصرف في الأراضي الدولية،
- دعم منظومات إنتاج الحليب واللحوم،
- تطوير إنتاج الأحياء المائية والصيد البحري،
- الرفع من قدرة القطاع على التأقلم مع التغيرات المناخية وترشيد استغلال المياه.

ت- الميزان الاقتصادي للفلاحة و الصيد البحري لسنة 2024:

تحتوي هذه الوثيقة على تقييم إنجازات سنة 2023 في مجال سياسة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإنجازات الكمية التي تم تحقيقها على مستوى الإنتاج والاستثمار والميزان التجاري الغذائي. كما تقدم الوثيقة التقديرات بالنسبة لسنة 2024 بالنظر إلى الملامح العامة للموسم الفلاحي 2024/2023 وتوقعات المخطط، وكذلك أهم التوجهات والسياسات الهادفة إلى مزيد تحسين أداء القطاع الفلاحي.

3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع

✓ الاستثمارات الفلاحية الجملية :

ناهزت الاستثمارات الجملية في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2023، ما قدره 1248.8 م د مقابل 1392.1 م د تم إنجازها خلال سنة 2022 أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 10.3-%.

وتتوزع الاستثمارات الفلاحية الجملية بين القطاعين العام والخاص بنسب بلغت على التوالي 47.6% و52.4%. ويبرز الجدول التالي حجم الإستثمارات الفلاحية الجملية المسجلة خلال الخماسية 2023/2019.

الجدول1 : تطور الاستثمارات الفلاحية الجملية بالأسعار الجارية

(الوحدة: مليون دينار)

	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التطور% 2023/2022
الاستثمارات العمومية	554.1	577.1	471.8	612.1	594.8	**-2.8**
الاستثمارات الخاصة	793	600	624	780	654	**-16**
المجموع	**1347.1**	**1177.1**	**1095.8**	**1392.1**	**1248.8**	**-10.3**

✓ الاستثمارات الفلاحية العمومية:

ناهزت الاستثمارات الفلاحية العمومية في مجال الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2023 ما قدره 594.8 م د مقابل 612.1 م د تم تسجيلها خلال سنة 2022 مسجلة بذلك تراجعا طفيفا بنسبة 2.8- %. ويفسر هذا التراجع بالأساس إلى تراجع حجم استثمارات عديد البرامج على غرار برنامج الصيد البحري ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بنسب بلغت على التوالي 18.4- % و9.2- % و6.7-%. هذا وحافظ برنامج المياه على نفس نسق استثماراته لسنة 2022 بحجم جمليا ناهز 343.7 م د في حين سجل برنامج الإنتاج الفلاحي تطورا بنسبة 9.4% .

وتتوزع الاستثمارات الفلاحية العمومية حسب البرامج طبقا للجدول الموالي كما يلي:

الجدول2 : توزيع الاستثمارات الفلاحية العمومية حسب البرامج

بحساب الألف دينار

	2022	2023	نسبة التطور
الإنتاج الفلاحي	28980	31704	+9.4

الصيد البحري	29860	24352	-18.4
المياه	340020	343712	+1.1
الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	148361	138393	-6.7
التعليم العالي والبحث العلمي	9710	6573	-32.3
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	55209	50104	-9.2
المجموع	**612140**	**694838**	**-2.8**

✓ الاستثمارات الفلاحية الخاصة :

بلغت الاستثمارات الفلاحية الخاصة خلال سنة 2023 ما قدره 654 م د مقابل 780 م د تم تسجيلها خلال سنة 2022 أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 16.-%. ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع الملحوظ الذي شهدته استثمارات عديد الأنشطة الفلاحية على غرار الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والميكنة الفلاحية والغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية والمياه وتربية الماشية والتي بلغت نسب تراجع على التوالي 37.9- % و18.3-% و 15-% و 8.3- % و 7.1-%.

الجدول 3: توزيع الاستثمارات الفلاحية الخاصة حسب البرامج

بحساب الألف دينار

	2022	**2023**	**نسبة التطور%**
الإنتاج الفلاحي	117000	115000	**-1.7**
الصيد البحري	112000	69500	**-37.9**
المياه	180000	165000	**-8.33**
الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	33000	28000	**-15.1**
التعليم العالي والبحث العلمي	10000	6500	**-35.0**
الميكنة الفلاحية	300000	245000	**-18.3**
مختلفات	28000	25000	**-10.7**
المجموع	**780000**	**654000**	**-16.2**

✓ الاستثمارات الفلاحية الخاصة المتمتعة بامتيازات الدولة:

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات الفلاحية الخاصة التي حظيت بامتيازات الدولة خلال سنة 2023 ما قدره 514.7 م د وهو ما يمثل 78% من الحجم الجملي للاستثمارات الفلاحية الخاصة منها480م د استثمارات صنف ب أي بنسبة 93.2 %. وتتوزع هذه الاستثمارات جغرافيا حسب مختلف أقاليم البلاد

حيث استقطب الوسط الغربي الحجم الأكبر من هذه الاستثمارات بما قدره 117.64 م د يليه في ذلك الشمال الشرقي بما قدره 103.12 م د في حين سجل الجنوب الشرقي والغربي للبلاد استثمارات ضعيفة حيث بلغت على التوالي ما قدره 64.3 م د و31.2 م د.

2.1 القروض

✓ القروض الموسمية الخاصة بالزراعات الكبرى لموسم 2023/2022

تمت عملية تمويل قطاع الزراعات الكبرى لموسم 2023/2022 بما قيمته 89.138 م د مصدرها البنك الوطني الفلاحي بما قدره 82.81م د والبنك التونسي للتضامن بما قدره 6.325 م د .

➢ مساهمة البنك الوطني الفلاحي

ساهم البنك الوطني الفلاحي في تمويل قطاع الزراعات الكبرى لموسم 2023/2022 بنسبة 92.9% أي بما قدره 82.81 م د موزعة بين قروض بنكية وقروض مراقبة بنكية بمبلغ 64.38 م د وقروض مراقبة عادية بما قدره 1.3 م د وقروض عن طريق آلية متعهد القرض بما قيمته 15.0 م د. كما ساهمت خطوط تمويل خارجية بما قدره 2.13 م د في تمويل موسم الزراعات الكبرى لسنة 2023.

➢ مساهمة البنك التونسي للتضامن

ساهم البنك التونسي للتضامن في تمويل قطاع الزراعات الكبرى لموسم 2023/2022 بنسبة 7.1% أي بما قدره 6.32 م د موزعة بين 4.3 م د من الموارد الخاصة بالبنك و 2.02 عن طريق جمعيات التمويل الصغير.

✓ مساندة الدولة لصغار الفلاحين الناشطين في قطاع الزراعات الكبرى

بموجب الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2023 تم تنفيل القروض الموسمية المسندة لزراعة الحبوب بالنسبة لصغار الفلاحين وذلك بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض المذكورة ومعدل نسبة الفائدة بثلاث نقاط.

وتم اصدار الأمر عدد 545 المؤرخ في 20 جويلية 2023 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بإجراء تكفل الدولة بـ 3 نقاط للقروض المسندة لقطاع الحبوب.

يشمل الاجراء صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب، وأمام غياب تعريف رسمي لصغار الفلاحين فإنه تم الإعتماد على قيمة القروض الموسمية والتي لا يتجاوز مبلغها الأصلي 50 ألف دينار وقروض تكميلية منجرة عنها لا يتجاوز مبلغها 15 ألف دينار .

✓ جدولة الديون المرتبطة بالزراعات الكبرى المتضررة جراء الجفاف

نظرا لانحباس المتواصل للأمطار بجل مناطق الإنتاج وليتمكن الفلاحون المتضررون من جدولة الديون البنكية عن طريق الصندوق الوطني للضمان تم إصدار الأمر عدد 616 لسنة 2023 مؤرخ في 12 أكتوبر 2023 والمتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2023/2022.

وقد تم إصدار مذكرة البنك المركزي التونسي عدد 30 لسنة 2023 في 30 أكتوبر 2023 موجهة للبنوك لتطبيق اجراء الجدولة

✓ نشاط صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية للموسم 2023/2022 :

عقدت اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية المكلفة بالإشراف على صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية 5 اجتماعات خلال سنة 2023.

✓ عملية الاكتتاب في الزراعات الكبرى

خلال الموسم الفلاحي 2023/2022 تم الاكتتاب بالنسبة للزراعات الكبرى بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لمساحة 114341 هكتار موزعة كالتالي:

- سليانة :34 730 هك،
- القصرين: 12 597 هك،
- باجة : 12 935 هك،
- زغوان :13 707 هك،
- جندوبة :1 491 هك،
- بنزرت : 1199 هك،
- الكاف : 31735 هك،
- منوبة : 2536 هك،
- نابل : 2270 هك،
- القيروان : 10 هك،
- بن عروس :1131 هك.

✓ عملية الاكتتاب في الأشجار المثمرة:

توزع مساحة الأشجار المثمرة المؤمنة بالصندوق حسب الولايات كما يلي:

- سليانة :600 36 هك،
- القصرين: 352 98 هك،
- باجة : 650 8 هك،
- بنزرت :2233 هك،
- الكاف : 600 9 هك،
- منوبة : 100 2 هك.

✓ تعويضات أضرار الجفاف على الزراعات الكبرى موسم 2023/2022 :

بلغت مساحة الزراعات الكبرى المتضررة من الجفاف خلال موسم 2023/2022 في حدود 109827 هكتار وارتفعت القيمة الجملية للتعويضات إلى حدود 60.8 مليون دينار .

كما بلغت قيمة الاختبارات **224** ألف دينار حيث أمّن عملية التقييم للأضرار الحاصلة، فريق متكون من 11 خبيرا معتمدا لدى الجامعة التونسية لشركات التأمين.

❖ تنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع:

قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال سنة 2023 بالتنسيق مع كافة الأطراف على مستوى الوزارة من ادارات مركزية ومندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية والمنشآت تحت الإشراف وكذلك الوزارات الأخرى خاصة منها وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية ووزارة البيئة والبنك المركزي التونسي ومختلف الممولين خاصة بـ :

- تنسيق ومتابعة انجاز المشاريع الكبري المتواصلة الممولة بقروض خارجية،
- أخذ الإجراءات اللازمة للمشاريع الجديدة التي انطلقت خلال السنة،
- المساهمة في تشخيص وإعداد المشاريع الجديدة ،
- تقديم الطلبات لتمويل الدراسات والمشاريع الجديدة،
- تنسيق ومتابعة إنجاز مهمات بعثات الممولين ومكاتب الدراسات،...
- تنسيق ومتابعة إعداد مخططات إبرام الصفقات لكل المشاريع حسب اجراءات الممولين،
- متابعة فتح الاعتمادات الخاصة بالمشاريع،
- متابعة ملفات طلبات العروض مع بعض الممولين للحصول على الموافقة لإنجازها،

- متابعة تنفيذ عناصر المشاريع على المستوى الجهوي والمركزي،
- القيام بزيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ عناصر المشاريع،
- متابعة الاستخلاص على القروض الخارجية والهبات بالتنسيق مع البنك المركزي والممولين،
- عقد جلسات اللجان الوطنية لمتابعة المشاريع،
- إعداد برامج العمل السنوية للمشاريع،
- تنسيق إعداد التقارير السنوية لتدقيق حسابات المشاريع،
- التنسيق مع مصالح هيئة الرقابة المالية بخصوص عمليات التدقيق السنوية للمشاريع ومتابعة تنفيذ توصياتها،
- متابعة مهمات التقييم النصف مرحلي والنهائي من قبل الممولين،
- انتداب خبراء في إطار الإحاطة الفنية بالمشاريع ومتابعة بعثاتهم الميدانية،
- متابعة واعداد التقارير النصف سنوية والسنوية للمشاريع.

هذا وقد تم خلال سنة 2023 إنجاز ما يلي:

✓ **التعاون المالي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :**

- مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج بولاية مدنين (2015-2023)،
- مشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والتنمية المحلية بولاية سليانة (2017-2025) ،
- مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان (2021-2027).
- مشروع جديد للتنمية المستدامة والشاملة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (DINAMO):

✓ **التعاون المالي مع الوكالة الفرنسية للتنمية :**

- برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الهشة بولايات بنزرت والكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد (2018-2026).

✓ **التعاون المالي مع الصندوق السعودي للتنمية:**

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة جومين و سجنان (المرحلة الثانية) - (2021-2026).

✓ **التعاون المالي مع البنك الاسلامي للتنمية :**

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس- (2017-2025).

✓ **التعاون المالي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:**

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين- (2023-2027).

✓ **التعاون المالي مع البنك الافريقي للتنمية:**

- متابعة انجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس،
- متابعة انجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقفصة،
- متابعة تقييم مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان،
- متابعة اعداد الدراسات التحضيرية لإنجاز مشروع جديد للتنمية المستدامة والشاملة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي الممولة بهبة من البنك الافريقي للتنمية،
- المشاركة في المفاوضات حول اتفاقية التمويل الخاصة بمشروع دعم التطوير المندمج و الدائم لمنظومة الحبوب (PDAIDFIC) بتاريخ 4 جويلية 2023 في نطاق دعم الامن الغذائي،
- متابعة تحضير مشروع دعم الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة الممول من صندوق الاستثمار المناخي بتصرف البنك الافريقي للتنمية.

✓ **التعاون المالي مع البنك العالمي:**

- المشاركة في متابعة مشروع التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتمويل من البنك العالمي (PRUSA) لفائدة ديوان الحبوب واعداد المشروع الإضافي (PRUSA complémentaire).

***على مستوى الموارد الطبيعية:**

- **المشروع الياباني :التصرف المندمج للغابات (المرحلة الثانية)** وتقدر الكلفة الجملية بـ 64 مليون دينار بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وتشمل مناطق التدخل كل من ولاية باجة وجندوبة وسليانة والكاف وزغوان. وقد انطلق انجاز المشروع بداية من 24 أكتوبر 2008 وتم التمديد في مدة المشروع بـ 5 سنوات من 24 أكتوبر 2016 إلى 24 أكتوبر 2021، ثم تم التمديد لفترة ثانية حتى 2024/10/24.

وقد حقق المشروع تقدما هاما على مستوى الإنجازات الكمية حيث بلغت نسب الانجاز مقارنة بالأهداف المرسومة أرقاما قاربت أو فاقت 100% في ما يتعلق بعنصر تحسين الغابات والمحافظة على المنظومات الغابية، و80%بالنسبة لعنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات عبر التدخل لفائدة 10 مجامع تنمية غابية ينضوي تحتها المتساكنين.

- **مشروع التصرف المندمج بالمناطق الأقل نمو بالشمال الغربي والوسط:**

يندرج مشروع التصرف المندمج في المناطق الأقل نموا بالشمال الغربي والوسط الغربي ضمن المشاريع التنموية الموجهة للجهات الداخلية حيث يتدخل بـ 15 وحدة مشهدية غابية موزعة على11 معتمدية بولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وبنزرت والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وذلك بتمويل عن طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمدة إنجاز تمتد إلى سبع سنوات 2018-2024 .

يهدف المشروع أساسا إلى تحسين التصرف في المشاهد الطبيعية وتيسير انتفاع المجتمعات المحلية بالموارد الطبيعية وتمكين المتساكنين من الفرص الاقتصادية المتاحة في المجال الفلاحي والغابي وذلك من خلال تنمية وحماية الموارد الغابية والرعوية، عبر دعم تنظيم متساكني الغابات وإرساء الطرق المثلى للاستغلال وتطوير سلاسل القيمة لبعض المنتوجات الغابية والفلاحية.

- **برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة PACTE:**

ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في المساهمة في التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ في المناطق الريفية الهشة، وجعل الأطراف المحلية و الجهوية و المركزية الفاعلة قادرة على تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وضبط مشاريع مندمجة للتصرف في الموارد الطبيعية في مناطق التدخل ذات الأولوية. وذلك من خلال:

- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية الهشة (المياه والتربة والغابات) وتنفيذ تدابير وأنشطة تساهم في التأقلم مع تغير المناخ،
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في المناطق الريفية،
- وضع آليات الحوكمة الرشيدة من أجل إدارة أفضل للتنمية المحلية وضمان الاستدامة.

ومن النتائج المؤملة للبرنامج:

- التخطيط التشاركي للتصرف في الموارد الطبيعية،
- التصرف المستدام لموارد المياه والتربة،
- التصرف المستدام في الغابات والمراعي،
- التنمية الاقتصادية المستدامة للموارد الطبيعية في مناطق التدخل،

- تعزيز الحوار لتحسين السياسة العامة بشأن التصرف في الموارد الطبيعية.

تميزت سنة 2023 بإنجاز جملة من الأنشطة تمثلت أولا في الانتهاء من صياغة 06 مخططات التهيئة والتنمية المندمجة ومواصلة تنفيذ الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

- **مشروع التنمية الفلاحية حول البحيرات الجبلية (DARAL):**

يندرج مشروع التنمية الفلاحية واستغلال البحيرات الجبلية بالمناطق الريفية (DARAL) والذي يشمل ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد ضمن برنامج التصرف في الموارد المائية لتنمية المناطق الريفية (GIRE) الذي ينفذ بتمويل من البنك الألماني للتنمية (KFW). ويهدف إلى التصرف المندمج في الموارد الطبيعية وتنمية المجال الفلاحي المحلي وتحسين ظروف العيش بالإضافة إلى تركيز المشاريع المدرة للدخل وتوفير فرص الشغل بالأرياف وخاصة المناطق الأكثر فقرا والتي تشكو نقصا في الموارد الطبيعية. ويعتمد على المقاربة التشاركية من خلال إنجاز مخططات تنمية تشاركية وذلك بالتشريك الفعلي للمتساكنين المحليين.

بلغت نسبة التقدم المادي للمشروع الى حدود سنة 2023، 80 % حيث تم الإنتهاء من أشغال 15 صفقة من جملة 35 صفقة. كما تم التمديد الثاني في اتفاقية الهبة الى 2024/12/31 عوضا عن 2023/12/31.

- **مشروع حماية وإعادة تأهيل التربة المتدهورة في تونس** PROSOL: وهو جزء من "البرنامج العالمي لحماية وتأهيل التربة لتحسين الأمن الغذائي" الذي أطلق كجزء من المبادرة الخاصة "عالم واحد بدون جوع "من قبل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الجمهورية الألمانية الاتحادية. ويتم تنفيذ البرنامج العالمي بستة دول : اثيوبيا والبنين وبوركينا فاصو والهند وكينيا ومدغشقر.

يتمثل الهدف الرئيسي من العنصر الخاص بتونس في وضع وتنفيذ خطة وطنية لحماية وإعادة التأهيل المستدام للتربة في مناطق الشمال الغربي (ولايات الكاف وباجة وجندوبة، وسليانة) والوسط الغربي (القيروان وسيدي بوزيد والقصرين).

- **استراتيجية جديدة للتصرف في المياه والتربة وتطبيق تقنيات صديقة للبيئة من أجل فلاحة مستدامة مع التغيرات المناخية EAUSIRIS:**

يقترح مشروع EausIRIS تنفيذ استراتيجية جديدة متعددة الأبعاد وفعالة لتعزيز الفلاحة المستدامة والمقاومة لآثار تغير المناخ وأقل استهلاكًا للطاقة. وتتوزع منطقة تدخل المشروع على 03 ولايات وهي: بنزرت

(مصب البحيرة الجبلية الحميميم)، باجة (الضيعة النموذجية للمدرسة العليا للمهندسين بمجاز الباب)، قابس (الضيعة النموذجية بقابس التابعة لمعهد المناطق القاحلة).
يعتمد المشروع منهجية متكاملة ومقاربة تشاركية مع مختلف الشركاء من مزارعين وصناعيين ومجتمع مدني وباحثين وإدارات فنية.

وتتمثل الأهداف الخصوصية في :

- تأمين وتنويع مصادر الموارد المائية بفضل منشآت تخزين المياه الصغيرة والمتوسطة،
- المحافظة على المياه والتربة وإرساء تدابير وتقنيات التكيف مع التغيرات المناخية،
- استخدام تقنيات الزراعة الذكية والطاقات المتجددة لترشيد استهلاك المياه والطاقة، وإنشاء أجهزة المراقبة والتقييم.

تقدم أنشطة المشروع لسنة 2023:

1. إعداد طلب عروض بالإجراءات المبسطة لإنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة بمصب واد الحميميم ببنزرت (تهيئة مسلك فلاحي بطول 1.3كم، تهيئة منبع مياه، أشغال محافظة على المياه والتربة بالقبيون) . إنطلاق الأشغال 2023/04/03 وتم الإستلام الوقتي للأشغال المنجزة بتاريخ 2023/07/10 بدون تحفظ،
2. إعداد استشارة لإنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة بالمنطقة النموذجية بضيعة المدرسة العليا للمهندسين بمجاز الباب (إنجاز 2 خزانات لتجميع مياه السيلان بسعة 50م3 لكل واحدة، تهيئة بئر، إنجاز 2 منشآت قبيون ومصاطب ميكانيكية). إنطلاق الأشغال 2023/09/08 وتم الإستلام الوقتي للأشغال المنجزة بتاريخ 2023/111/27،
3. الإنتهاء من أشغال تركيز للغشاء العائم الكهروضوئي لإنتاج الطاقة المتجددة بطاقة إنتاج 37 KW بالبحيرة الجبلية الحميميم-ولاية بنزرت وبناء غرفة القيادة وتركيز المعدات اللازمة لإستغلال الطاقة منها تركيز مضخة بقوة 30 KW،
4. إقتناء المعدات المخصصة لمتابعة كمية ونوعية المياه بالبحيرة الجبلية الحميميم (suivi turbidité, niveau d'eau du lac, ph, salinité,etc) وتم تركيز المعدات،
5. المساهمة مع مختلف شركاء المشروع في إعداد دليل الممارسات/التقنيات الجيدة للتأقلم مع التغيرات المناخية.
6. إبرام إتفاقية إطارية للشراكة الإستراتيجية التونسية الإيطالية بين شركاء المشروع لمواصلة التعاون في المجالات ذات العلاقة بالمشروع.

- **مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية**، يهدف المشروع إلى :

- ✓ تحسين ظروف العيش لفائدة 3500 فلاح،
- ✓ الرفع من مردودية الشبكات المائية إلى 80 بالمائة بإعادة تهيئة وتعصير 6 مناطق سقوية كبرى محدثة منذ السبعينات،
- ✓ تحسين جودة الخدمات في الأنظمة المائية بالمناطق السقوية العمومية الكبرى من خلال تركيز منشأة عمومية للتصرف في المناطق السقوية،
- ✓ تثمين المنتوجات الفلاحية بالتركيز على مراحل ما بعد الإنتاج: التسويق والخزن والتحويل والتصدير، الخ....
- ✓ الإحاطة الفنية بالفلاحين وتدعيمهم في العديد من المجالات على غرار التسويق (لفائدة 1500 فلاحا منهم 20 بالمائة نساء) واسناد القروض والمنح (لفائدة 1000فلاحا منهم 20 بالمائة نساء) وتسويق 30 بالمائة من قيمة الإنتاج عبر عقود إنتاج.

تقدم الإنجاز خلال سنة 2023 :

- ✓ تم إسناد الصفقة عدد2023/3 الخاصة باقتناء معدات هيدروميكانكية خاصة بنقطة توزيع المياه وذلك على ستة أقساط بقيمة جملية تقدر بـ 7.5 مليون دينار كما تم تسليم الأذون لانطلاق التزود بالمعدات في شهر ديسمبر 2023.
- ✓ فسخ عقد الصفقة الخاصة بالإحاطة الفنية لإعداد مخطط تثمين المناطق السقوية والمساعدة على تنفيذها مع مكتب الدراسات BRLi/ Hydroplante بسبب عدم إيفاء مكتب الدراسات بتعهداته التعاقدية في حين تم عقد ورشات عمل لعرض نتائج التشخيص الميداني بكل من المناطق السقوية العمومية بوهرتمة1و2 وماطر وتستور ومجاز الباب وتداول المخططات التنموية الاستشرافية بعد إعادة التهيئة والتعصير
- ✓ تم إمضاء إتفاقية مع وكالة التكوين والإرشاد الفلاحي ضمن العنصر الثالث من المشروع بمبلغ يقدر بـ 600 ألف دينار وقد تم تنظيم عدد5 دورات تكوينية وأيام إعلامية لفائدة 120 فلاح بالمناطق السقوية وأعوان التأطير العاملين بها في مواضيع مختلفة.
- ✓ إمضاء اتفاقية بتاريخ 23 نوفمبر 2023 مع المجمع المهني المشترك للخضر (GIL) بملغ جملي يقدر بـ 2355 ألف دينار لدعم القدرات المؤسساتية للمنظمات المهنية والغير المهنية،
- ✓ تم ابرام بتاريخ 23 نوفمبر2023 اتفاقية شراكة مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى بمبلغ 1.32 مليون دينار تهدف إلى نشر الممارسات الزراعية الجيدة في ميدان الحبوب المروية لفائدة فلاحي المناطق السقوية المعنية بالمشروع. كما تم الإنطلاق في تركيز جملة من المستغلات الفلاحية قصد المشاهدة والتقييم بكل المناطق السقوية المعنية بالمشروع وإعداد برنامج عمل قصد تنظيم أيام إعلامية ودورات تكوينية وزيارات ميدانية لتأطير الفلاحين،

- ✓ تم توفير الدعم اللوجيستي لوحدة التصرف في المشروع على المستوى المركزي والجهوي بملغ جملي يناهز 2107.4 ألف دينار (اقتناء وسائل نقل، معدات إعلامية ومكتبية ومصاريف تسيير...)،
- ✓ إعداد الخطوط المرجعية للتكوين في جملة من الميادين من بينها التصرف في المشاريع والتكوين في ميدان تطوير القدرات الفنية للنمذجة الهيدروليكية والتكوين في برمجة تحسين مردودية الشبكة المائية COPAM،
- ✓ تم اقتناء مستلزمات طبية لمجابهة جائحة فيروس كورونا- كوفيد 19 بقيمة 42 مليون و600 ألف دينار.

- **مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد**، يهدف المشروع إلى :

- ✓ إعادة تهيئة وتعصير 20 منطقة سقوية وتهيئة المسالك الفلاحية والتركيز على تثمين وتطوير مراحل ما بعد الانتاج،
- ✓ تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة 20 إلى 30%،
- ✓ تنمية قدرات المجامع المائية (23 مجمع مائي) المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،
- ✓ الإحاطة الفنية لقرابة 15شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية: إحداث و/أو تدعيم هذه الشركات، تيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المنوطة بعدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، الخزن والتبريد، التحويل، الخ....).

تقدم الإنجازبولاية سيدي بوزيد خلال سنة 2023:

- ✓ تم الانتهاء من إعادة تهيئة المنطقة السقوية أم العظام بسيدي بوزيد الغربية بكلفة تقدر بـ 3,4 م.د. على مساحة 180 هك بما في ذلك المسالك ومحطات الضخ (قبول وقتي في أفريل 2023)
- ✓ تم الانتهاء من إعادة تهيئة المنطقة السقوية الحاجب 7 من معتمدية جلمة بكلفة تقدر بـ 5,9 م.د. على مساحة 323 هك بما في ذلك المسالك ومحطات الضخ (قبول وقتي جويلية 2023)
- ✓ تم فسخ صفقتين لتهيئة مسالك داخل المنطقتين السقويتين دخلة علندة والحرشان بطول 7,7 كم سنة 2023 وسيتم إعادة الإعلان على المنافسة،

- ✓ في طور انجاز أشغال تهيئة مسلك فلاحي على طول 4,7 كم لربط المناطق السقوية بكلفة 1,6 م.د. (60%)،
- ✓ في طور تجهيز 6 محطات الضخ على الآبار العميقية بكلفة جملية تناهز 1,5 م.د (تقدم انجاز 70%)،
- ✓ تم فسخ صفقتين لتهيئة المسالك الفلاحية بطول 13 كم بمكلفة تقدر بـ3,2 م. د. وسيتم إعادة إعلان على المنافسة،
- ✓ في طور تقييم العروض للتدخل على 6 كم من المسالك لربط المناطق السقوية العمومية،
- ✓ تم الانتهاء من تدعيم مخبر التربة بتجهيزات في فيفري 2023 بمبلغ قدره 50 ألف دينار.

تقدم الإنجاز بولاية القصرين خلال سنة 2023:

- ✓ تم استكمال تهيئة مسلك المنطقة السقوية عين الكحل بطول 3 كم بكلفة 500 أ.د. (استلام جويلية 2023)،
- ✓ في طور انجاز أشغال تهيئة مسالك على طول 47 كم بكلفة 13 م.د. على 4 أقساط (30%)،
- ✓ تم الانطلاق بتجهيز 3 آبار عميقة بكلفة 450 أ.د. (10%)،
- ✓ تم الانطلاق لاقناء شتلات التفاح (320 الف عود) لفائدة فلاحي المنطقة السقوية بسبيبة الضفة اليسرى وذلك في نطاق تشبيب غابات التفاح بسبيبة بكلفة 520 أ.د.

- **مشروع تحسين التصرف في منظومات الماء الصالح للشرب والمناطق السقوية العمومية الصغرى والمتوسطة بخمسة ولايات الممول من طرف البنك الألماني للتنمية:**

يتمثل تمويل المشروع في قرض بمبلغ بـ 10 مليون أورو وهو موجه إلى إنجاز التدخلات العاجلة والتي من شأنها ان تحسن حالة الشبكات المائية واستغلالها من طرف المجامع المائية، وهبة بمبلغ 2.5 مليون أورو موجه إلى إنجاز المساعدة الفنية للمجامع المائية بمناطق المشروع في مجال التصرف الفني والمالي والإداري.

ويهدف المشروع الذي انطلق منذ 3 أفريل 2018 على مدى 5 سنوات بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس والمهدية إلى تحقيق استدامة المنظومات المائية للماء الصالح للشرب والري من خلال تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين تصرف المجامع المائية بإدخال مزيد من الحرفية على نشاطها من خلال تشريك القطاع الخاص المحلي على مستوى القيام بالدراسات التشخيصية للشبكات والقيام بأشغال التهيئة اللازمة وتعهد وصيانة التجهيزات والمنشآت فضلا على المساهمة في أشغال تأهيل المنظومات المائية.

يمكن تلخيص تقدم إنجاز المشروع إلى حدود ديسمبر 2023 كما يلي:

- ✓ تنظيم عدة ورشات عمل على المستوى المركزي والجهوي لتقديم المشروع وأهدافه، تدعيم قدرات الدوائر المحدثة للتصرف في المنظومات المائية وتكوين مكاتب الدراسات في مجال التشخيص الفني للأنظمة المائية ومخطط العمل السنوي لأنشطة فريق الإحاطة الفنية للمشروع.
- ✓ إعداد بعض الأدلة والوثائق التطبيقية لبلوغ اهداف المشروع من طرف فريق الإحاطة الفنية على غرار دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبة، دليل التشخيص الفني وكراسات الشروط الخاصة، بطاقات معايير التأهيل والانتفاع بالتمويل، برنامج العمل التشاركي واستراتيجية التواصل وآليات تنفيذها، التقارير الشهرية والسداسية لتقدم الانجاز...إلخ.
- ✓ يبلغ العدد الجملي للمجامع المائية التي لبت معايير التأهيل موفى شهر ديسمبر 2023، 77 مجمع مائي.
- ✓ التشخيص الفني لـ 64 منظومة مائية عن طريق المؤسسات الصغرى والمتوسطة (هذه المؤسسات قامت بالتشخيص الفني بعد اختيارها حسب الكفاءة وتكوينها في الغرض والمصادقة على التقارير النهائية المعدة في الغرض).
- ✓ إعداد وتفعيل برنامج العمل التشاركي للمجامع المائية قصد ضبط تعهدات المجامع واستراتيجية التواصل وآليات تنفيذها والقيام بزيارات ميدانية لتقييم مدى تقدم انجاز المخطط بالتوازي مع التدخل على مستوى المجامع التي تشكو عدة مشاكل وغير النشيطة.
- ✓ يبلغ عدد المجامع المائية التي استوفت شروط الانتفاع بالتمويل 64 مجمع مائي من جملة 110.
- ✓ يبلغ عدد المشاريع بصدد إجراءات ابرام الصفقات موفى شهر ديسمبر 2023، 26 مشروع تتمركز أساسا في ولايتي القيروان والقصرين.
- ✓ بالنسبة للمشاريع في طور الأشغال، فقد بلغ عددها 17 مشروع منها 7 مشاريع تم الانتهاء منها.

وتجدر الإشارة أنه وبصفة عامة بلغ :

- ➢ عدد المجامع المائية المؤهلة للانتفاع بالتمويل في انتظار البدء في إجراءات إبرام الصفقات المعنية بها 21 مجمع،
- ➢ عدد المجامع التي لبت معايير التأهيل في انتظار استيفاء شروط الانتفاع بالتمويل 13 مجمع،
- ➢ عدد دراسات التشخيص الفني بالنسبة للمجامع التي استوفت شروط الانتفاع بالتمويل 64 دراسة،

- **مشروع "تعزيز الإدارة المستدامة للري باستخدام المياه غير التقليدية بمنطقة المتوسط" (PROSIM)**، ممول بهبة من الاتحاد الأوروبي عن طريق المنظمة الايطالية غير الحكومية "ICU" في

إطار برنامج التعاون عبر الحدود في حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يضمّ لبنان والأردن وتونس وإيطاليا وإسبانيا. حيث تم خلال سنة 2023 القيام بالأنشطة التالية:

- إنجاز محطة لتحلية المياه شبه المالحة بالمنطقة السقوية ببئر بن الكاملة بولاية المهدية لفائدة 95 فلاح و450 بيت محمية على مساحة 154 هك لإنتاج الخضروات البكرية بطاقة إنتاج 800 م3/اليوم بتمويل مشترك بين مشروع PROSIM ومشروع التنمية المندمجة بولاية المهدية،
- انجاز محطة لتحلية المياه شبه المالحة بمركز التكوين المهني الفلاحي السواسي بولاية المهدية بتقنية ﴿Nanofiltration﴾ بطاقة 20 م3/اليوم،
- اقتناء محطتين للرصد الجوي ومحطتين لتسيير عملية الري عن بعد (قوارص وخضروات تحت البيوت المحمية) وتم تركيزهما بالمنطقة السقوية ببئر بن الكاملة بولاية المهدية والثانية بمركز التكوين المهني الفلاحي ببوشريك بولاية نابل،
- اقتناء معدات للاقتصاد في مياه الري بالبيوت المحمية التي ستتزود من محطة التحلية بالمنطقة السقوية ببئر بن الكاملة بولاية المهدية لفائدة 54 فلاح،
- إعداد تقرير حول الوضعية الحالية بالمنطقة السقوية ببئر بن الكاملة قبل إنجاز محطة التحلية من خلال تأطير طالبتين بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2023/07/03 إلى 2023/08/12، وفي ما بعد سيتم مقارنتها بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة السقوية بعد إنجاز المحطة.

ويشتمل المشروع على المكونات التالية :

- دراسة وإنجاز محطة لتحلية المياه المالحة للري (6.4 غ/ل) مجهزة بالطاقة الشمسية بالمنطقة السقوية بئر بن كاملة بولاية المهدية،

- تنظيم دورات تكوينية حول تحلية المياه المالحة وتسيير عملية الري لفائدة 48 من الفنيين بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية و12 مكوّن من وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وأيام إعلامية لفائدة 100 من الفلاحين،
- إنجاز منظومتين لقيادة عملية الري على مستوى الضيعة (قوارص وخضروات) الأول بمنطقة بئر بن كاملة بولاية المهدية والثانية بـ4 مناطق سقوية ببني خلاد وقرمبالية بولاية نابل،
- إنجاز محطة لتحلية المياه شبه المالحة عن طريق تقنية Nanofiltration بمركز التكوين المهني الفلاحي بالسواسي بولاية المهدية،

4. النهوض بالمنظومات الفلاحية

أ- الإنتاج النباتي:

- **منظومة الحبوب**

تميزت الظروف المناخية طوال الموسم الفلاحي **2023/2022** بنقص حاد في الأمطار في أغلب مناطق إنتاج الزراعات الكبرى مقارنة بالمعدلات العادية للفترة مما أثر سلبا على المساحات المبذورة للحبوب وعلى الحالة العامة لزراعة الحبوب حيث أتلفت جل المساحات البعلية بولايات الوسط وولايات الكاف وسليانة وزغوان ومساحات هامة من ولايات باجة وجندوبة ومنوبة.

كما أثرت الوضعية المناخية على المساحات المخصصة لإكثار بذور الحبوب مما انجر عنه تراجع هام في كميات البذور المثبتة المزمع توفيرها للموسم الموالي من 370 ألف ق حسب التقديرات الأولية لشهر فيفري **2023** إلى 180 ألف ق فقط باعتبار الكميات المنتجة من طرف شركات انتاج البذور.

وتبعا للتراجع الهام في تقديرات إنتاج البذور الممتازة للحبوب لموسم 2023/2022 وللتداعيات الخطيرة لهذه الوضعية على موسم بذر الحبوب 2024/2023 حيث من المنتظر ارتفاع هام في حاجيات الفلاحين من البذور خاصة في المناطق المجاحة حيث تم العمل بالإجراءات التالية:

- إقرار إجراءات تشجيعيّة لتحفيز الفلاحين على بيع محاصيلهم لمراكز تجميع الحبوب المرخّص لها والحد من التجارة الموازية للحبوب وذلك بالزيادة في الأسعار عند الإنتاج بصفة ظرفية بـ 10 د/ق وإيقاف العمل استثنائيا خلال موسم التجميع 2023 عند الشراء بمقاييس الجودة المعتمدة في سلم التعيير الجاري به العمل الناتجة عن الظروف المناخية والإبقاء على عنصري الرطوبة للمحافظة على الجودة عند الخزن والشوائب المختلفة،
- إقرار برنامج استثنائي لتوفير بذور القمح الصلب لتأمين حاجيات الموسم المقبل من البذور وتخصيص الإعتمادات الضرورية لتنفيذه ضمن الميزانية المحينة لدعم بذور الحبوب،
- الترفيع في الكميات المجمعة من الحبوب من صابة **2023** لاستغلالها في توفير بذور مراقبة:
  - مخزون في حدود مليون ق من القمح الصلب يمكن استغلالها لتوفير حوالي 300 ألف ق أو أكثر من البذور المراقبة بالنسبة لموسم **2024/2023**،
  - مواصلة تنفيذ برنامج إعادة تكوين المخزون الاستراتيجي من الشعير من صابة **2023** لتجميع حوالي 100 ألف ق من الشعير بالإضافة إلى 200 ألف ق المتوفرة على مستوى ديوان الحبوب والتي سيتم تخصيصها للموسم المقبل 2024/2023،
- جدولة ديون الفلاحين المتضررة مساحاتهم من نقص الأمطار لموسم 2023/2022:

تم اعداد الأمر الرئاسي المتعلق بتحديد مساحات الحبوب المطرية المتضررة من الجفاف لموسم 2023/2022 من طرف المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، لاعتمادها في جدولة ديون الفلاحين المتضررين المتحصلين على قروض موسمية والتي ستتمتع بتدخل الصندوق الوطني للضمان لتحمل الفوائض الناجمة عن اعادة جدولة القروض، علما أن مجموع المساحات المتضررة بمناطق الإنتاج تقدر بحوالي 707 ألف هك. وقد تم العمل بالمقاييس الفنية للإجاحة للمساحات المطرية التي يكون مردودها حسب المناطق البيومناخية كما يلي:

- المناطق الرطبة وشبه الرطبة : 14 ق/هك وأقل.
- المناطق شبه الجافة : 10 ق/هك وأقل.

❖ **الاستعداد لموسم الحصاد والتجميع:**

تم العمل منذ بداية موسم الحصاد والتجميع على اتخاذ كل الإجراءات الوقائية لحماية المزارع ومؤسسات التجميع من الحرائق وكل ما من شأنه أن يخل بسير الموسم:

- التنسيق بصفة مبكرة بين المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة والمصالح الجهوية لوزارة التجهيز من أجل العمل على صيانة حواشي الطرقات والمسالك الفلاحية قبل انطلاق موسم الحصاد والتجميع.
- تفعيل اللجان الجهوية لمعاينة مراكز تجميع الحبوب والعمل على رفع الإخلالات المسجلة طبقا لمقرري السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 869 و870 بتاريخ 17 مارس 2017. وفي هذا الإطار تم قبول 155 مركزا قارا يستجيب للمواصفات الدنيا لتجميع الحبوب.
- تفعيل اللجنة المركزية للمصادقة على مخابر تعيير الحبوب والمصادقة على 26 مخبرا موزعة على عدة ولايات بمناطق الإنتاج وذلك طبقا لمقرر السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 992 بتاريخ 08 أفريل 2021.
- التذكير بالمقرر عدد 1749 بتاريخ 08 ماي 2017 وإصدار منشور الحالات الاعتراضية عدد 110 بتاريخ 13 جوان 2022 والمتعلق بالإجراءات العملية لقيام الفلاح بالاعتراض على نتائج تحاليل الحبوب المسلمة إلى المجمع وإجراءات إعادة التحاليل.
- كما تم تأمين حاجيات الموسم من قطع غيار وتل الربط وأكياس وغيرها من المستلزمات وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية سواء بالتزويد أو بالتوزيع.
- تنظيف ومسح حواشي الطرقات والمسالك الفلاحية في مختلف مناطق إنتاج الحبوب وذلك منذ شهر أفريل إلى بداية شهر جوان 2023.

- الأعلاف

تعتبر المؤشرات المناخية للموسم الفلاحي 2023/2022، ضعيفة جدا حيث شهد مردود الأعلاف الخريفية خلال هذا الموسم تراجعا ملحوظا مقارنة بالمواسم الفارطة والذي يعود الى الانحباس الحاد والمتواصل للأمطار مع ارتفاع في معدلات الحرارة مما أثر سلبا على إنتاج الزراعات العلفية الخريفية. وشهد مردود الزراعات الصيفية تراجعا نسبيا على مستوى المردود ويرجع ذلك الى الارتفاع الحاد في الحرارة خلال الفترة الصيفية باستثناء زراعة الفصة.

لذلك تركزت الجهود خلال سنة 2023 على:

- ضمان توفير حاجيات القطيع من المواد العلفية،
- نسق التزويد منتظم لجل المواد العلفية بمختلف الولايات،
- تأمين مختلف عمليات التوريد الخاصة بهذه المواد (مواد أولية وملحقات ومستحضرات معدنية وفيتامينة)،
- المحافظة على المخزون الاحتياطي لأهم المواد العلفية بما يضمن تغطية الحاجيات لمدة لا تقل على شهر ونصف للمواد العلفية الإستراتيجية وللمواد الأولية التي تدخل في تركيبة الأعلاف المركزة المصنعة،
- توفير الشعير العلفي من طرف ديوان الحبوب بسعر مدعم (50 دينار للقنطار بداية من شهر جوان 2021 وبداية من شهر أكتوبر 2023 تم الترفيع في السعر إلى مستوى 80 دينارا للقنطار صبة و85 دينارا للقنطار في أكياس). واعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف مصلحة التعويض بديوان الحبوب، قدرت الكمّيات الجملية المباعة والتي تم تعويضها من الشعير العلفي خلال سنة 2023 بحوالي 587.471 ألف طن (مقابل 826.9216 ألف طن خلال سنة 2022 و995.3262 ألف طن خلال سنة 2021 و978.453 ألف طن خلال سنة 2020)، منها 586.947 ألف طن مورّدة،
- الترفيع في حصص المربين من السّداري المحلّي كلما أمكن ذلك، وتكفل ديوان الحبوب بتزويد مربي كل الجهات بالتنسيق مع المطاحن والمزودين،
- دعم عملية تثمين المخلفات الزراعية: خلال سنة 2023 تمّت معالجة كمّية في حدود 400 طن من مادة التبن بصفة مجانية لفائدة 66 مربي، من قبل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى،
- مواصلة حذف الأداء على القيمة المضافة الموظّف عند توريد مادتي حبوب الذرة وفيتورة الصوجا وعند تصنيع العلف المركب، وذلك للتخفيض من كلفة إنتاج العلف المصنع وللضغط على كلفة المنتجات الحيوانية ولتخفيف انعكاس ارتفاع أسعار المواد الأولية

الموردة على المربين وتمكين قطاع تربية الماشية من مواصلة مسيرته في أحسن الظروف نظرا لأهمية الأعلاف المصنعة في أنماط التغذية الحيوانية المعتمدة من طرف المربين ولتفادي الاضطرابات على مستوى القطاع وضمان مواصلة تزويد السوق وكذلك للمحافظة على القطيع ومستوى الإنتاج،

- تسجيل نقص الضغط على مادة الشعير العلفي المدعم نظرا لتوفر كميات إضافية موردة من قبل الخواص إلى جانب الكميات الموردة من قبل ديوان الحبوب من ناحية، والترفيع في سعر بيع هذه المادة من 500 د/طن إلى 800د/الطن من ناحية أخرى،
- إعداد خطة تنمية منظومة الأعلاف 2024- 2035 في ظل التغيرات المناخية (لجنة تفكير إستشارية مقرر عدد 1092 بتاريخ 26 أفريل 2023)،
- تحيين دليل الإجراءات الخاص بإدارة الموارد العلفية والمراعي.

- الزيتون

- انطلق الإعداد لموسم زيت الزيتون 2023/2022.بتقييم الإنتاج وتوزيعه حسب الجهات بالتنسيق مع المصالح الجهوية حيث تم تقدير إنتاج الزيتون قبل انطلاق موسم الجني ب 900 ألف طن وهو ما يعادل 180 ألف طن من الزيت مقابل إنتاج زيتون بـ 1.2 مليون طن وهو ما يعادل 240 ألف طن من الزيت كإنتاج نهائي للموسم الفارط،
- إعداد مذكرات حول التقديرات الأولى والثانية لإنتاج الزيتون والزيت، حول آفاق الموسم على مستوى الإنتاج والتحويل والتسويق الداخلي والتصدير والأسعار،
- إعداد المعطيات القارة الخاصة بموسم الزيتون والزيت: تحديد افتتاح وغلق الموسم، الأسواق، الخزن، المعاصر، مصبات المرجين...،
- ضبط الحاجيات الجملية من اليد العاملة لموسم الجني،
- تنظيم وتأطير ومتابعة موسم الجني والتحويل والتجميع والتسويق الداخلي والتصدير بالتعاون مع الأطراف المتدخلة في القطاع (الديوان الوطني للزيت، الإدارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة، الإدارة العامة للصناعات الغذائية بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الأطراف المهنية، الديوان الوطني للتشغيل والعمل المستقل، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، ...)،
- إعداد وتوجيه مذكرة إلى السادة الولاة تحت إشراف السيد وزير الداخلية حول الإعداد لانطلاق موسم جني وتحويل الزيتون 2023/2022 وذلك للحصول على زيوت ذات نوعية جيدة من خلال طريقة التعامل مع إنتاج الزيتون منذ الجني وإلى مرحلة التحويل (الجني والنقل والترويج والتحويل).

- تنشيط اللجان الجهوية للإحاطة بالموسم ومتابعته في جميع مراحله وتذليل الصعوبات التي يمكن أن تطرأ في الأثناء طبقا للأمر عدد 3726 لسنة 2009 المتعلق بتنظيم عمليات جني الزيتون ونقله،
- عقد اجتماع اللجنة الوطنية لتنظيم ومتابعة موسم جني وتحويل زيتون الزيت 2023/2022 بتاريخ 07 سبتمبر 2022 تم خلاله عرض حصيلة موسم زيت الزيتون 2022/2021 والاستعدادات لموسم 2023/2022 وكيفية ضمان وتأمين الصابة المرتقبة وحمايتها من الأمراض والآفات والمحافظة على الجودة وتثمين المنتوج في مستوى التأطير والإحاطة بجميع المتدخلين في القطاع،
- إصدار القرار المشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤرخ في 30 نوفمبر 2022 يتعلق بضبط تاريخي انطلاق وغلق موسم جني وتحويل الزيتون 2023/2022،
- تنشيط وتأطير أسواق الزيتون التقليدية مع منع التجميع أو الاتجار خارج هذه الفضاءات والانتصاب العشوائي لبيع الزيتون، طبقا للأحكام الواردة بالأمر عدد 3726 لسنة 2009 المؤرخ في 14 ديسمبر 2009 المتعلق بتنظيم جني الزيتون ونقله،
- العمل على تطبيق المنشور الوزاري المشترك عدد 194 الصادر بتاريخ 24 أوت 2017 المنظم لشروط وطرق التصرف في المرجين واستعماله كسماد في المجال الفلاحي.

- البطاطا

متابعة تجسيم خطة البطاطا من حيث المساحة والإنتاج والبرامج والتدخلات :

- تمت الموافقة على تكوين مخزون تعديلي من بطاطا الاستهلاك من الإنتاج الفصلي 2023 بـ 40 ألف طن منها 10 آلاف طن من قبل المجمع المهني المشترك للخضر و30 ألف طن عن طريق المخزنين الخواص وبسعر قبول بـ 950 دينار للطن،
- بلغت الكميات المخزنة حوالي 20 ألف طن (9000 طن لدى المجمع المهني المشترك للخضر و11000 طن لدى المخزنين الخواص) مقابل إنجاز بـ 15792 طن خلال موسم 2022/2021،
- متابعة برنامج إنتاج بذور البطاطا المثبتة درجة "A"، حيث بلغ الإنتاج لدى المجمع المهني المشترك للخضر حوالي 2500 طن مقابل إنجاز بـ 2164 طن خلال 2022/2021،
- بلغت الكميات الجملية الموردة من البذور درجة A و E المخصصة لإنتاج البطاطا الفصلية المعدة للاستهلاك 16031.45 طن تم قبولها بعد المراقبة الصحية، من جملة حصص ممنوحة بـ 18 ألف طن، منها 11435.9 طن سبونتا.

ب- الإنتاج الحيواني:

- الألبان

- تحيين الإنتاج الوطني من الألبان وذلك بتقدير عدد الوحدات الأنثويّة لقطيع الأبقار الحلوب وتحيين الإنتاج الوطني من الألبان لسنة 2023، حيث قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بإنجاز الاستقصاء السّنويّ الشّامل حول قطاع الألبان والذي يشمل أحجام القطعان ومؤشّراتها الفنيّة والاقتصادية وتوزيع الأعلاف المدعّمة وأنشطة التلقيح الاصطناعي وبرنامج التّلقيح ضدّ الأمراض المعدية والكميّات المجمّعة والمصنّعة،
- تحيين كلفتي إنتاج الحليب الطازج وتجميعه: تمّ خلال سنة 2023 تحيين كلفة إنتاج الحليب الطّازج في عدّة مناسبات، تزامنت مع التّقلّبات التي شهدتها أسعار العلف المرّكب، واقتراح الإجراءات العاجلة صلب 04 مجالس وزاريّة، حيث أفضى أحدها (المجلس الوزاري المنعقد في 10 فيفري 2023) إلى إقرار مراجعة السّعر الأدنى المضمون عند الإنتاج إلى مستوى 1.340 د/ل وذلك بمفعول رجعيّ بداية من 16 نوفمبر 2022، وهي مراجعة لم تغطّ تطوّر الكلفة التي تجاوز متوسّطها سقف 1.540 د/ل. كما يتمّ متابعة تطوّر كلفة التّجميع خاصّة في ظلّ تطوّر مستويات أسعار المحروقات والكهرباء، حيث كانت آخرها في نوفمبر من سنة 2022،
- تنسيق مجهودات التّصدّي لممارسات الغشّ،
- برنامج ربط منحة التّجميع بنسبة الماء المضاف حيث يندرج برنامج ربط منحة التّجميع بنسبة الماء المضاف في إطار النّهوض بجودة الألبان، إذ تمّت معاينة تراجع جودة الحليب الطّازج خلال سنة 2020، وبلغت أوجها خلال سنة 2023 في سياق التّراجع الكبير لمؤشّرات الإنتاج وبعد أنّ درست المصالح المختصّة بوزارة الماليّة مكوّنات البرنامج وكلفتها والجدول الزّمنيّ اللّازم لتطبيقها، تقرّر رصد الاعتمادات اللّازمة ضمن ميزانيّة الدّولة لسنة 2024.
- تقييم الإطار القانوني المنظّم لتجميع الحليب الطازج ونقله،
- التّصدّي لظاهرة التّهريب،
- اقتراح برنامج للضغط على كلفة تغذية الأبقار الحلوب وقد تم صياغة مقترح مشروع وطنيّ لموازنة العليقة الغذائيّة للأبقار الحلوب في أهمّ أحواض الإنتاج، ويتمثّل في تدريب فرق فنيّة وتجهيزها للقيام بعمليّات تأطير ميدانيّ للمربّين في علاقة بتغذية قطعانهم، بحيث يتمّ على إثره تثمين جميع الموارد الغذائيّة المتاحة حسب المناطق والمواسم في علّائق غذائيّة مرجعيّة متوازنة وذات كلفة منخفضة وتساهم في دعم دخل المربّي وتثبيته

وتضمن تعزيز مردوديّة البقرة الحلوب وديمومتها، وقد تمّت المصادقة مبدئيّا على المقترح من قبل فريق فنيّ من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري الذي كلف مكتب دراسات لصياغة بطاقة مشروع لطلب تمويلات من الصّندوق الأخضر للمناخ من حيث استجابة المقترح لأهداف الصّندوق المتمثّلة في التّقليص من انبعاثات الغازات الدّفيئة المتأتّية من أنشطة الإنتاج الفلاحيّ ومتطلّباته المتعلّقة بالصّياغة الفنيّة والماليّة في انتظار أن يحظى بالموافقة على التّمويل.

- استراتيجيّة النّهوض بمنظومة الألبان في سياق التّغيّرات المناخيّة في أفق 2035 : تولّت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري صياغة استراتيجيّة النّهوض بمنظومة الألبان في سياق التّغيّرات المناخيّة في أفق 2035 من قبل لجنة تفكير أحدثت للغرض بمقتضى المقرّر الوزاري عدد 1979 بتاريخ 03 جويلية 2023، يترأّسها المدير العامّ للمعهد الوطنيّ للبحوث الزّراعيّة بتونس بمشاركة جميع الهياكل المعنيّة من الإدارات الفنيّة والمؤسّسات تحت الإشراف والمهنة المشتركة والمنظّمة الفلاحيّة واتّحاد الأعراف وبعض مؤسّسات التّعليم العالي الفلاحي والمجتمع المدنيّ وشخصيّات مرجعيّة في مجالي تربية الماشية والموارد العلفيّة. وقد تمّ رسم الأهداف التنمويّة واقتراح البرامج والإجراءات المصاحبة لبلوغها، وذلك فيما يخصّ كلّ من تنمية الموارد العلفيّة أو تعزيز إنتاجيّة القطيع والمردوديّة الاقتصاديّة لنشاط تربية الأبقار الحلوب والنّهوض بجودة الحليب الطّازج، طبقا للمحاور الاستراتيجيّة وأهداف التّنمية المستدامة والتغيّرات المناخيّة.

- الدواجن

- توزيع كمية جمليّة من أمّهات دجاج اللحم بعنوان سنة 2023بحوالي 1,03198 مليون أمّ مع المحافظة على النسب المعتمدة لتوزيع الأمّهات على مختلف الأصناف،
- توزيع كمية جمليّة من أمّهات دجاج البيّاض بعنوان سنة 2023 تساوي 70 ألف أم دجاج بيّاض،
- تمكين 51 مفرخ و17 مذبح و19 شركة تعاونية من حصّة أمهات دجاج اللّحم و5 مفارخ دجاج بياض بالنسبة لقطاع بيض الاستهلاك ومفرخين للديك الرومي من الاعفاءات الجبائية عند توريد أمهات الدواجن،
- تم سنة 2023 منح عدد 88 شهادة تمتع بالإعفاء الجبائي عند التوريد، مقابل 85 سنة 2021.

- اللحوم الحمراء

- متابعة وضبط الإحصائيات حول الإنتاج الوطني من اللّحوم الحمراء،

- تقييم الإنتاج والإنتاجية وجمع المعطيات المتعلقة بتحسين الإنتاج من اللحوم الحمراء وبرمجته،
- معالجة ملفات المراقبة الفنية عند توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين،
- متابعة عمليات توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين ومعاينتها ميدانيّا،
- معالجة ملفات المراقبة الفنية عند توريد لحوم الخنزير،
- متابعة عمليات تزويد السوق باللحوم الحمراء،
- متابعة نشاط إنتاج ورشات تسمين العجول الضعيفة المعدّة للتسمين،
- متابعة أسواق الماشية وأسعارها وحالة عرضها من خلال تجميع المعطيات المتعلقة بأسواق الدواب،
- متابعة أسعار الأعلاف (التبن، القرط، علف مركب)،
- المساهمة في أعمال اللجان ذات الصلة بقطاع اللحوم الحمراء،
- متابعة برنامج التشجيع على تسمين الأبقار،
- متابعة وضبط المتوفرات من الأضاحي.

ت. الصيد البحري:

على مستوى إحكام التصرّف في الموارد البحرية

حرصا على إحكام التصرف في الموارد البحرية، واصلت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري العمل بالإجراءات الهادفة إلى المحافظة على الموارد السمكية القاعية في مناطق الوسط والجنوب وتحسين قدرات الاستغلال ببقية المناطق وإلى الرفع من كفاءة قطاع الصيد البحري.

وتمثلت أهم الآليات التي تم وضعها لتحقيق هذه الأهداف خاصة فيما يلي:

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية منذ سنة 2009 من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر.
- تدعيم برنامج المراقبة بخافرتين بطول 10م في إطار خطة مقاومة الصيد العشوائي.
- تدعيم فريق المراقبة بخافرتين بطول 26م في إطار التعاون التونسي الياباني لمقاومة الصيد العشوائي.
- تدعيم فريق المراقبة بزورقين بطول 4.5 م.

على مستوى دعم قدرات الاستغلال تم بالخصوص:

- مواصلة تحسين المنظومة الإحصائية للصيد البحري من خلال العمل على تحيين السجلّ الوطني لأسطول الصيد البحري بتحيين البيانات الفنية الخاصة بالمراكب التي يفوق طولها الجملي 15 مترا وكذلك المراكب التي يقل طولها الجملي عن 15 مترا والتي لا يقل حجمها الخام عن 5 طن.
- الشروع في إعداد النشرية السنوية لإحصائيات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2023 (أسطول الصيد البحري، اليد العاملة في القطاع، الإنتاج، التصدير، التوريد) وسوف يتم وضع تلك المعلومات قريبا على ذمة المستعملين الأساسيين من إدارات وبحث ومهنة بما يساعد على بلورة التصورات وخطط العمل الهادفة إلى تحسين أداء القطاع.
- إسناد عدد 02 موافقة مبدئية لإقامة مشاريع تربية أحياء مائية (01 مشروع لتربية الأسماك بالأحواض بواد المالطين من ولاية صفاقس و01 مشروع لتربية سمك truite arc en ciel بمعتمدية أكوده من ولاية سوسة) خلال أشغال اللجنة الوطنية للمصائد الثابتة المتعقدة بتاريخ 21مارس2023، وهي حاليا بصدد استكمال ملفاتها للحصول على الترخيص النهائي.
- مواصلة انجاز الدراسة المتعلقة بمردود الصيد وتقييم المخزون السمكي بالسدود على مستوى سد سيدي سالم وذلك في إطار الاتفاقية العلمية المبرمة بين كل من الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك والمعهد العالي لعلوم البحار ببنزرت والمركز الفني لتربية الاحياء المائية والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار.

على مستوى مشاريع التعاون الفني :

خلال سنة 2023 تم اختتام مشاريع التعاون الدولي ذات العلاقة بقطاع تربية الاحياء المائية التالية:

- مشروع إيطالي تونسي يهدف لتنمية تربية الاحياء المائية باستعمال التقنية المندمجة "Aquaculture multitrophique" (1.170 ألف أورو تحت اشراف INSTM)،
- مشروع TCP: إعداد "مخطط للتصرف الرشيد لبحيرة بنزرت يهدف الى تحقيق الاستغلال الأمثل والتقاسم العادل للموارد الطبيعية مع ضمان الإدارة المستدامة للثروات بالبحيرة" ممول من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) يهدف إلى تحسين حوكمة بحيرة بنزرت من خلال تنفيذ خطة إدارة مستدامة تشمل جميع الجهات الفاعلة من أجل تقليص التجاذبات بين الصيد

الساحلي التقليدي ومربي القوقعيات بشأن استخدام المجالات البحرية وما يضمن تحقيق الاستغلال الأمثل والتقاسم العادل للموارد الطبيعية مع ضمان الإدارة المستدامة للثروات بالبحيرة.

هذا و تتولى الادارة الفرعية لتربية الاسماك الاشراف على متابعة وانجاز مشروع التعاون الفني "**إعداد مخطط مديري لتنمية تربية الاحياء المائية البحري في إطار مشروع FishTun"Med** الممول من قبل الاتحاد الاوروبي والمزمع انجازه عن طريق التفاوض المباشر مع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار (2023-2025)، وتهدف هذه الدراسة الى إعداد مخطط تهيئة يحدد المناطق المؤهلة لتربية الاحياء المائية والأصناف والتقنيات المراد اعتمادها ويقيم طاقة استيعابها بما يضمن تنمية تربية أحياء بحرية مستدامة تتلاءم مع التغيرات المناخية وتأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والإقتصادية.

على مستوى البنية الأساسية:

مواصلة دعم البنية الأساسية المينائية بإنجاز دراسات وأشغال التهيئة والتوسعة والحماية.

وتتمثّل أهم الإنجازات خلال سنة 2023 فيما يلي:

- تم الاستلام النهائي لميناء سيدي منصور.
- مواصلة انجاز اشغال توسعة وتهيئة ميناء طبلبة (تقدم الأشغال 97%).
- مواصلة أشغال احداث ميناء سيدي يوسف (تقدم الأشغال 98%).
- مواصلة إنجاز ميناء قلعة الاندلس (تقدم الأشغال 93%).
- مواصلة انجاز أشغال تهيئة وإصلاح ميناء قليبية قسط 1 (تقدم الأشغال 80%).
- مواصلة انجاز أشغال تهيئة وإصلاح ميناء قليبية قسط 2 (تقدم الأشغال 67%).
- مواصلة إنجاز أشغال إصلاح وتهيئة وحماية ميناء المهدية (تقدم الأشغال 10%).
- مواصلة دراسة تهيئة وحماية ميناء صيادة (تقدم الأشغال 91%)
- مواصلة دراسة تهيئة واصلاح ميناء صفاقس (تقدم الأشغال 80%).
- مواصلة دراسة ميناء الزارات (تقدم الأشغال 100%).
- مواصلة دراسة تهيئة وحماية ميناء سوسة (تقدم الأشغال 70%).
- مواصلة دراسة توسعة وتهيئة ميناء منزل عبد الرحمان (تقدم الأشغال 100%)
- مواصلة دراسة تهيئة ميناء الصخيرة (تقدم الأشغال 80%).

5. الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي:

تقدر نسبة نمو القيمة المضافة لسنة 2023 بالأسعار القارة بـ 10.1%- مقابل نسبة نمو بـ 2.1 % خلال سنة 2022.

وفيما يلي أهم نتائج الموسم 2023/2022:

- تواصلت الظروف المناخية الصعبة خلال سنة 2023 فكانت كميات الأمطار أقل من المعدل العادي بكافة المناطق، وتراوح النقص في كميات الأمطار بين 40% بالجنوب الغربي و21% بالجنوب الشرقي وكان خريف سنة 2022 هو الأكثر جفافا منذ 50 عاما، مما أثر على نسبة امتلاء السدود. كما تواصلت كميات المياه المخزنة بالسدود بالتراجع حيث بلغت إلى غاية 31 أوت 2023 حوالي 672 مليون م3 مقابل 797 مليون م3 خلال نفس الفترة من سنة 2022.
- سجل إنتاج الحبوب لموسم 2023/2022 انخفاضا هاما بـ 70% حيث بلغ 5.39 مليون قنطار مقابل 17.95 مليون قنطار خلال الموسم الفارط وبلغت الكميات المجمعة من قبل مؤسسات التجميع إلى حدود 23 أوت 2023، حوالي 3 مليون قنطار مسجلة نسبة تجميع بحوالي 56% من الإنتاج. وقصد احتواء ارتفاع كلفة انتاج الحبوب المحلية، فقد تقرر خلال موسم 2022-2023 إسناد منحة استثنائية للحبوب قدرها 10 دنانير للقنطار الواحد.
- بالرغم من الظروف المناخية الصعبة فقد قدر الإنتاج للحليب خلال سنة 2023 بحوالي 1224 مليون لتر مقابل 1330 مليون لتر تم إنتاجها خلال سنة 2022 مسجلا بذلك تراجعا بـ8%. أما الكميات المجمعة خلال سنة 2023 فقد بلغت حوالي497 مليون لتر إلى حدود موفى شهر جويلية مقابل 811 مليون لتر خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي بتراجع في حدود (63%-). ولضمان التزويد فقد بلغ مخزون الحليب موفي شهر جويلية 2023 على مستوى مركزيات الحليب 31.7 مليون لترا مقابل 34.4 مليون لتر في نفس الفترة من السنة الفارطة (7.8%-).
- بلغ إنتاج دجاج اللحم الحي خلال سنة 2023 حوالي 212.5 ألف طن مسجلا تطورا طفيفا بنسبة 8% وكذلك إنتاج لحم الديك الرومي الحي حيث تطور بـ1.% مقارنة بسنة 2022 أي في حدود 101.6 ألف طن في موفى السنة الجارية. أما المخزون التعديلي فقد بلغ الى حدود موفى شهر جوان 1933 طن من لحم الديك الرومي المجمد وحوالي 1916 طنا من لحم الدجاج المجمد إلى حدود موفى شهر جويلية 2023 مقابل 701 طن خلال نفس الفترة من سنة 2022. بالنسبة لإنتاج بيض

الاستهلاك خلال سنة 2023 فقد بلغ حوالي 1950 مليون وحدة مقابل 1841 مليون وحدة تم إنتاجها خلال سنة 2022 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 6% وتم تخزين 23.9 مليون بيضة خلال شهر مارس من سنة 2023.

- تراجع إنتاج زيتون الزيت للموسم الفلاحي 2022-2023 بـ 25% مقارنة بالموسم الفارط حيث بلغ حوالي 900 ألف طن مقابل 1.2 مليون طن سنة 2022.

أما منتجات الصيد البحري فقد بلغ الإنتاج الجملي لسنة 2023 حوالي 153 ألف طن مقابل 158 ألف طن سنة 2022 أي بتراجع بنسبة 4%، وتجدر الإشارة أن تربية الأحياء المائية مثلت نسبة 14 % من إجمالي الإنتاج لسنة 2023.

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2023 تحسنا في نسبة تغطية لتبلغ 97.2 % مقابل 75.2 % خلال سنة 2022، وذلك نتيجة نمو قيمة الصادرات الغذائية بـ 21.3 % وتقلص الواردات بـ 6.2 % مقارنة مع السنة الماضية، مما أدى إلى تقلص عجز الميزان التجاري بـ 89.4 % ليبلغ 211.4 م د مقابل 1991.7 سنة 2022.

ويعود نمو قيمة صادرات المواد الغذائية بالأساس إلى ارتفاع مبيعات زيت الزيتون بنسبة 52.4 % والتي بلغت مستوى قياسي ناهز 3813 م د بفعل تحسن مستوى الأسعار بـ 62 %. بالإضافة إلى تطور عائدات التمور بـ 4.6 % مع الملاحظ أنه بدون اعتبار عائدات زيت الزيتون خلال سنة 2023 تكون قيمة الصادرات الغذائية قد تراجعت بـ 0.8 %

أما فيما يتعلق بالواردات الغذائية فقد بلغت قيمتها 7528 مليون دينار مسجلة تقلصا بنسبة 6.2 % مقارنة مع سنة 2022، بفعل تراجع قيمة واردات الحبوب والزيوت النباتية بنسب على التوالي 11.2 % و40 % مقارنة مع سنة 2022.

6. النهوض بالجودة ودفع التصدير

أ- النهوض بالتصدير:

إن انفتاح الأسواق وتحرير المبادلات الخارجية وحرص البلاد التونسية على إدماج اقتصادها في المحيط العالمي، بات يفرض النهوض بالإنتاج والتحكم في الإنتاجية بما يستجيب لمقتضيات التنافسية ومواصفات الجودة والسلامة للمنتجات الفلاحية وتنظيم عملية الإنتاج على أساس التصدير في جميع مراحلها أخذا بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة. وتجاوبا مع هذه الأهداف تواصل العمل على تهيئة المناخ العام في هذا السياق واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها بالخصوص:

- مراقبة الإرساليات المعدة للتصدير : يهدف هذا النشاط إلى ضمان ثقة الحريف والبلد المورد وذلك بتوفير كل ضمانات الجودة من حيث خلو كافة الإرساليات من الآفات الضارة، وذلك من خلال المشاركة في اللجان الخاصة بالتصديق والتدقيق لمحطات تكييف الخضر الطازجة والغلال والخضر النصف مصنعة، هذا بالإضافة إلى التدقيق والمراقبة المستمرة في الإرساليات النباتية المعدة للتصدير على مدار السنة.

ومن أهم المنتجات النباتية التي تم تصديرها إلى الخارج عبر المعابر الحدودية التمور والقوارص والغلال الصيفية والخضر وخاصة منها الطماطم.

- انطلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عبر مصالح الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية في استعمال خدمة شهادات الصحة النباتية الإلكترونية منذ أفريل2020 وذلك عبر منظومة TRACES-NT للشحنات الموجهة نحو السوق الأوروبية كما تحصلت الإدارة العامة على الإمضاء الإلكتروني من طرف الإدارة العامة للصحة والسلامة الغذائية للمفوضية الأوروبية خلال شهر ماس لسنة 2021.
- شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في استغلال منظومة GeNSEphyto تحت بوابة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لاستصدار شهادات الصحة النباتية الإلكترونية للشحنات الموجهة نحو باقي الوجهات خلال شهر ماي لسنة 2022، وقد تم ربط مراكز المراقبة والشركات المصدرة بصفة تدريجية بعد تلقيهم لدورات تكوينية حول كيفية استغلال المنظومتين بصفة حضورية أو عبر الخط ليصل عدد مراكز المراقبة التي تم ربطها إلى 10 مراكز وبلغ عدد شهادات الصحة النباتية التي تم استصدارها إلى غاية سنة 2023 حوالي 24 آلاف شهادة. كما شهدت سنة 2023 إصدار 13582 شهادة، تم توجيه 7794 شهادة نحو بلدان الإتحاد الأوروبي تليها المغرب بـ 1078 شهادة ثم الإمارات العربية المتحدة بـ 533 شهادة.
- مشاركة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لأول مرة سنة 2023 عن طريق مخبر الحجر الزراعي في برنامج بحث علمي لتطوير مناهج تحليلية أكثر دقة لاستكشاف الفطر المسبب لمرض البقع السوداء وهو عبارة عن برنامج كفاءة مع أبرز المخابر الأوروبية(EUFRESCO). وأبرزت نتائج البرنامج عن نسبة 95 بالمائة من الموثوقية.
- تدعيم قدرة التحاليل لمخبر الحجر الزراعي من خلال تجهيزه بآلات ومعدات حديثة ومتطورة تعزز نجاعة ودقة التحاليل الشيء الذي أحفزه لإستئناف ارساء نظام الجودة حسب المواصفة الدولية ايزو 17025 في نسختها المستحدثة وذلك في إطار مشروع ASCO .

في نفس السياق وفي إطار إحكام الاسترسال في الفلاحة البيولوجية لدعم مصداقية المنتجات البيولوجية، سعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية لتطوير نظام الاسترسال عبر اعداد منصة رقمية لمعطيات قطاع الفلاحة البيولوجية و إرساء

برنامج لرقمنة المنتجات البيولوجية التونسية. وإعداد الوثائق الخاصة بنظام الاسترسال وفقا للوائح الحالية.

وحرصا على ارساء اتفاق تجاري خاص بالفلاحة البيولوجية ابتداء من سنة 2027 والتحضير للمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي، وضعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الادارة العامة للفلاحة البيولوجية خطة عمل لمراجعة اللوائح التونسية وملاءمتها مع المتطلبات الجديدة للاتحاد الأوروبي، وفي هذا الغرض، تم اعداد دراسة مقارنة معمقة بين النصوص التشريعية الأوروبية والتونسية في الفلاحة البيولوجية، عن طريق احداث لجنة فنية بتاريخ 02 اوت 2023 وتقسيمها إلى 5 لجان فرعية لمقارنة النصوص الأوروبية EU 848/2018 و EU 2017/625. وبدعم من مشروع SUIDAR، نظمت السلطة المختصة ورشتي عمل بتاريخ 25 اوت 2023 و 25 سبتمبر 2023،

ولتيسير برنامج تسويق وتصدير المنتجات البيولوجية، تم سنة 2023، إصدار 170 ترخيص تصدير طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل. كما تم إصدار 138 شهادة في التمتع بالإمتيازات الجبائية لبعض الموردين .

وعملا بالاعترافات الدولية الممنوحة لتونس كبلد منتج ومصدر للمنتجات البيولوجية، فقد تم إعداد وإرسال التقارير المتعلقة بنجاعة نظام المراقبة والإسترسال و وضعية القطاع في الآجال المحددة لكل من الإتحاد الأوروبي و سويسرا و بريطانيا.

*مشاريع التعاون الدولي و تمثيل تونس بالخارج ولدى الهيئات الدولية في مجال الفلاحة البيولوجية:

- **مشروع تطوير قطاع السياحة البيولوجية العادلة و المستدامة (BIO TED) :** يندرج في إطار تنفيذ الإتفاقية المبرمة بين تونس وبلجيكيا بتاريخ 21 أوت 2019 والمتعلقة بتحويل جزء من الديون التونسية لدى بلجيكيا إلى مشاريع تنموية بقيمة 1.2 مليون أورو ويمتد على مدى 04 سنوات (2021-2025).

يهدف مشروع BioTED إلى دمج الجانب الفلاحي مع الجانب السياحي لتطوير منتج فلاحي سياحي بديل يخلق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وبيئية لفائدة المتدخلين في قطاع الفلاحة البيولوجية ويرتكز أساسا على :

- إحداث هيكل جديد للحوكمة يشمل القطاع العام والخاص ليحضن مختلف المتدخلين في المجال الفلاحي السياحي ويساهم في التعريف والتسويق للقطاع.
- إحداث برنامج للتكوين في مجال الإستشارة البيئة (Eco-conseil rural) وإدراجه في إطار ماجستير مهني ضمن البرنامج الوطني للتعليم العالي الفلاحي بالتنسيق مع مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

- تركيز مشاريع نموذجية ذات الطابع الفلاحي السياحي تمثل مختلف الطبقات المناخية بالبلاد وتأطيرها في التطابق مع المواصفات الدولية وعلامات الجودة والتعريف بها كأنموذج يحتذى به على المستوى الوطني وللبلدان المجاورة.

وخلال سنة 2023 تم القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد دراسة لتشخيص القطاع السياحي الفلاحي في تونس خاصة من الناحية الاقتصادية حيث تم تنظيم ورشة عمل بتاريخ 10 جويلية 2023 لتقديم نتائج هذه الدراسة.
- إعداد البرنامج البيداغوجي للتكوين والإنطلاق في تكوين الدفعة الأولى (10 دورات) من المستشارين البيئيين الريفيين المرافقين لمشاريع السياحة الفلاحية والذي يشمل 26 إطار ممثلين عن المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمندوبيات الجهوية للسياحة. وقد تم خلال سنة 2023 انجاز 3 دورات تكوينية بـ 4 أسابيع.
- تنظيم تربص في مجال السياحة الفلاحية وذلك خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 29 جانفي 2023 ببلجيكا لفائدة ممثلي المناطق النموذجية للمشروع على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمندوبيات الجهوية للسياحة.
- تم إختيار مشاريع نموذجية في مجال السياحة الفلاحية (12 مشروع) وفق معايير محددة و تمت مرافقتهم في زيارة للتطلع إلى التجربة البلجيكية في مجال السياحة الفلاحية والإستقبال خلال الفترة الممتدة من 26 نوفمبر إلى غاية 02 ديسمبر 2023.

➢ **مشروع دعم تطوير فلاحة بيولوجية مستدامة ومتأقلمة في إطار مناخي متغير في تونس BIOREST:**

يندرج في إطار التعاون التونسي السويسري (إتفاقية هبة سويسرية أمضيت من قبل الدولة التونسية في 11 ماي2022) ويتم تنفيذه من قبل المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة، قيمته4.168 مليون دولار ويمتد على مدى ثلاث سنوات (2022-2025) ويهدف إلى تطوير وتعزيز قطاع الفلاحة البيولوجية اعتمادا على خصوصية الطوابق المناخية وذلك من خلال:

- تعزيز القدرات المؤسساتية و التنفيذية للإدارة العامة للفلاحة البيولوجية،
- دعم و تحديث المخبر الرسمي للفلاحة البيولوجية،
- دعم فني لمجموعات المنتجين البيولوجيين ولهياكل الدعم و الإحاطة لتحديد واستهداف الفوارق بين الجنسين في أنظمة الإنتاج البيولوجي،
- تعزيز قدرة أنظمة الإنتاج البيولوجي على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال إدارة أكثر استدامة للموارد الطبيعية،
- تعزيز القدرات الهيكلية للهياكل المهنية لمنتجي المنتجات البيولوجية وتعزيز الاستدامة والرؤية الشاملة للمشروع.

وخلال سنة 2023 تم القيام بالأنشطة التالية:

- تنمية قدرات الإطارات الجهوية و المركزية في الفلاحة البيولوجية من خلال القيام بدورات تكوينية،
- القيام بدراسة فنية لتأهيل المخبر الرسمي الخاص بالفلاحة البيولوجية،
- القيام بدراسة جدوى لتنمية الفلاحة البيولوجية حسب الطوابق المناخية.

➢ **مشروع دراسة بعث مناطق نموذجية بيولوجية تونسية BIO Territoires Tunisiens**: الذي يندرج في إطار التعاون التونسي الإيطالي ويتم تنفيذه من طرف المعهد الدولي للدراسات الفلاحية المتوسطية بباري، قيمته مليون أورو ويمتد على مدى 18 شهر، ويهدف إلى تعزيز إطار التنمية المحلية الموجه لدعم الأنشطة الإنتاجية والخدمات والعمل وريادة الأعمال وتعزيز الموارد الطبيعية والتراث والمعرفة المحلية بمناطق نموذجية في الفلاحة البيولوجية (سجنان، الهوارية، كسرة، ماجل بلعباس، حزوة) وذلك من خلال:

- اعداد الدراسة القانونية للمشروع وتحديد الجهات الفاعلة والعلاقات الأكثر أهمية في هذه المناطق النموذجية،
- اعداد الدراسة المالية للمشروع،
- اعداد دراسة الإجراءات الأولية لبعث مناطق نموذجية بيولوجية تونسية.

وفي نفس السياق قامت وزارة الفلاحة والموارد والصيد البحري بالمشاركة في الصالونات والمعارض المختصة التي من شأنها أن تساهم في بعث مشاريع شراكة تونسية أجنبية وتنمية صادرات المنتجات الفلاحية التونسية من ناحية وتنمية المعارف لدى المصدرين والباعثين والعاملين الاقتصاديين في هذا المجال من ناحية أخرى. ومن أهم المشاركات خلال سنة 2023 نذكر ما يلي:

✓ **الصالون الدولي للخضر والغلال FRUIT LOGISTICA** : الذي التأم ببرلين من 08 إلى 10 فيفري 2023، عدد الشركات العارضة: 5 إضافة للمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال والمجمع المهني للتمور، الوفد التونسي: قرابة 40 ممثل لشركات منتجة ومصدرة للخضر والغلال.

✓ **الصالون الدولي للمنتجات البيولوجية BIOFACH:** الذي انتظم بمدينة نورنبارغ من 14 إلى 17 فيفري 2023. الشركات العارضة: 11، الوفد التونسي: 40 ممثل لشركات منتجة ومصدرة.

✓ **الصالون الدولي لمنتوجات الصيد البحري SEAFOOD:** الذي التأم ببروكسل من 25 إلى 27 أفريل 2023. الشركات العارضة: 9،الوفد التونسي: 70 ممثل لشركات منتجة ومصدرة.

✓ **الصالون الدولي لزيت الزيتون EXPOLIVA:** الذي انتظم بمدينة خاين من 10 إلى 13 ماي 2023 على مساحة 100م^2 حيث كانت تونس ضيف شرف لهذه الدورة. وقد تخلّل هذه المشاركة تنظيم حفل ثقافي حول المألوف التونسي إلى جانب تنظيم يوم علمي حول منظومة زيت الزيتون بتونس. وضمّ الوفد المشارك حوالي 40 ممثل لشركات ناشطة في قطاع زيت الزيتون ومشتقاته وللمؤسسات والهياكل المتدخلة في قطاع زيت الزيتون.

✓ **إكسبو الدوحة 2023:**

في إطار التعريف بتونس كوجهة استثمارية وبالفرص التصديرية وربط الصلات التجارية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في تونس ومختلف الدول، أمنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية، المشاركة التونسية في إكسبو 2023 التي انطلقت فعالياتها يوم الإثنين 02 أكتوبر 2023 وتواصلت إلى 28 مارس 2024 بمدينة الدوحة تحت "**شعار صحراء خضراء، بيئة أفضل**".

وتهدف هذه التظاهرة إلى تعزيز الابتكارات المستدامة ومكافحة التصحر حيث ترتكز على أربعة محاور تهمّ الزراعة الحديثة والتكنولوجيا والابتكار والوعي البيئي والاستدامة.

وتتمثل المشاركة التونسية في تأثيث جناح يمسح 912م^2 إضافة إلى تنظيم تظاهرات اقتصادية وتنموية على مدى 6 أشهر.

وقد شهدت هذه المشاركة تنظيم العديد من الأيام الترويجية للمنتجات التونسية القابلة للتصدير وخاصة منها زيت الزيتون والتمور ومشتقاتها والطماطم الجيوحرارية.

✓ **الصالون الدولي للأغذية Fi&Ni Europe:** الذي انتظم بمدينة فرنكفورت خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 نوفمبر 2023. الشركات العارضة: 6، الوفد التونسي: 30ممثل لشركات منتجة ومصدرة.

من ناحية أخرى شهدت سنة 2023 مواصلة تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تموقع المنتوجات الفلاحية التونسية محليا وعالميا من ذلك نذكر بالخصوص:

- **مشروع Cluster SERVagri** الذي انطلق منذ سنة 2020 ويمتد على ثلاث سنوات 2020-2022. وقد تم التمديد في فترة الإنجاز إلى موفى أكتوبر 2023 نظرا لعدة صعوبات وهو يندرج ضمن التعاون عبر الحدود بين تونس وايطاليا والممول من طرف الاتحاد الأوروبي. ويتمثل هدف المشروع في إعادة هيكلة قطاعات زيت الزيتون عبر الحدود، وتعزيز المجموعة الاقتصادية من زيت الزيتون التقليدي/البيولوجي/المصنف والذي يمكن تتبعه بالكامل وذو جودة عالية وذلك من أجل تعيير الإنتاج والمنتوج وفقًا للمعايير الدولية.

وفي إطار تنفيذه فقد تم سنة 2023 الحضور والمشاركة في الاجتماعات وورشات العمل ونخص بالذكر منها :

- المشاركة في دورة تكوينية حول تذوق زيت الزيتون المنعقدة خلال شهر مارس 2023،
- المشاركة في الندوة الأورو متوسطية الثانية المنعقدة خلال شهر ماي 2023،
- المشاركة في الندوة الأورو متوسطية الثالثة المنعقدة خلال شهر نوفمبر 2023،
- المشاركة في أنشطة الدعوة لاستدامة SERVagriCluster داخل وخارج مناطق تدخل المشروع ولدى ا لمؤسسات الأورو متوسطية والمنظمات الدولية.

- **المشروع التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق PAMPAT2:** يهدف هذا المشروع إلى تيسير نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق الداخلية والأسواق الخارجية وتطوير قدرتها التنافسية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المتدخلين في القطاعات المستفيدة في المشروع عبر ضمان دخل أفضل للفلاح وتوفير فرص العمل وتقديم المساعدة لهياكل المساندة قصد تثمين المنتجات الفلاحية المتحصلة على علامة الجودة الخصوصية المرتبطة بالمنشأ بما فيها المنتجات التقليدية والمنتجات المحلية. يعنى هذا المشروع بتنمية سلاسل القيمة للمنظومات التالية : التين الشوكي، الرمان، الطماطم المجففة، مشتقات التمور، إلى جانب إعداد الاستراتيجية الوطنية لترويج وتثمين المنتجات المحلية.

من أهم الأنشطة المنجزة في إطار المشروع لسنة 2023:

- المصادقة على مخطط العمل 2023 (Plan d'Action) الخاص بسلسلة قيم الرمان وذلك اثر جلسات إعداد ومناقشة،
- القيام بالمراقبة للتسمية المثبتة للأصل رمان قابس وذلك بحضور مختلف المتدخلين والفاعلين المحليين بقابس للفلاحي الماضين (66) على كراس الشروط الخاص بالتسمية المثبتة للأصل "رمان قابس"،
- المشاركة في مختلف الجلسات لإعداد الحملة الترويجية وطنيا ودوليا لرمان تونس،
- ورشة عمل بتستور للمصادقة على كراس الشروط المتعلق بالتسمية المثبتة للأصل "رمان تستور" بمشاركة مجامع التنمية الفلاحية والشركات التعاونية وهياكل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري،
- إيداع مطلب الاعتراف بالتسمية المثبتة للأصل "رمان تستور".

- **مشروع تأهيل وتعزيز قطاعات عنب النبيذ في المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط OENOMED:** يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل ودعم القطاعات ذات الصلة

بصناعة الخمور من خلال مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في مجال الكروم والخمور وبناء شبكات بين شركات البحر الأبيض المتوسط المختصة في صناعة الخمور، وتنفيذ استراتيجيات تجارية وأعمال مشتركة فيما بينها، والاستفادة من الشبكات البيئية للمناطق المحمية. كما يطمح المشروع لتشريك صناع القرار بصياغة المواثيق المحلية و ميثاق المتوسط لتعزيز ملكية نتائج المشروع ودعم إنشاء واستغلال العلامة التجارية "نبيذ من المناطق المحمية المتوسطية(VAPMED) "من قبل الشركات الصغرى والمتوسطة. وتوقيعها على مذكرة تفاهم ملزمة بشأن خطط العمل المحلية ل"تحديد كروم العنب المستقبلية". ويشمل أربع بلدان متوسطية هي ايطاليا، تونس، لبنان وفرنسا.

ويتم تنفيذ المشروع الذي يمتد من نوفمبر 2020 إلى غاية ماي 2023 بقيادة الغرفة الوطنية النقابية لمنتجي المشروبات الكحولية بالجمهورية التونسية.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها إلى حد الآن:

اعتماد الميثاق المحلي الخاص بالممارسات الفلاحية المستدامة في قطاع كروم التحويل بالمستغلات المتاخمة للمناطق المحمية (جبل بوقرنين) بمشاركة المؤسسات والهياكل الإدارية ومختلف المنظمات وذلك بعد سلسلة من الجلسات والمشاورات طيلة فترة المشروع .

- المصادقة والإمضاء على الميثاق المحلي من قبل 10 مؤسسات منتجة و محولة لكروم التحويل،
- تمويل وانجاز أربع مشاريع من قبل 04 مؤسسات ناشطة في القطاع وممضية على الميثاق المحلي وذلك من خلال إسناد منح بقيمة جملية قدرها مائتان وسبع وخمسون ألف دينار257000.000د.

ب- حماية و مراقبة جودة المنتجات الفلاحية :

تم سنة 2023 إنجاز الأنشطة التالية:

- لم يتمّ تسجيل إصابات بآفتي العسيلة والعثة في جيلها الزهري. وكانت الإصابات محدودة بالعثة في جيلها الثمري وذبابة الزيتون وذلك بولايات المهدية وصفاقس ومدنين وقابس.
- كما شهدت سنة 2023، ونتيجة تأثير الظروف المناخية تقلص المساحات المصابة بالأمراض الفطرية بمزارع الحبوب وانخفاض نسب الوخز على الثمار بالذبابة المتوسطية للفواكه بغراسات القوارص.

- ظهور بعض الأمراض الجديدة ببلادنا مثل الصدأ الأسود على الحبوب والبقع السوداء على القوارص وكذلك بظهور الحشرة القرمزية على التين الشوكي نتيجة الظروف المناخية بالشمال.
- مراقبة الحالة الصحية لغراسات التين الشوكي خاصة بالمناطق السّليمة ومتابعة أشغال مكافحة الحشرة القرمزية بمناطق الإصابة بالوسط.
- المساهمة الفعالة في إنجاح البرامج الوطنية الرامية إلى انتاج بذور وشتلات مثبة محلية تكون من سلالات أصيلة وخالية من الأمراض الفيروسية وذلك بالتنسيق التام مع جميع الأطراف المتداخلة في هذه البرامج على غرار مصلحة تثبيت البذور والشتلات صلب الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية والمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس ومراكز ما قبل الإكثار كل في مجاله إلى جانب العديد من أصحاب المنابت المؤهلة والداعم لهذه البرامج الوطنية.
- ضمان حسن سير التحاليل الخاصة بالتقصي على الأمراض الفيروسية عند عملية تثبيت البذور والشتلات قبل القاعدية والقاعدية ومثبتة الصلاحية بالنسبة لأهم الأصناف النباتية المدرجة ضمن البرامج الوطنية للتثبيت على غرار الحمضيات والأشجار المثمرة ذات النواة والزيتون وكروم العنب والبطاطا.
- مواصلة مراقبة جميع المنابت المختصة في انتاج شتلات الحمضيات درجة عادية من أجل التقصي على مرض التدهور السريع للقوارص في إطار البرنامج الوطني لمكافحة المسبب المرضي المسؤول عن هذا المرض.
- المواصلة المستمرة في تحسين وتطوير أساليب العمل داخل مخبر الحجر الزراعي الراجع بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تماشيا مع ما هو معمول به بسائر الدول المتقدمة من الناحية التقنية والعلمية.

أما على مستوى إرساء نظام الجودة:

- تحسين البنية التحتية لمخبر الحجر الزراعي بفضل ميزانية الدولة باعتمادات جملية تقدر بـ 245 ألف دينار حتى يستجيب للشروط الأساسية لنظام الجودة وفقا للمواصفة القياسيةISO/IEC 17025:2017،
- مراجعة وتحيين جميع المتطلبات الهيكلية لنظام إدارة الجودة (exigences système de la norme ISO 17025 version 2017)،
- مراجعة وتحيين جميع المتطلبات الفنية لنظام إدارة الجودة (exigences techniques de la norme ISO 17025 version 2017).
- إعداد دليل المبيدات المصادق عليها بالبلاد التونسية وتحيينه ومسكه.

أما على صعيد الحملات الوطنية لحماية النباتات والصحة الحيوانية فقد تم إنجاز العمليات التالية خلال سنة 2023:

*حماية النباتات:

❖ الزراعات الكبرى:

- **تطوّرظهور الأمراض الفطرية :**

أثرت حالة الجفاف على تقلص ظهور الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب بما أنها تحتاج إلى عنصر الرطوبة والترسبات لانتشارها، حيث لم تتجاوز المساحة الجملية المصابة 159 ألف هك مقابل 286 ألف هك خلال الموسم السابق أي انخفضت بنسبة النصف تقريبا وهو ما أثر بدوره على المساحات المداواة، علما وأنه في جل الحالات تم التدخل بالمداواة الوقائية، ولم تسجل إصابات حادة حتى فيما يخص أمراض الاصداء.

- **مكافحة الأعشاب الضارة :**

بلغت المساحة الجملية للتدخل بالمداواة العشبية **306ألف هك** من مجموع **658 ألف هك** مساحة جملية مبرمجة خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز **46** %، توزعت حسب ولايات الإنتاج (وفقا للمعطيات الواردة عن المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).

❖ قطاع الزيتون:

- تركيز شبكات مراقبة للآفات الضارة منذ شهر فيفري،
- تسببت درجات الحرارة المرتفعة خلال موفى شهر ماي وشهر جوان والتي تجاوزت المعدلات العادية في الحد من أعداد الحشرات الضارة،
- خلال هذا الموسم، لم يتم التدخل ضد حشرة العسيلة وحشرة العثة في جيلها الزهري حيث لم يتم بلوغ العتبة الاقتصادية خلال فترة المتابعة،
- بخصوص حشرة العثة في جيلها الثمري : تمّ التدخل بالمداواة على 157300 أصل من جملة 185 ألف أصل معلنة مصابة، وذلك بولايات المهدية وصفاقس،
- بخصوص حشرة ذبابة الزيتون: اقتصرت التدخلات على مداواة 570 ألف أصل من جملة 655 ألف أصل معلنة مُصابة وموزعة على ولايات صفاقس ومدنين وقابس.

عصفور الزيتون:

- على إثر انخفاض درجات الحرارة بأوروبا، دخلت أسراب من عصفور الزّيتون بلادنا وبدأت تستقر ببعض مراقدها التقليدية بداية من شهر أكتوبر 2023. وقد تمّ تقدير

العدد الجملي لهذه الطيور إلى غاية شهر ديسمبر 2023 بحوالي 05 مليون طيرا حسب المعطيات الصادرة من مختلف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية موزّعة على بعض المراقد التقليديّة وخاصة بولايات زغوان والقيروان وصفاقس وسيدي بوزيد.

- وحيثّ انطلق موسم الصيد يوم 19نوفمبر 2023 وسيتمّ اختتامه بتاريخ 17مارس2024، فإن فرق الصيد تقوم بعملية القبض على العصافير الناهبة بملك الدولة الغابي. ولإحكام تنظيم هذا الموسم قامت المصلحة بتنظيم جلسة عمل بحضور ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية كما أعدّت منشور وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري والمتعّلق بتنظيم موسم حماية الزياتين من أضرار عصفور الزيتون.

❖ قطاع القوارص:

الذبابة المتوسطية للفواكه:

تعنى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بمتابعة الحملة الوطنية لمكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه بغراسات القوارص وقد تمثلت أهم النتائج في :

- **شبكة المراقبة**

يمثل عنصر الرصد والمراقبة عنصرا هاما في الحملة، حيث يمكن من ضمان التدخل بصفة فعّالة وفي الوقت المناسب ضدّ حشرة ذبابة الفواكه. وقد تميّزت السّنوات الفارطة بورود المعطيات من جهتين وهي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة بنابل ومن المركز الفني للقوارص وعادة ما تكون النتائج مختلفة، مما يطرح إشكاليّات في إعلان المداواة، وهو ما يستوجب تظافر جهود كل المتدخلين لتحسين الأداء بخصوص هذه النقطة. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أنه وقع تنظيم جلسة عمل تنسيقية بين كل من المركز الفني للقوارص والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل لتحديد محطات الرصد والمراقبة. وقد تم على إثر ذلك تركيز المصائد بـ48 محطّة مراقبة بكلّ مناطق الإنتاج : 26 محطة داخل الكتلة المركزيّة وتاكلسة و22 محطّة خارج الكتلة المركزيّة والإنطلاق في عمليتي الرصد والمراقبة.

- **المداواة الكيميائية**

➢ <u>بالنسبة للكتلة المركزية</u> :

- تدخل جوي أول كيميائي شامل على 9000 هك وامتد من 11 سبتمبر إلى 07 أكتوبر.
- تدخل جوي ثان كيميائي، امتد من 11أكتوبر إلى 06 نوفمبر، بالكتلة المركزية مع الأخذ بعين الإعتبار أن الإعلان عن المداواة كان تدريجيا حسب المنطقة (Hot spot)وحسب مستوى تواجد الحشرة.

- تدخل جوي ثالث بيولوجي، امتد من 14 إلى 24 نوفمبر في مناطق الكتلة المركزية التي بلغت مستويات تواجد الحشرة العتبة الإقتصادية

➢ بالنسبة لمنطقة تاكلسة:

تم إنجاز ثلاث تدخلات جوية بيولوجية امتد الأول من 26 سبتمبر إلى 04 أكتوبر، والثاني من 12 إلى 14 أكتوبر، والثالث من 27 أكتوبر إلى 20 نوفمبر. وقد تم إعلان إيقاف المداواة بتاريخ 05 ديسمبر 2023

- **المداواة الأرضية**

انطلقت الحملة منذ بداية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر بجل المناطق المنتجة للقوارص والمعنية بالحملة وذلك من خلال توزيع كمية المبيدات الضرورية للقيام بثلاثة تدخلات أرضية. كما تم تزويد المناطق المنتفعة بالحملة بالمصائد الضرورية وذلك لتركيز شبكة لمتابعة مستوى تواجد الحشرة والتدخل في الإبان للحد من أضرارها. وتجدر الإشارة إلى أن المساحة المداواة بالطريقة الأرضيّة بلغت حوالي 5291 هك تمّ خلالها توزيع 15875 لتر من المبيد الحشري ملاتيون 50 و15875لتر من الجاذب الغذائي سيرابيت.

- **الاصطياد المكثف**

طبقا لتراتيب المنشور الوزاري عدد 141 بتاريخ 13 سبتمبر 2023 الذي يضبط برنامج مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه بحقول القوارص باستعمال الإصطياد المكثف، ونتيجة للمجهود المبذول من مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع من تشجيع وحث الفلاحين على اعتماد طريقة الاصطياد المكثف في مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه بغراسات القوارص كبديل للمداواة الكيميائية تم توفير 236280 وحدة من الجاذب الغذائي و236280 وحدة من المبيد، و77100 من المصائد الكاملة. كما يتولى المجمع المهني المشترك للغلال توفير كل مستلزماتها من مصائد وجاذب غذائي ومبيد.

❖ قطاع الرّمان:

دودة الخروب بغراسات الرمان

يكتسي قطاع الرمان أهمية إقتصادية كبيرة بما أنه يمثل قطاعا واعدا يمكن من تثمين الفلاحة الواحية ويوفر نسبة صادرات في تزايد. كما مثل غراسة بديلة لمنظومة الأجاص بالعديد من الولايات خصوصا منوبة وبن عروس. إضافة إلى إقبال العديد من الفلاحين عليه نظرا لقدرته على تحمل الجفاف وعلى تثمين التربة الفقيرة في المناطق التي شحت فيها الموارد المائية. إلا أن الإصابات الناجمة عن الآفات الحشرية عامة وحشرة دودة الخروب تحديدا مثلت عائقا كبيرا أمام بلوغ الإنتاجية والجودة المرجوّة خاصة مع محدودية نجاعة المبيدات المستعملة في مكافحة هذه الآفة.

وفي هذا الإطار دأبت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنوات على متابعة الحملة الوطنية للمكافحة البيولوجية لدودة الخروب بنثر طفيل التريكوغرام بما أن هذه التقنية تبقى الوحيدة التي أثبتت نجاعة فعلية في مكافحة الحشرة. وقد تميز موسم 2023/2022 بارتفاع قياسي للحرارة خلال فصل الصيف مما كان له التأثير الكبير على جودة الثمار وسرع بظهور التشققات عليها بسبب عدم انتظام عمليات الري.

❖ قطاع النّخيل:

- **دودة التمور**

تنطلق منذ شهر أوت من كل سنة عملية تغليف عراجين التمور بشباك الناموسية وبالبلاستيك وذلك لحمايتها من أضرار دودة التمر والأمطار. كما تولى المجمع المهني المشترك للتمور اقتراح الترفيع في منحة دعم شباك الناموسية من 60% إلى 80 % في حدود الكميات المتوفرة بمخازنه بمناطق انتاج التمور (2 مليون ومائتان وخمس عشرون ألف وحدة) وذلك لتفادي تلفها، علما وأنّ هذه الكميات تم اقتناءها منذ ثلاث سنوات. وبلغت كميات شباك الناموسية الموزعة لسنة 2023 حوالي 23000000.

- **عنكبوت الغبار**

- المشاركة في يوم دراسي حول برنامج التدخل لمكافحة عنكبوت الغبار بتاريخ 26 جانفي 2023 بتوزر تمّ خلالها وضع برنامج العمل للموسم 2024/2023 يّحدّد من خلاله روزنامة التدخّلات للحدّ من تكاثر الآفة وأضرارها من ناحية وأدوار مختلف الهياكل المتدخّلة في القطاع من ناحيّة أخرى.
- تنظيم أيّام إعلامية تحسيسية للتعريف ببرنامج العمل بولايتي توزر وقبلي وأيام تكوينية حقلية لفائدة الفنيين والمزارعين للتعريف بالآفة وطرق مكافحتها خلال شهر جانفي 2023 من قبل المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية والمركز الفني للتمور ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنيّة.
- استعمال مختلف الدعائم الإرشادية لتحسيس وتوعية الفلاحين على غرار الومضات التلفزية وتطبيقة الإرسالية القصيرة "SMS" منذ شهر جانفي 2023.
- اصدار منشور السيّد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 40 بتاريخ 20 فيفري 2023 والمتعلّق بضبط تراتيب برنامج مكافحة عنكبوت الغبار (البوفروة) بالواحات لسنة 2023، حيث تقدّر نسبة دعم الفلاح بـ 70 % يتمّ تمويلها على صندوق جودة التمور.
- توفير كميّة 80 طن من مبيد الكبريت القابل للذوبان من قبل المجمع المهني المشترك للتمور وفقا لحاجيات المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنيّة مقابل 70 طن خلال الموسم الفارط، وقد تمّ توزيع كامل الكميّة على الفلاحين.

- تركيز مراصد مراقبة الآفة من قبل المصالح المختصّة بالمركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية (ولايتي توزر وقفصة) والمركز الفني للتمور (ولايتي قبلي وقابس) بمختلف مناطق الإنتاج.
- انجاز المداواة الوقائية الأولى والثانية في مرحلتي "البزرة" و"البلح" تباعا وذلك باستعمال مبيد الكبريت القابل للذوبان طبقا لمقتضيات منشور السيّد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 40 بتاريخ 20 فيفري 2023 وذلك بعد صدور انذار فلاحي لإعلان القيام بالمداواة بتاريخ 19 جوان 2023 وذلك تبعا لنتائج الرصد والمراقبة.
- تنشيط أيام اعلامية تحسيسية حول التحكم في طرق مكافحة الآفات الضارة بالنخيل في النمط البيولوجي، بالتعاون مع الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية وذلك في إطار مشروع دعم خدمات المراقبة الرسمية ASCO خلال الفترة من 06 إلى 09 جوان 2023.

❖ قطاع البطاطا:

في إطار النهوض بالزراعات الاستراتيجية، تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق مصلحة الأمراض والنيماتودا متابعة مواسم انتاج البطاطا الأربعة (الآخر فصلية و الما قبل بدرية والبدرية والفصلية) على مستوى مختلف مناطق الانتاج فيما يتعلق بعنصر العناية الصحية، وذلك من خلال الزيارات الميدانية والأيام الحقلية وإصدار البلاغات والإنذارات الفلاحية والمذكرات الفنية والقيام بالتحاليل المخبرية . وقد تم في هذا الخصوص إصدار :

- مذكرة فنية حول التوقي من الأمراض المنقولة عن طريق البذور والتربة خاصة وأن البذور المستعملة في الموسم الاخر الفصلي هي بذور محلية مصدرها البطاطا الفصلية للموسم السابق،
- إنذارات فلاحية (عدد03) تحث على التدخل بالمداواة الوقائية أو العلاجية لمرض الميلديو حسب الوضعية الصحية في كل فترة من الموسم الفلاحي، مرفقة بقائمات المبيدات الفطرية المحينة والمصادق عليها في الغرض،
- إنذار فلاحي (عدد01) حول التحضير لموسم البطاطا الفصلية والتخلص من فواضل زراعة البطاطا الآخر الفصلية،
- بلاغ اذاعي(عدد01) للتوقي من مرض الميلديو (على اثر نزول كميات هامة من الامطار خلال بداية شهر جوان)،
- بلاغ (عدد01) على موقع وزراة الفلاحة، بتاريخ 06 جوان 2023، للتوقي من مرض الميلديو (على اثر نزول كميات هامة من الامطار خلال تلك الفترة).

❖ قطاع الطماطم:

نظرا للظروف المناخية التي سادت خلال شهر ماي والتي تميزت بنزول كميات متفرقة من الأمطار، شهدنا ظهور واستفحال مرض الميليدو بمزارع الطماطم الفصلية مما استوجب تنظيم زيارات ميدانية لأهم مناطق الإنتاج بولايتي نابل وبنزرت. حيث تم في مرحلة أولى جمع الفلاحين وتفسير وبائية المرض الاستثنائية والمرتبط بالمناخ اساسا وبالاختيار الغير الصائب للمبيدات المستعملة، وفي مرحلة ثانية تم تقديم التوصيات الفنية حسب الحالة الصحية للزراعة ومع مراعاة الظروف المناخية المنتظرة.

كما تم إصدار إنذارات فلاحية (عدد 04) على امتداد مواسم الطماطم الحقلية للتوقي من مرض الميلديو (الزراعة الفصلية و الفصلية المتأخرة والآخر فصلية) مرفقة بقائمات محينة للمبيدات المصادق عليها في الغرض. وتم اصدار الإنذار الأول بصفة استباقية في شهر مارس موجه لمناطق الغراسة المبكرة بالوطن القبلي تحث على التدخل بالمداواة الوقائية لتفادي الاصابات الوبائية بمرض الميلديو على غرار المواسم السابقة . بالاضافة الى بلاغ (عدد01) على موقع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبلاغ اذاعي للتوقي من مرض الميلديو على اثر نزول كميات هامة من الامطار خلال تلك الفترة والتي من شأنها ان تساهم في اصابات وبائية .

❖ قطاع القرعيات:

تم إصدار إنذار فلاحي في شهر ماي للتوقي من مرضي الميلديو والبياض الدقيقي ، ثم لاحقا بلاغ على موقع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبلاغ اذاعي في شهر جوان للتوقي من مرض الميلديو وذلك على اثر التقلبات الجوية المسجلة والتي لها تأثير مباشر على ظهور وتطور ومدى تفشي الأمراض الفطرية ذات الجدوى الاقتصادية بحقول الدلاع والقرع والبطيخ، مرفوقة بقائمات المبيدات الفطرية المحينة والمصادق عليها في الغرض.

❖ قطاع الأشجار المثمرة:

على إثر تفاقم ظاهرة التيبس بغراسات الأشجار المثمرة، خاصة ذات النوى، بعدة مناطق الإنتاج منذ صائفة 2022، واصلت المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتابعة لمناطق الانتاج المتضررة من خلال الزيارات الميدانية (بن عروس-بنزرت-منوبة) والتحاليل المخبرية للعينات التي تم رفعها من طرف أعوان المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية .

وعليه تم رفع تقارير تبين المسببات المرضية التي تتمحور حول أمراض الخشب وتقديم الحلول الزراعية الكفيلة بالسيطرة عليها على مستوى الغراسة المتضررة مع الاخذ بعين الإعتبار الحفاظ على منطقة الانتاج والحقول المجاورة .

كما تم تشخيص ظاهرة التيبس الفيزيولوجي للقوارص التي تصيب القوارص نتيجة هبوب رياح قوية وحارة مما ينتج عنه التواء الأوراق ثم تيبسها وسقوطها سريعا (sans chute du pétiole) تاركة الأغصان الفتية جرداء لكن دون تيبسها، وعليه تم تقديم التوصيات الفنية للمنتجين المتضررين واصدار بلاغ على موقع وزارة الفلاحة لتفسير الظاهرة والتوصيات الفنية للحد من استفحالها.

❖ مكافحة الجراد المحليّ والصحراوي:

في إطار توصيات هيئة مكافحة الجراد الصحراوي بالمنطقة الغربيّة لإفريقيا CLCPRO المتعلّقة بتنفيذ مخطّط التكوين بالمنطقة لسنة 2023، شارك أعضاء الوحدة الوطنيّة لمكافحة الجراد الصحراوي في مختلف الدّورات التدريبيّة وورشات العمل التّي تنظّمها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي بالمنطقة الغربيّة باعتبار البلاد التونسيّة عضوا في هذه الهيئة. وقد نظّمت الوحدة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي بالبلاد التونسيّة دورة تكوينية لفائدة فنيي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية حول بيوايكولوجيا الجراد الصحراوي بتاريخ 31 أكتوبر و 01 نوفمبر 2023.

كما نظمت هيئة مكافحة الجراد الصحراوي بالمنطقة الغربية ورشة تدريبية حول تقنيات الإتصال والتواصل لفائدة الدول الأعضاء وذلك بتونس من 20 إلى 25 نوفمبر 2023.

وضع الجراد الصحراوي

يعتبر وضع الجراد، إلى غاية موفى سنة 2023، في مختلف مناطق التكاثر بالمنطقة الغربية والشرقية هادىء. تتواصل حالة الجراد الصحراوي هادئة بالمنطقة الغربية التي تنتمي لها بلادنا مع تسجيل تواجد تكاثر على نطاق صغير للجراد بموريتانيا، وقد تمّت مداواة مساحة 36 هك شهر ديسمبر 2023.

أمّا بالمنطقة الوسطى والتي تعتبر منطقة تكاثر شتوي فإنّ الوضع مُقلق نوع ما حيث تمت مشاهدة أسراب بسواحل البحر الأحمر خلال شهر ديسمبر 2023 وتمّت مداواة 22677 هك بالسودان و24136 هك بأرتريا و10220 هك بالعربية السعودية و4189 هك بمصر والصومال.

❖ برنامج المكافحة المتكاملة لنبتة الشويكة الصفراء :

على مستوى الإجراءات المتخذة في إطار برنامج مكافحة نبتة الشويكة الصفراء بالولايات المتضررة تتابع المصلحة وضع الشويكة الصفراء بمختلف المناطق المتضررة ومدى تنفيذ برنامج مكافحة هذه النبتة من خلال الإجراءات العملية المتخذة في الغرض، وفقا للمعطيات الواردة عن المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالولايات المتضررة :

- قامت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية باتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة النبتة خلال الموسم 2022-2023 (تنظيم أيام إعلامية تحسيسية للتعريف بالنبتة وطرق مكافحتها، توفير

كميات من المبيدات العشبية وتوزيعها على الفلاحين للتدخل بالمداواة الكيميائية إلى جانب تركيز قطع مشاهدة يتم خلالها تطبيق عناصر المكافحة خاصة القلع اليدوي والمداواة الكيميائية)،

- أثبتت المكافحة الكيميائية مع توخي الحراثة المتكررة نجاعة للقضاء على النبتة حيث يقوم الفلاحون باستعمال مبيدات تحتوى على المادة الفعالة القليفوزات على مستوى غرسات زياتين بكل من ولاية سوسة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد(قطعة المشاهدة بسوق الجديد تم القضاء على نبتة الشويكة بنسبة 100 %) و غراسات أجاص بولاية أريانة وغرسات قوارص بضيعة تابعة لديوان الأراضي دولية بولاية نابل
- أظهرت المكافحة الزراعية نجاعة كبيرة في إضعاف النبتة من خلال توخي دورات زراعية تشتمل على نباتات علفية مثل الفصة حيث قامت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وسوسة وبنزرت بالتنسيق مع ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لوضع كميات من بذور الفصة على ذمة الفلاحين لاعتمادها في المكافحة الزراعية مما كان له الأثر الإيجابي في إقبال الفلاحين على تعاطي هذا الأسلوب من المكافحة الناجحة.

❖ الخطة الوطنية لمكافحة مرض اللفحة النارية على التفاحيات :

على إثر الكشف عن المرض لأول مرة بولاية القصرين سنة 2020 ذلك تم التركيز خلال سنة 2023 على القيام بالمعاينات الميدانية على كل مستغلات الإجاص ومستغلات التفاح المحاذية لها بولاية القصرين ولم يتم الكشف خلال سنة 2023 عن إصابات جديدة. وقد تم القيام بالإجراءات المتعلقة بالمكافحة الإجبارية في كافة المستغلات المصابة ولا يزال مدى تنفيذ هذه الإجراءات محل متابعة من المصالح المركزية والجهوية للوزارة. هذا وتجدر الإشارة أنه تم إنهاء العمل بالخطة وتعويضها ببرنامج عمل يقتصر على عنصري الاستكشاف والمكافحة والإرشاد والتكوين ابتداء من سنة 2023.

❖ الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء :

تتواصل عملية متابعة الأصول المصابة عبر القيام بعملية الاستكشاف الميداني الشامل للنخيل المصاب ومتابعة للإعلامات، حيث تبين تفاوت بين المناطق في عدد النخيل المصاب من منطقة الى أخرى. بلغ عدد الإصابات 871 نخلة في سنة 2023 مقارنة ب763 سنة 2022. هذا الارتفاع في عدد الإصابات يعود لنقص المبيدات بالمخزن واليد العاملة. لذلك تم التوجه نحو التركيز على عملية المداواة بالرش للنخيل المصاب وقص قمم النخيل للضرورة.

❖ مقاومة مرض التدهور السريع على القوارص :

تم إنهاء العمل بالخطة وتعويضها ببرنامج عمل يقتصر على عنصري الاستكشاف والمكافحة والإرشاد والتكوين ابتداء من سنة 2023.

في إطار تجسيم عناصر هذا البرنامج، تتولى مصالح الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وبقية الهياكل المعنية تجسيم مختلف عناصر الخطة الموكول إليها وخاصة منها العناصر المتعلقة بالاستكشاف والمكافحة.

وقد شهدت سنة 2023 تراجع ملحوظ في عدد مطالب المعاينة حيث اقتصرت المعاينات الميدانية على معاينات موجهة لبعض المستغلات الحاملة لأعراض المرض.

❖ الحشرة القرمزية المسماة علميا Dactylopiusopuntiae

إضافة إلى حصيلة الخمس ولايات المصابة والمتمثلة في ولاية المهدية والمنستير والقيروان وسوسة وصفاقس، تم خلال سنة 2023 اكتشاف إصابات جديدة خلال شهر جوان في ولاية سيدي بوزيد وخلال شهر أكتوبر بولاية سليانة وخلال شهر نوفمبر بولايتي زغوان ونابل. تتمثل حصيلة الولايات المصابة إلى موفى 2023، 9 ولايات مع وجود تفاوت نسب الإصابة بين الولايات حيث تعدّ إلى حدّ الآن إصابات خفيفة في الولايات الجديدة الموبوءة مقارنة باستفحال الآفة في ولايات المهدية والمنستير والقيروان. وقد تم بتاريخ 23 سبتمبر 2023 المصادقة على بعث اللّجنة الفنية لمراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية من قبل عناية وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. تضم هذه اللّجنة ممثلين عن كل الإدارات العامة ذات الصلة بملف الحشرة وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمندوبيات الجهوية المعنية وممثلين عن البحث العلمي لتقديم الدعم الفني في اتخاذ القرارات التقنية المعتمدة. انطلق أول اجتماع لهذه اللّجنة بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

* الصحة الحيوانية :

أ. البرنامج الوطني لمقاومة مرض الجدري عند الأغنام لسنة 2023

تم خلال سنة 2023 تلقيح 4836375 رأسا من الأغنام من جملة عدد تقديري للأغنام بـ 6814165 أي بنسبة تغطية يقدر بـ 71,7 بالمائة أي بنقص يقدر بـ 7 بالمائة حيث كانت هذه النسبة خلال السنة الفارطة 78.7 بالمائة.

ب. البرنامج الوطني لمقاومة مرض اللسان الأزرق عند الأغنام والنزيف الجائحي للأبقار

تم تسجيل عدة بؤر اللسان الأزرق خاصة في شهر نوفمبر 2023 لدى الأغنام وعدد محدد من بؤر لمرض النزيف الفيروسي لدى الأبقار على خلاف سنتي 2021- 2022 التي تميزت بارتفاع كبير لبؤر النزيف الفيروسي لدى الابقار بعد توفر الظروف المناخية المناسبة لتكاثر الحشرات الناقلة للمرض.

ت. البرنامج الوطني لمقاومة مرض الحمى القلاعية

تم خلال سنة 2023 تلقيح حوالي 519718 رأسا من الأبقار أي بنسبة تغطية تقدر 76.6 بالمائة مقابل 81.4 بالمائة سنة 2022 أي بنقص قدره 4,8 بالمائة. أما بالنسبة للمجترات الصغرى فقد تم تلقيح 8200550 رأسا أي بنسبة تغطية تقدر79.8 بالمائة مقابل 85.4 بالمائة سنة 2022 أي بزيادة تقدر 5,6 بالمائة.

ث. الحملة الوطنية لتلقيح الأبقار ضد الإجهاض المعدي

تستهدف هذه الحملة إناث الأبقار التي بلغت من العمر أكثر من 3 أشهر والتي لم تلقح في السنة الفارطة والتي أعدت للتناسل ويبلغ عدد الحيوانات المستهدفة بهذه العملية 82263 رأسا من الإناث. ففي سنة 2023 بلغ عدد الحيوانات الملقحة 9150 رأسا أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر بـ 9.06 بالمائة.

ج. الحملة الوطنية لتلقيح المجترات الصغرى ضد الحمى المالطية

تستهدف هذه الحملة إناث المجترات الصغرى التي بلغت من العمر أكثر من 3 أشهر والتي لم تلقح في السنة الفارطة والتي أعدت للتناسل، ويبلغ عدد الحيوانات المستهدفة بهذه العملية 2068690 رأسا من الإناث. ففي سنة 2023 بلغ عدد الحيوانات الملقحة 870354 رأسا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 42,1 بالمائة.

ح. الحملة الوطنية لتلقيح الجدري عند الإبل

تتواجد الإبل كما هم معلوم بالولايات الجنوبية أساسا مع تواجد أعداد ضئيلة بالمناطق السياحية. وتخضع هذه الإبل إلى عملية التلقيح ضد مرض الجدري حيث يتم كل سنة تلقيح عدد من الرؤوس إذ بلغ العدد الجملي للحيوانات الملقحة 6257 رأسا من مجموع يقدر 30668 أي بنسبة انجاز بـ 20 بالمائة.

خ. الحملة الوطنية ضد داء الكلب

بالنسبة للحملة الوطنية ضد داء الكلب تم خلال سنة 2023 تلقيح 428588 رأسا من الحيوانات اللاحمة (كلاب وقطط) على كامل التراب الجمهورية أي تم بلوغ نسبة تغطية وطنية تقدر بـ 81.8 بالمائة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخيرة. وتمثل الكلاب أكثر فصيلة مصابة بداء الكلب حيث سجلنا 263 حالة. تمثل نسبة الكلاب السائبة الإيجابية 32.6% من مجموع الكلاب المصابة. وتعتبر الأبقار الضحية الأولى لداء الكلب بنسبة إصابة 9 %يليها تبعا الخيليات 8% والقطط بنسبة 6%والأغنام بنسبة5 % والماعز بنسبة 1%.

تميزت الحالة الوبائية للأمراض الحيوانية لسنة 2023 بظهور بؤر لمرض الحمى القلاعية عترة O خلال شهر ماي إلى موفى شهر جوان من نفس السنة خلالها تم تسجيل 7 بؤرة موزعة على أغلب الولايات و عاودت الظهور خلال شهر ديسمبر من نفس السنة.

و لتطويق المرض و منع انتشاره تم إصدار منشور للسيد وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري عدد 86 بتاريخ 15 ماي 2023 موجه إلى السادة المديرين العامين للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية حول الإجراءات الصحية البيطرية لمراقبة مرض الحمى القلاعية بالبلاد التونسية و ذلك قصد:

- دعم حملة التلقيح الوطنية لبلوغ نسب التغطية الصحية المنشودة وهي 100 بالمائة للأبقار و80 بالمائة للمجترات الصغرى،
- دعم و تكثيف اليقظة والمراقبة الصحية المستمرة لهذا المرض على مستوى مستغلات التربية والأسواق والمسالخ للحيوانات الحساسة من أجل الكشف المبكر للبؤر و تطويقها،
- دعوة المربيين لاحترام إجراءات الأمن الحيوي بمنشآت التربية،
- التنسيق مع مصالح وزارة الدفاع ومصالح الأمن والحرس بوزارة الداخلية ومصالح الديوانة بوزارة المالية من أجل التصدي لدخول الحيوانات أو خروجها عبر الحدود بطريقة غير قانونية.

كما تواصل تنفيذ برنامج التوكيل الصحي حيث تطور عدد مناطق التدخل ليصبح 335 منطقة تدخل خلال سنة 2023. و تم الرفع في قيمة الإعتمادات الجملية إلى 6030 ألف دينارا بحساب 18 ألف دينار لكل منطقة تدخل يقع صرفها لفائدة البياطرة المتحصلين على التوكيل الصحي والذين خضع عملهم لموافقة الطبيب البيطري المتفقد. وقد بلغت قيمة الاعتمادات المستهلكة لسنة 2023، 4744 ألف دينارا وزعت على 292 طبيب بيطري متحصل على التوكيل الصحي. و تشمل هذه الحملات الأمراض ذات الأولوية و المتمثلة في التلقيح ضد مرض الحمى القلاعية عند الأبقار وعند المجترات الصغرى والتلقيح ضد جدري الأغنام و تلقيح الكلاب ضد داء الكلب ثم حسب خصوصيات الجهة وحسب الاعتمادات المتبقية يمكن التلقيح ضد الحمى المالطية عند المجترات الصغرى والتلقيح ضد الإجهاض المعدي عند الأبقار.

بالنسبة لقطاع الدواجن، تم خلال سنة 2023 في إطار اليقظة الصحية البيطرية المستمرة وتطبيقا لعناصر الخطة الوطنية للتوقي من مرض أنفلونزا الطيور لا سيما مع انتشار المرض بأوروبا، اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية الواردة بمنشور السيد وزير الفلاحة الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 2023 يتمثل أهمها في تدعيم اليقظة والمراقبة الصحية البيطرية الحدودية و تكثيف المراقبة الصحية للمداجن الصناعية والعائلية وتكثيف المراقبة الوبائية للطيور المهاجرة في نطاق شبكة مراقبة المناطق الرطبة وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية للغابات كما تم خلال عمليات المراقبة أخذ عدد من العينات التي أثبتت نتائج تحاليلها المجراة بمعهد البحوث البيطرية بتونس خلوها من مرض أنفلونزا الطيور شديد الضراوة.

كما تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمقاومة سل الأبقار من خلال إستراتيجية وطنية لتطهير القطيع من هذا المرض في أفق 2032 بتكلفة 154 مليار لتعويض المربين فقط. تتمثل هذه الإستراتيجية التي انطلقت منذ سنة 2018 في الكشف الجلدي للأبقار وإتلاف الحيوانات المصابة و تعويض المربين لتجديد القطيع وهي الطريقة الوحيدة لمقاومة المرض والقضاء عليه باعتبار غياب تحصين ضده عند الحيوان. وفرت الدولة 1761 ألف دينار خلال سنة 2020 و2522 ألف دينار لسنة 2021 و1630 ألف دينار لسنة 2022 و1801 ألف دينار لسنة 2023 لتعويض المربين المتضررين من إتلاف حيواناتهم جراء تطهير القطعان المصابة مما يمثل بحد ذاته تعهد الدولة لإنجاح البرنامج وتطهير القطيع.

لقد ارتكزت الإستراتيجية الوطنية لتطهير القطيع من مرض سل الأبقار على المنهج التشاركي لجميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية للقضاء على هذا المرض عبر الانخراط الطوعي للمربين ومرافقتهم نحو التطهير والشامل للقطيع. إلا أنه نظرا للوضع الحالي الذي آلت إليه المنشآت الفلاحية والارتفاع القياسي لحالات الإصابة بالسل عند الإنسان، تم اتخاذ جملة من الإجراءات وهي كما يلي:

- تنظيم ممارسة نشاط بيع الحليب الطازج،
- تمكين الإدارة العامة للمصالح البيطرية من الولوج إلى قاعدة بيانات ترقيم الحيوانات واستعمالها،
- توفير سوق دواب مهيكل واحد، على الأقل، على مستوى كل ولاية مع فرض دخول الحيوانات المرقمة دون سواها،
- تصنيف منشآت التربية حسب تطابقها مع الشروط الصحية والأمن الحيوي ورفاهة الحيوان (صنف 1: قطاع منظم، صنف 2: قطاع شبه منظم، صنف 3: قطاع في بداية التنظيم)،
- تنظيم حلقات تكوين لفائدة المربين متعلقة بالممارسات الجيدة في مجال تربية الماشية،
- توفير مسلخ مطابق للمواصفات الصحية واحد، على الأقل، على مستوى كل ولاية.

وفي نطاق ضمان جودة المنتوجات الغذائية الوطنية وحرصا على حماية صحة المستهلك التونسي من مضار وخطورة الرواسب الأدوية البيطرية وملوثات المحيط، تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بوضع خطة وطنية للبحث عن الرواسب في المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني التالية: لحوم الدواجن، بيض الاستهلاك، أسماك التربية، الحليب، لحوم حمراء والعسل سنويا. وقد اقتصر تنفيذ البرنامج خلال سنة 2023 خلال الثلاثية الأخيرة من السنة حيث تم أخذ عدد 329 عينة من 1367 مبرمجة وذلك بسبب التأخر في التأشير على الصفقات الاطارية بين الإدارة العامة للمصالح البيطرية والمخابر المتدخلة في تحاليل البحث عن الرواسب وهي كالتالي :

ـ 43 عينة من بيض الاستهلاك و114 عينة من لحوم الدواجن وقد بينت التحاليل خلوها من أي مادة كيميائية علما أنه لا يزال عدد من التحاليل في طور الإنجاز،

ـ عدد 44 عينة من جملة 157 عينة مبرمجة من أسماك التربية والتي تم أخذها من الضيعات المائية المتواجدة بولايات سوسة والمنستير والمهدية وبنزرت ونابل تم تحليلها في مخابر تونسية و أجنبية، وقد بينت التحاليل المجراة خلو العينات من أي مادة كيميائية علما أنه لا يزال عدد من التحاليل في طور الإنجاز،

ـ تم خلال سنة 2023 تحليل عدد 87 عينة من الحليب كما تم تحليل عدد 07عينة من العسل. وفي نطاق تطبيق البرنامج المذكور وتبعا لتقارير معهد البحوث البيطرية بتونس تبين وجود مادة « Antibiotique » في عدد 10 من عينات حليب الإستهلاك تم أخذها من مراكز تجميع الحليب أي بنسبة 11.5 بالمئة من العدد الجملي للعينات مقارنة بسنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة 15.3 بالمئة من العينات الملوثة بمادة « Antibiotique » من العدد الجملي للعينات. وقد تم تكثيف المراقبة ونسق أخذ العينات من مراكز تجميع الحليب لسنة 2022 كما تم وضع برنامج تحسيسي وتوعوي لفائدة المربين مع وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي خلال سنة 2023 حول الاستعمال الرشيد للأدوية البيطرية.

- تحليل 31 عينة من اللحوم الحمراء تم أخذها من المسالخ ومن مؤسسات التحويل مقارنة ب 19عينة تم تحليلها خلال سنة 2022 وتبعا لتقارير معهد البحوث البيطرية بتونس تبين وجود مادة « Antibiotique » في عدد 3 من عينات اللحوم الحمراء تم أخذها من المسالخ أي بنسبة 9.6 بالمئة من العدد الجملي للعينات التي تم تحليلها.

وفي مجال التعاون الدولي، تم بالخصوص :

- مشروع دعم مصالح الرقابة الرسمية للمنتجات الحيوانية والنباتية بتونس الممول من قبل الإتحاد الأوروبي (2019-2025).
- مشروع التوأمة حول الرفق بالحيوان مع المدرسة الوطنية للطب البيطري تحت إشراف المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.
- متابعة مشروع التوأمة بين تونس وإيطاليا وفرنسا حول تعزيز الإحاطة الصحية البيطرية لمنظومة الصحة الحيوانية بتونس الذي انطلق منذ سبتمبر 2022 ويتواصل إلى 2025. وهو مشروع تعاون فني ممول من الإتحاد الأوروبي بقيمة 1.5 مليون أورو لمدة ثلاث سنوات. يتمثل الهدف الرئيسي منه في تعزيز الإحاطة البيطرية للصحة الحيوانية وفي مجال الرفق بالحيوان طبقا للمبادرة " صحة واحدة" قصد حماية صحة القطيع وتأمين السلامة الصحية للأغذية وتحسين المبادلات التجارية للحيوانات والمواد الحيوانية عبر 3 عناصر أساسية :
  - تحيين التشريعات في مجال الصحة الحيوانية طبقا للمعايير الدولية،

- تعزيز القدرات الفنية والإدارية للمصالح البيطرية،
- تحيين خطة التواصل للمصالح البيطرية.

7. تعبئة و استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها

أ- الغابات و المراعي :

قصد تجسيم الرؤية التي يصبو إليها القطاع تهدف الاستراتجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015 – 2024 إلى تلقين نظام عملي للتخطيط والتصرف المستديم في الموارد الغابية والرعوية لضمان مساهمة أفضل وفعالة لبلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستديمة والأهداف العالمية ذات الصلة بالمحافظة على التنوع البيولوجي والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية .

ولبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي تم ضبط أربعة أهداف خصوصية مصاحبة لهذه الاستراتجية تمثل امتدادا لأربعة محاور محددة وهي :

- تكييف الإطار المؤسساتي والتشريعي للقطاع وتنمية قدراته،
- تحسين مستوى مساهمة الغابات والمراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الغابية والرعوية في الاقتصاد الوطني،
- الحفاظ على الوظائف والخدمات البيئية للموارد الغابية والرعوية وتحسينها،
- تدعيم الغطاء الغابي والرعوي وتحسينه.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية لسنة 2019 تم تحديد الهدف الإستراتيجي1.4 :

تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنزيله ضمن وثائق أداء البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية.

- **التشجير الغابي والرعوي :**

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم 2022 - 2023 حوالي5700 هك ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة كما يلي:

- 2200 هك تشجير غابي،
- 1700هك غراسات رعوية،
- 1800 هك هندي أملس.

- **تنمية المراعي :**

إلى جانب تنفيذ أنشطة تحسين المراعي ضمن البرنامج الوطني للغابات والمشاريع التنموية واصلت الإدارة العامة للغابات في:

- تركيز مراعى قار بزراعة بذور السلة على مساحة 50 هك بمنطقة واد الصبايحية من ولاية زغوان بالشراكة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة و20 هك بولاية جندوبة و10 هك بولاية سليانة كما تم دعم الفلاحين بـ 3600 كلغ من بذور سلة الشمال لزراعتها بالأراضي الخاصة بكل من ولايات باجة وزغوان وجندوبة بهدف تخفيف الضغط على المراعي الغابية وتوفير وحدات علفية إضافية للقطيع مع المساهمة في إقرار التوازن البيئي والبيولوجي والحدّ من تأثيرات تغيّر المناخ والمتمثل في حماية أديم الأرض من الانجراف ومقاومة التصحّر وزحف الرمال،
- في إطار السعي والبحث عن تشغيل عمل مركز إكثار البذور الرعوية بغيزن بوحدتيه المنبت والمخبر قام فريق عمل فني متكون من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات ودائرة الغابات بقبلي بزيارة ميدانية لتشخيص الوضعية الحالية للمركز وتحديد أهم العوائق والإشكاليات التي تحول دون تشغيله واقتراح حلول فنية عملية على المدى القريب والمتوسط.

- **مقاومة زحف الرمال:**

خلال سنة 2023 تم برمجة التدخل لإحداث وتعلية حوالي 865 كم من الطوابي ب 05 ولايات بالجنوب التونسي. إلا أنه تم إنجاز 270 كلم من الطوابى بنسبة 31 % من المبرمج منها 20 كم إحداثات جديدة و250 كم تعلية . وأما بخصوص التدخل في تثبيت الكثبان البحرية بولاية نابل فقد تم إحداث وتثبيت 15 كم من الحواجز بأغصان الأكاسيا وذلك بهدف حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتقدم الرمال إلى المناطق الغابية والفلاحية . وما تجدر الإشارة إليه أن نسق الإنجاز يبقى ضعيفا ودون المأمول بالنسبة للسنوات الفارطة ويعود ذلك للأسباب التالية :

- تراجع الإعتمادات المخصّصة لبرنامج مقاومة زحف الرمال،
- ارتفاع كلفة الأشغال بحوالى100%مقارنة بالعشرية الأخيرة،
- عزوف المقاولين عن المشاركة في طلبات العروض الخاصة بمقاومة زحف الرمال ويرجع بالأساس إلى نقص اليد العاملة المختصة.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحرى يومي 4 و5 ماي 2023 إلى ولاية قبلي، تم صياغة مخطط عملي من قبل فريق متكون من ممثلين عن الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمعهد الوطني

للهندسة الريفية والمياه والغابات ودائرة الغابات إلى جانب السلط الجهوية بقبلي لمقاومة زحف الرمال بمنطقة رجيم معتوق والفوار ودوز وذلك في إطار التعاون مع الشركة البترولية بيرنكو من خلال تدخلها في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية. وتقدر الكمية المرفوعة من الرمال بحوالي 40 % من الرمال المتراكمة وأما بالنسبة لإحداث الحاجز الترابي لحماية المنطقة من مواصلة زحف الرمال فقد أبدى جميع المتساكنين رفض إقامته بالرغم من تدخل السلط المحلية والجهوية . وأشرفت على هذه العملية المصالح الجهوية والمركزية للغابات.

- **التغيرات المناخية بقطاع الغابات**

تجلى الاهتمام بملف التغيرات المناخية من خلال النظرة الاستشرافية للقطاع الغابي والرعوي: "**أن تكون الموارد الطبيعية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة** على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في كل المنتوجات والخدمات التي تقدمها لغاية تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات والاقتصاد الوطني، **المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليص تأثير التغيرات المناخية**، الرفع من نسبة الغطاء الغابي".

هذا ويساهم قطاع الغابات في الحد والتخفيف من تأثير التغيرات المناخية من خلال مختلف الأنشطة المنجزة :

- ✓ التشجير الغابي والغراسات الرعوية للرفع من نسبة الغطاء الغابي وتعزيز احتجاز الكربون،
- ✓ المحافظة على النظم الايكولوجية الغابية وديمومة خدماتها،
- ✓ إحداث المناطق المحمية ومراعاة التغيرات المتوقعة في المناخ للمحافظة على التنوع البيولوجي،
- ✓ استغلال المنتوجات الغابية خاصة منها الخشبية من خلال تطبيق لأمثلة التهيئة الغابية المنجزة بطريقة تشاركية وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية،
- ✓ إعداد البرامج والإجراءات الوقائية لحماية الغابات من الحرائق تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية،
- ✓ تهيئة وتحسين المراعي للمحافظة على ديمومة إنتاج الوحدات العلفية للمنظومات الرعوية الهشة خاصة بالمناطق الجافة والشبه جافة،
- ✓ مقاومة التصحر و زحف الرمال.

كما يساهم قطاع الغابات في تنفيذ التزامات تونس في اتفاق باريس حول المناخ لتفعيل مساهماتها المحددة وطنيا (NDC) والاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاث المنخفضة من الغازات الدفيئة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050 والمخطط الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية PNAمكون الأمن الغذائي من خلال :

- ✓ التشجير الغابي للغابات المتدهورة التي تتراوح نسبة الغطاء الغابي بها من 5 إلى 50 %،
- ✓ التجديد الاصطناعي للغابات الهرمة لاستعادة مردوديتها وخدماتها،
- ✓ الغراسات الرعوية وتحسين المراعي للمحافظة على ديمومة إنتاج الوحدات العلفية،
- ✓ التهيئة المندمجة للغابات والمراعي مع مراعاة التغيرات المتوقعة في المناخ،
- ✓ تهيئة المنابت الغابية لإنتاج شتلات الأصناف المحلية المتأقلمة مع التغيرات المناخية.

كما تعمل على الانخراط في النظم المتعلقة بمتابعة وتقييم الانجازات الوطنية للتخفيف من تأثير التغيرات المناخية والتي تعتمد على مبدأ الشفافية وذلك من خلال : **(1)** العضوية في الفريق الوطني المكلف بجرد الغازات الدفيئة وانجاز المطلوب بقطاع الغابات، **(2)** الشروع في انجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين وبالتالي تحسين شفافية نتائج جرد الغازات الدفيئة، **(3)** العمل على إرساء نظام وطني لمراقبة الغابات وذلك قصد متابعة وتقييم برامج وانجازات القطاع بصفة شفافة ومتطورة. وفي هذا الصدد شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق مصالحها في رقمنة المساحات الغابية المحترقة بداية من سنة 2015 بالاعتماد على المنظومة الجغرافية الحرة "GQIS" والصور الجوية Landsat8 et sentinel2 وإعداد قاعدة بيانات في الغرض.

يعتبر جرد الغازات الدفيئة ركيزة أساسية لنظام الشفافية الملزمة تونس بتنفيذه في إطار اتفاق باريس حول المناخ. ومن أجل تلبية متطلبات الشفافية بشكل أفضل تم تكوين فريق وطني يعنى بجرد الغازات الدفيئة بأربعة قطاعات وفق المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي :قطاع الفلاحة واستخدامات الأراضي والغابات وقطاع الطاقة وقطاع العمليات الصناعية ثم قطاع النفايات.

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات**

اشتمل برنامج عمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال سنة 2023 على عدّة أنشطة يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

- ➢ إعداد دراسات التهيئة المندمجة والتشاركية للغابات والمراعي،
- ➢ استغلال الأشجار الغابية وتكسير الأراضي،
- ➢ تأطير متساكني الغابات وتنمية الاقتصاد الغابي،
- ➢ دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودفع الاستثمار الغابي والرعوي،
- ➢ أنشطة متفرقة منجزة بالاشتراك مع مصالح أخرى.

- **تهيئة الغابات :**

بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة (التي تمتلك مثال تهيئة سواء كان ساري المفعول أو منتهي الصلاحية) حوالي 497 ألف هكتار وهو ما يمثل 43 بالمائة من المساحات الغابية القابلة للتهيئة. وبلغت مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول خلال سنة 2023 حوالي 112000 هكتار أي بنسبة 22.5 بالمائة. ونظرا لأهمية دراسات التهيئة الغابية سواء من ناحية ضمان ديمومة الغابات أو من ناحية ضمان التصرف المستدام فيها، تسعى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق مصالحها البحث على تمويل لتحقيق الأهداف المنتظرة للخطة الوطنية لقطاع الغابات والمراعي والمتعلقة بمراجعة أمثلة التهيئة وتحيينها.

- **حماية الغابات من الحرائق:**

يتمثّل المخطّط العملياتي للتوقّي من حرائق الغابات الذي تمّ اعتماده خلال سنة 2023 في إجراءات وقائيّة وإجراءات عمليّة :

❖ **الإجراءات الوقائيّة**

- ✓ إحداث مراكز متقدّمة والإنذار المبكّر وإيصال المعلومة في أقرب وقت ممكن،
- ✓ الاستعداد ليلا نهارا: تحديد توقيت العمل بالنسبة للحرّاس واليقظة على مدار الـ 24 ساعة،
- ✓ العمل بمنظومة الحرّاس المتنقلّون Les Patrouilleurs،
- ✓ تأمين الاستمرار بأبراج المراقبة نهارا وليلا،
- ✓ صيانة المسالك الغابيّة والقواطع الناريّة وتخفيف وتسيير الغابات ونقاط التزوّد بالمياه وأبراج المراقبة،
- ✓ إعداد خرائط في مواقع مختلف مكونات البنية الأساسية وأشغال التهيئة الخاصّة بالتوقي من حرائق الغابات: فتح وصيانة المسالك والطرائد الناريّة وأبراج المراقبة ونقاط الماء،
- ✓ إعداد جرد لوسائل الإطفاء والمعدّات الثقيلة: أماكن تواجدها وكيفيّة توزيعها.

❖ **إجراءات عمليّة**

الهدف الأساسي هو تقليص المساحة المحروقة بالنسبة لكل حريق وحماية المتساكنين وذلك بـ :

- ✓ إحداث مراكز متقدمّة وإعلام مبكّر وسرعة في التدخّل،
- ✓ التقيّد بإجراءات التنسيق والتدخّل عند نشوب حريق،
- ✓ الإعلام الفوري للمركز الوطني لحماية الغابات برادس للتنسيق بين الولايات والوزارات من أجل دعم العمل الميداني.

خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى نهاية شهر نوفمبر 2023، تمّ تسجيل نشوب 335 حريق تسبّب في إتلاف ما يقارب عن 5649 هك من الغابات والغابات الشعراء أهمّها بولايات أريانة وبنزرت ونابل وباجة وجندوبة وسليانة والقيروان. وتجدر الإشارة إلى أنّ 76 % من مجموع الحرائق التي تمّ إخمادها خلال سنة 2023 لم تتجاوز الهكتار الواحد حيث تمّ تسجيل حريقين كبيرين بلغت مساحتهما 2300 هك (بنسبة 51 % من المساحة الجمليّة المحروقة) وهما حريق بغابة ملّولة من معتمدية طبرقة، ولاية جندوبة والمساحة المتلفة قدّرت بـ 1120 هك من غابات الفرنان والصنوبر البحري والثمري وأشجار الكلاتوس والاكاسيا والغابة الشعراء وحريق جبل المرقب بمعتمدية الكريب من ولاية سليانة (1183 هك من غابات الصنوبر الحلبي والغابة الشعراء). وقد تبيّن من خلال التدخّل الأوّلي لمعيني أعوان الغابات أن 77 % (331 حريق) من مجموع الحرائق التي تمّ إخمادها لم تتجاوز المساحة المحترقة الهكتار الواحد (01 هك) وبقيّة الحرائق تجزّأت على النحو التالي:

- ✓ من 01 إلى 05 هك: 74 حريق (17 %)
- ✓ من 05 إلى 100 هك: 24 حريق (5 %)
- ✓ أكثر من 100 هك: 8 حرائق (2 %)

إن قلّة الاعتمادات المرصودة لتنمية وحماية الثروة الغابية بمختلف الولايات أثّرت سلبا على وضعيّة شبكة البنية الأساسية التي كانت من أهمّ العوائق لضمان وصول وسائل الإطفاء، إضافة إلى ضرورة توفير عدد أكثر من نقاط الماء للتزود منها عند الإطفاء. بالإضافة إلى النقص الملحوظ في عدد سواق وسائل الإطفاء والمخابرين وأعوان الإطفاء، مما يستوجب إعطاء الأولوية عند إعداد الميزانية للتعهّد بتطوير البنية الأساسية للغابات. وفي إطار برنامج إدماج عملة الحظائر الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المذكورة وتأهيلهم ضمن برنامج يعدّ للغرض.

كما تجدر الإشارة إلى توفّر قرائن تؤكّد على الجانب الإجرامي من خلال المعاينات الأوليّة، على غرار اندلاع الحرائق ليلا وبمناطق ومواقع نائية يصعب الوصول إليها للتدخّل وبنوايا مبيّتة لغاية تعقيد مهمّة الوحدات المتدخّلة. وقد تمّت إحالة مجموعة من المشتبه فيهم على النيابة العموميّة للبحث والتحقيق. كما قامت مصالح الغابات بتحرير محاضر في الغرض وتوجيهها إلى وكيل الجمهوريّة مرجع النّظر.

هذا بالإضافة إلى تنظيم العديد من جلسات العمل والملتقيات والزيارات الميدانيّة في إطار الاستعدادات لحماية الثروات الغابيّة والمحاصيل الزراعيّة من آفة الحرائق.

وتبعا للحرائق التي تعرّضت إليها الغابات التونسيّة خلال صائفة 2023 والتي تسبّبت في إتلاف مساحات شاسعة من الغابات والغابات الشعراء وفي إطار القيام بقطع صحّي للغابات المتضرّرة من هذه الحرائق وتفادي انتشار الحشرات بداخلها وبالمناطق الغابيّة المجاورة لها، تمّ إعداد برنامج عمل لاستغلال الخشب المتأتّي من الغابات المحروقة واستعادة المساحات الغابيّة المتلفة وإعادة تهيئتها حيث تمّ وضع

برنامج عمل يمكّن من استغلال الخشب في أقرب وقت ممكن مع تسخير كل الإمكانيات الماديّة والبشريّة للإدارة العامّة للغابات ووكالة استغلال الغابات ودوائر الغابات المعنيّة.

- **في مجال استغلال الغابات:**

* **الخفاف**

أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم **2023** إنتاج فعلي لكمية تقدر بـ **37421.420 قنطارا**. كما تم جمع كمية من الخفاف "الخفاف المجمع" قدرت بـ **2360.58 قنطارا** بدائرة الغابات بعين دراهم وبذلك يصبح الإنتاج الجملي للخفاف بالنسبة لموسم 2023 يقدر بـ **39782. قنطارا**. وبلغت جملة المداخيل المتأتية من بيع الخفاف خلال سنة 2023 مبلغا قدره 11 468 940,000 دينارا مقابل التفويت في كميات تقدر بـ 35 305,460 قنطارا. وتمثل الكمية الجملية التي تم التفويت فيها خلال سنة 2023 نسبة تقدر بـ 79,3 % من جملة الكميات المعروضة للبيع والمقدرة بـ 44 518,15 قنطارا.

* **الخشب**

تم برمجة كمية جملية من الخشب لسنة 2023 تقدر بـ 571.717 م^3 مفصلة كما يلي :

- أشجار قائمة وأحراج غابية : **532160 م^3** ،
- خشب مقطوع ومصنف : **39557 م3** .

تم إنتاج **268576 م^3** ما يعادل نسبة **47 %** من جملة الكميات المبرمجة موزعة كما يلي :

- أشجار قائمة وأحراج غابية : **256748 م^3** ما يعادل نسبة **48 %**من جملة الكميات المبرمجة كأشجار قائمة وأحراج غابية،
- خشب مقطوع ومصنف : **11828 م^3** ما يعادل نسبة **30 %** من جملة الكميات المبرمجة كخشب مقطوع ومصنف.

تم عرض جميع الكمية المستخرجة من الخشب للبيع عن طريق البتات وحيث تم التفويت عن طريق البتات في كمية جملية من الخشب تقدر بـ 228202 م^3 مفصلة كما يلي :

- أشجار قائمة وأحراج غابية : **219593 م^3** وهي تمثل نسبة 86 % من جملة الكمية المعروضة للبيع كأشجار قائمة وأحراج غابية،
- خشب مقطوع ومصنف : **8615 م^3** وهي تمثل نسبة 73 % من جملة الكمية المعروضة للبيع كخشب مقطوع ومصنف.

وقد تم التفويت عن طريق المراكنة (عقود وفوترة وبيوعات صغرى) في كمية جملية تقدر بـ **350.7 م3** من الخشب المقطوع والمصنف.

لقد بلغت جملة المداخيل المتأتية من بيع مادة الخشب خلال سنة 2023 ما قيمته **10084040.00دينارا** مقابل التفويت في كميات تقدر بـ **228553 م3.**

* **الإكليل**

تم بيع حق استغلال القمم النامية للإكليل قصد استخراج زيوته وتجفيف أوراقه عن طريق بتة عمومية بتاريخ 28 أفريل 2023 وشملت عمليات البيع دوائر الغابات بالقصرين والكاف وسليانة والقيروان وسوسة وباجة وزغوان .

* **الريحان**

تم بيع حق استغلال القمم النامية للريحان قصد استخراج زيوته عن طريق بتة عمومية بتاريخ 06 جوان 2023 وشملت هذه البتة دوائر الغابات بعين دراهم وجندوبة وباجة وبنزرت.

* **بيع بالمراكنة لمخاريط الصنوبر الثمري على أصولها لسنة 2023**

وقع بيع حق جمع مخاريط الصنوبر الثمري على أصولها بالمراكنة على إثر إعلان استشارة عبر الصحف للتفويت في هذا المنتوج وشملت دائرة الغابات بنابل.

* **الخروب**

تم بيع حق جني ثمار الخروب على أصولها عن طريق بتة عمومية بتاريخ 18 جويلية 2023 وشملت هذه البتة دوائر الغابات بسليانة وزغوان وباجة والقيروان.

ب - الموارد المائية

* **في مجال المياه السطحية والجوفية**

شهدت سنة 2023 نقصا في كميات الأمطار مما أثر سلبا على الكميات المعبأة بالسدود انجر عنه نقص في الموارد المائية المخصصة للشرب والري مما استدعى الوزارة إلى اتخاذ إجراءات خصوصية لمجابهة النقص الحاصل في الموارد المائية عبر إصدار المقرر عدد 941 والصادر بتاريخ 2023/03/29 والمتعلق بالتحجير الوقتي لبعض استعمالات المياه. وأدى هذا النقص في موارد المياه السطحية إلى زيادة الضغط على المياه الجوفية والتي تشكو أصلا استنزافا واستغلالا يتجاوز الموارد المتاحة في غالبية الموائد. حيث بلغ الاستغلال الجملي للموائد العميقة 2143 مليون م^3 بموفى سنة 2022 موزعة حسب القطاعات كالآتي:

- مياه الشرب: 372 مليون م^3 أي ما يعادل 10 %.
- الفلاحة: 1726 مليون م^3 أي ما يعادل 80 %.
- الصناعة: 43 مليون م3 أي ما يعادل 2 %.

- السياحة : 1,51 مليون م 3 أي ما يعادل 0,1 %.

وقد أدى هذا الاستغلال مع نقص الأمطار في انخفاض مناسيب المياه بالموائد المائية السطحية والعميقة بلغ أقصاه بالموائد الكلسية (في حدود 10 متر مقارنة بالسنة السابقة) وجغرافيا بموائد الوسط (ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وسوسة) حيث بلغ هبوط المنسوب المائي -**11** متر بمائدة فوسانة رسوبيات من ولاية القصرين و-4,7 متر بمائدة سيدي بوزيد و-4,7 متر بمائدة وادي الخيرات بسوسة و-5 متر بسهل القيروان. هذا مع الإشارة أن شبكة مراقبة المياه الجوفية سنة 2023 تعد 1803 نقطة مراقبة وقد تم سنتي 2021 و2022 تجهيز 39 بئر بمعدات قيس حينية لمناسيب المياه الجوفية.

أما بالنسبة لنشاط حفر الآبار العميقة، فقد تمت متابعة إنجاز 103 بئر موزعة على مختلف البرامج بعمق جملي قدره 21159 متر من جملة 392 بئرا مبرمجة ومكنت من تعبئة 2166 ل/ث. ويعود ضعف إنجاز الآبار العمومية في أغلبها إلى تأخر المقاولات في إنجاز تعهداتها والصعوبات التي تعترضها وخاصة منها المتعلقة بخلاص مستحقاتها.

تمّ خلال سنة 2023 إنجاز حوالي 987 بئرا عميقة بلغ عمقها 92458 مترا ومكّنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 4345 لترا في الثانية، بينما حوالي 322 بئرا أخرى هي الآن في طور الإنجاز، وتشمل الآبار المنجزة حوالي 103 بئرا عمومية و حوالي 884 بئرا خاصة. كما بلغت نسبة إنجاز الآبار العميقة لبرنامج سنة 2023 حوالي 74 %.

* في مجال المياه الغيرتقليدية

تم سنة 2023 إنجاز ما يلي:

- نشر حولية الموارد المائية غير التقليدية لسنة 2021.
- الشروع فى جمع و معالجة معطيات حولية الموارد المائية غير التقليدية لسنة 2022.
- الشروع فى جمع و معالجة معطيات حولية التغذية الإصطناعية لسنة 2023 .
- نشر حولية التغذية الإصطناعية لسنة 2021.
- نشر حولية التغذية الإصطناعية لسنة 2022 .
- جمع معطيات حولية التغذية الاصطناعية لسنة 2023.
- إستكمال جمع معطيات حولية الموارد المائية غير التقليدية لسنة 2022.

* في مجال الدراسات المائية

- النمذجة الرياضية للموائد المائية بالسواسي بالمهدية وصواف الناظور بزغوان وقرمبالية بنابل في إطار مشروع دعم الإصلاحات في قطاع المياه " A/RESET " .
- دراسة هيدروجيولوجية ونمذجة رياضية لمائدة رأس الجبل من ولاية بنزرت في إطار مشروع "Medprogramme"
- الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 2023/46 لإنجاز دراسة هيدروجيولوجية ونمذجة رياضية لمائدة المكناسي من ولاية سيدي بوزيد على موارد ميزانية الدولة.
- إعداد عدد 03 مذكرات حول الموائد المائية بحوض مجردة العلوي ومائدة الصحراء الشمالية والمنظومة المائية بقرمبالية من ولاية نابل.
- تحيين قاعدة بيانات آبار المراقبة ورقمنة بياناتها الفنية والجغرافية.
- إعداد دراسة أولية حول مخطط إحداث آبار مائية لاستكشاف الطبقات الجيولوجية العميقة والخزانات المائية الممكنة،
- مواصلة متابعة الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بانجاز مخطط مديري وطني لاستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات إلى أفق سنة 2050: تم خلال سنة 2023 استكمال المرحلة الثانية من الدراسة والانطلاق في انجاز المرحلة الثالثة والأخيرة.
- دراسات مشاريع التهيئة المائية المتواصلة والجديدة: يبلغ حاليا عدد المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة المبرمج احداثها أو توسعتها والتي في طور الدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية 34 منطقة سقوية (إحداثات جديدة أو إعادة تهيئة). وتبلغ المساحة المبرمج احداثها حوالي 9140 هك وتتوزع على 17 ولاية.

* في مجال المشاريع المائية

➢ **مشروع إمكانية التخزين الجوفي لفوائض المياه في السنوات الممطرة:**

- دراسة تقرير المرحلة الثالثة من المشروع وإبداء الرأي (حيث بيّنت الإدارة أنّه لا يستوفي الشروط).
- إجتماع مع ممثلي مكتب الدراسات وممثلي دوائر الموارد المائية للنظر في تقرير المرحلة الثالثة للمشروع وتقديم أهم الملاحظات لتدارك النقائص بتاريخ 17 جويلية 2023.
- دراسة النسخة الثانية من تقرير المرحلة الثالثة من المشروع وإرسال الملاحظات.
- إجتماع عن بعد مع مكتب الدراسات حول المرحلة الثالثة من المشروع بتاريخ الاستلام النهائي للمشروع بتاريخ 2023/11/20.

➢ **دراسة إمكانية تغذية المائدة المائية لسهل الهوارية بالمياه المستعملة المعالجة:**

- إعداد كراسات الشروط الخاصة بالدراسة .
- حضور لجنة المصادقة على كراسات الشروط والقيام بالإصلاحات المطلوبة.
- نشر طلب العروض.
- تقديم توضيحات بخصوص العرض بعد طلب من أحد المشاركين.
- إستلام العروض وهي في طور الفرز حاليا.

➢ مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لدعم المحافظة على الموارد المائية والتصرف في الملك العمومي للمياه:

- دراسة التقرير النهائي للمشروع والمصادقة عليه بتاريخ 09 فيفري 2023.

* السدود و الأشغال المائية الكبرى

شهدت المواسم الفلاحية السبعة الأخيرة نقصا كبيرا في إيرادات السدود حيث وصل مخزون السدود إلى أدنى مستوى عرفته البلاد (أقل من 23% خلال نوفمبر 2023). وقد تجلى هذا التراجع في الإيرادات خاصة على مستوى سد سيدي سالم (مخزون أقل من 14%) الذي يمثل الشريان الأساسي للتزود بمياه الري على مستوى ولايات باجة وأريانة ومنوبة وبنزرت ونابل وبن عروس إضافة إلى مياه الشرب لتونس الكبرى والوطن القبلي وجزئيا الساحل وصفاقس.

وأمام هذه الوضعية أصبح اللجوء إلى عملية الضخ بصفة متواصلة من سدود سيدي البراق وبربرة الخيار الأنسب لتلبية الحاجيات المائية المطلوبة ولو جزئيا وذلك رغم ما يسببه من إرتفاع في كلفة إنتاج مياه الري. كما تم الإعتماد على نظام الحصص عند توزيع المياه حسب تطور مخزون السدود خاصة بمنظومتي سيدي سالم ونبهانة وبوهرتمة. ولإنجاح هذا التوجه، قامت المندوبيّات المعنية بالعديد من الإجراءات التحسيسية والتنسيقية مع مختلف المتدخلين من السلط الجهوية والإتحادات الجهوية للفلاحة والصيد البحري والمجامع المائية المعنية ومختلف وسائل الإعلام مع إصدار البلاغات إلى الفلاحين المتعاطين للزراعات السقوية لإعلامهم وبصفة دورية بمخزون السدود وما سيترتب عليه من إجراءات من توزيع الكميات المتاحة والزراعات المسموح بريها.

وأمام التراجع الكبير لمخزون سد سيدي سالم اضطرت بعض المندوبيات (منوبة وأريانة وبن عروس ونابل وبنزرت) إلى قطع كلي لمياه الري قصد تأمين مياه الشرب واكتفاء بتوزيع كميات ضئيلة جدا من مياه الري للمحافظة على مساحات الأشجار المثمرة خلال شهري جويلية وأوت 2023 حوالي 19 مليون متر مكعب مقابل 165 مليون متر مكعب من الاحتياجات الحقيقية أي بنسبة 11% .

وأمام هذه الإشكاليات، اعتمدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على مقاربة تشاركية حول إحكام التصرف في سنوات الوفرة قصد استغلالها خلال السنوات الجافة ترتكز على الأسس التالية:

- إقرار مبدأ ضخ وجلب مياه أقصى الشمال من سد سيدي البراق وسد سجنان بصفة متواصلة على مدار السنة،
- تمكين الفلاحين من احكام الاستعداد لموسم الري من خلال توفير نظام حصص حسب طبيعة السنة (جافة أو ممطرة أو عادية)،
- التركيز على دعم التصرف في الطلب حسب الموارد المائية المتوفرة سنويا واعتماد المراجعة الدورية لنظام الحصص في كل منظومة.
- عقد جلسات دورية تحت اشراف مكتب التخطيط والتوازنات المائية قصد متابعة الوضعية المائية.

على مستوى الدراسات وتعبئة المياه

من أهم إنجازات سنة 2023 هو إتمام الدراسات الأولية لسدود غزالة المقيديس وبولعابة وإختيار مقاولة لإنجاز أشغال سد خلاد. إلى جانب ذلك مواصلة إنجاز الدّراسات المائية العامة والمتمثلة في الدراسات الأولية لكل من سدود أوزافة وحمام الزريبة والدراسة التنفيذية لتعلية سد سليانة ودراسة صيانة وتهذيب أنبوب نيهانة والمنشآت الملحقة به ودراسة حماية حمام ملاق ودراسة تزويد ولايتي سليانة والكاف بالماء الصالح للشرب. وكذلك الأشغال الجيوتقنية والجيوفزيائية اللازمة لمواصلة إتمام الدراسات.

على مستوى المنشآت المائية الكبرى

- مشروع رفع طاقة خزن سدبوهرتمة وتحديث قنال مجردة الوطن القبلي،
- مشروع ربط سدّي الهوارب وسيدي سعد،
- مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السّفلى لوادي مجردة للمنطقةD2 من سدّ لعروسية إلى قلعة لندلس،
- مشروع إنجاز سدّ الرغّاي بولاية جندوبة،
- مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U1+Mبولاية جندوبة،
- مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U2 بولاية جندوبة،
- مشروع تعلية سد سيدي سعد بولاية القيروان،
- دراسة تحويل فائض المياه وربط منظومات تحويل المياه من الشّمال إلى الوسط التّونسي،
- مشروع إعادة تهيئة منظومة تحويل المياه سيدي البراق-بجاوة.

* في مجال قطاع الماء الصالح للشراب والتجهيز الريفي :

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشراب 95.2 % سنة 2022 (54,1%منها عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و 41,1% عن طريق الهندسة الريفية) وذلك بدخول العديد من المشاريع المنجزة في إطار برنامج التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية حيز الاستغلال. ومن المؤمل أن تصل نسبة التزود قرابة 95,7 %في آخر سنة 2023.

ورغم المجهودات المبذولة، فإن نسبة التزود تشهد تفاوتا حسب الجهات (96,5%بالشمال الغربي و93 ,3 %بالوسط الغربي و98,1 % بالجنوب). ولا تزال نسب التزود ضعيفة نسبيا بولايات الشمال الغربي (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة) نتيجة ندرة المياه الجوفية على النطاق المحلي، حيث تتوفر مياه السيلان والعيون الطبيعية، إلا أن هذه الموارد غالبا ما تنضب في الصيف ولا تمكن من تركيز شبكات مائية تضمن التزويد طوال السنة دون خزن وجلب ومعالجة المياه تكون تكلفتها باهظة وكذلك بولايات الوسط وخاصة بولايات القيروان نتيجة تردي نوعية المياه الجوفية.

وتتجه الخطة المقترحة للترفيع في نسبة التزود في المناطق التي هي دون النسبة الوطنية إلى تركيز العديد من محاور جلب المياه لبعض المعتمديات من ولايات الشمال الغربي والوسط.

وللرفع من نسبة التزود في المناطق صعبة التدخل (ولايات الشمال الغربي)، تم منذ سنة 2019 الرفع في سقف الإستثمار إلى 2000 دينار للفرد عند اختيار المشاريع الجديدة (مع العلم أن السقف المعتمد لم يتجاوز 700 دينار خلال المخطط العاشر) و 1800 دينار للفرد بالنسبة لمشاريع اعادة تهيئة الأنظمة المائية.

* البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الرّي

انطلق البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري منذ سنة 1995 ويعتمد على عدة إجراءات متكاملة ذات طابع فني ومؤسساتي واقتصادي ومالي. وقد تم إلى سنة 2023 تجهيز حوالي 424,7 ألف هك بتجهيزات الاقتصاد في مياه الري، منها 214,9 ألف هك أي 50% مجهزة بالري الموضعي و 114 ألف هك أي 27% بالري بالرش و 95,8 ألف هك أي 23% بالري السطحي المحسن. أما على مستوى الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1995-2023 فقد بلغت 1692م.د. منها 768م.د. منح تشجيعية مسندة للفلاحين.

كما تلعب المجامع المائية دورا هاما في التصرف في الأنظمة المائية التي أحيلت إليها من طرف الدولة حيث بلغ العدد الجملي للمجامع المائية الناشطة في قطاعي الماء الصالح للشرب والري موفى سنة 2023 حوالي 2735 مجمعا مائيا موزعة كالتالي :

- 1382 مجمعا ينشط في مجال الماء الصالح للشرب،

- 1236 مجمعا ينشط في مجال الري،
- 117 مجمعا مزدوجا (للري والشرب).

وتجدر الإشارة أن ما يناهز 1.5 مليون مواطن يتزودون بالماء الصالح للشرب عن طريق المجامع المائية، أي حوالي 41.4 % من سكان الريف في حين أن المجامع المائية العاملة في مجال الري فهي تتصرف في حوالي 250 ألف هك من المناطق السقوية العمومية، أي ما يناهز 90 % من المساحة الجملية للمناطق السقوية العمومية المكثفة، وتضم حوالي 150 ألف مستغل فلاحي.

❖ تهيئة المناطق السقوية :

تم خلال سنة 2023 دخول 07 مناطق سقوية عمومية جديدة حيز الاستغلال على مساحة جملية بلغت حوالي 527 هك موزعة على ثلاث ولايات وهم على التوالي تطاوين وقابس وسليانة. كما تم الانتهاء من إعادة تهيئة لـ 03 مناطق سقوية عمومية على مساحة 609 هك موزعة عل ولايتي توزر وسيدي بوزيد. وبالتالي فقد بلغت مساحة المناطق السقوية المهيئة إلى حدود نهاية سنة 2023، حوالي 442.5 ألف هكتار (منها 250.5 ألف هك مناطق سقوية عمومية و حوالي 192 ألف هك مناطق سقوية خاصة) بعدما كانت في حدود 50 ألف هك سنة 1960.

يبلغ العدد الجملي لمشاريع الري 130 مشروعا بكلفة جملية تقدربـ909.303 مليون دينار على مساحة 58 ألف هكتار لفائدة 19 ألف منتفع متوزعة على 21 ولاية منها:

- 100 مشروع إعادة تهيئة على مساحة 53.5 ألف هكتار لفائدة 16 الاف فلاح.
- و30 مشروعا جديدا على مساحة 4765 هكتار لفائدة 2698 فلاح.

❖ استغلال المياه المعالجة في المجال الفلاحي :

نظرا لتميّز البلاد التونسية بمناخ جاف فشبه جاف وموارد مائية محدودة كما ونوعا، فمنذ التسعينات تمّ اعتبار المياه المستعملة المعالجة في البلاد التونسية موردا إضافيا للموارد المائية التقليدية، حيث تمّ إدراجها ضمن استراتيجية الدولة التونسية للإدارة المتكاملة للمياه .وعلى هذا الأساس يعدّ استغلال المياه المعالجة في مجال الري ذو بعد استراتيجي بالنسبة لبلادنا نظرا لمحدودية مواردنا المائية وكذلك نتيجة الضغط المتواصل عليها لتسديد الحاجيات المتزايدة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة للتغيرات المناخية التي أصبحت عنصرا هاما وهيكليا يتعين أخذه بعين الاعتبار.

❖ الوضعية الحالية لاستغلال المياه المعالجة في المناطق السقوية:

تعتبر كميات المياه المستعملة المعالجة هامة جدا إذ تقدر بحوالي 292 مليون متر مكعب في موفى سنة2023 يتم استغلال حوالي 20% منها في الري في شتى مجالات الإستعمال الفلاحي والبيئي والصناعي. كما تمثل هذه الكمية ما يعادل 6 %من الموارد المائية المعبئة ويفوق طاقة استيعاب ثاني سدّ في البلاد التونسية (سدّ سيدي البراق) وهذه المياه متأتية من 126 محطة تطهير التي تعتمد جلّها على المعالجة الثنائية وموزعة في كامل ولايات البلاد.

وتجدر الإشارة الى دخول محطتي التطهير بكل من بنقردان من ولاية مدنين والقطار من ولاية قفصة حيز الاستغلال في موفى 2023.

وتعود التجربة التونسية في مجال استعمال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي إلى أكثر من نصف قرن (منذ سنة 1965 في المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بسكرة لحماية القوارص على مساحة 1200 هك بعد ان تم استنزاف المائدة المائية) وقد بلغت المساحات المنجزة والمهيأة للري بالمياه المعالجة في موفى 2023 حوالي 7879 هك بدون اعتبار منطقة مرناق (1100 هك) التي أصبحت تروى بالمياه التقليدية منذ سنة 2005 نظرا لتردي نوعية المياه المعالجة ووجود مياه تقليدية بديلة أي ما يعادل 3 % من مساحة المناطق السقوية بالبلاد التونسية. وتتوزع هذه المساحات على 36 منطقة سقوية بـ 18 ولاية. في حين نجد أن المناطق السقوية المهيأة والقابلة للاستغلال بلغت 30منطقة سقوية على مساحة 6991 هك (مناطق كل من بوتفاحة ومجاز الباب وسيدي أحمد والسمانة وصيادة لمطة بوحجر وولجة الخضر بولايات باجة وبنزرت والكاف والمنستير ومدنين تباعا لم تعد في طور الاستغلال) بينما بلغت المساحات المستغلة والمروية فعليا حوالي 2577 هك أي بنسبة 37 % من المساحات المهيأة والقابلة للاستغلال. أما كمية مياه الري الموزعة فقد تراجعت الى 9 مليون م3 لعدة أسباب أهمها التوقف عن الري لمدة طويلة بالمنطقة السقوية ببرج الطويل من ولاية أريانة والأعطاب المتكررة على مستوى محطة الضخ بالحاجب من ولاية صفاقس.

وبإعتبار المياه المستعملة المعالجة الموجودة على كامل البلاد على مستوى محطات المعالجة لا تتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية في المواسم الفلاحية خاصة في السنوات الأخيرة، فإن الطلب على هذه النوعية من المياه يزداد يوم بعد يوم.

وقد إنطلق برنامج تبسيط الإجراءات المتعلقة بالترخيص لاستغلال المياه المستعملة المعالجة في الري فعليا بتاريخ 26 أكتوبر 2023 بعد إمضائه من طرف الوزارات المعنية بالفلاحة والبيئة والصحة. وقد تم إلى موفى شهر ديسمبر 2023 معاينة أو برمجة المعاينة إلى أكثر من 526 هك عن طريق الإستغلال المباشر سواء على مستوى خروج محطة التطهير أو على مستوى نقطة الإلقاء في الوسط المتلقي. في حين بلغت المساحات المبرمجة عن طريق الإستغلال الغير المباشر(بواسطة النقل بالصهاريج) 41 هك.

ت - حماية وتهيئة الأراضي الفلاحية :

تتمثل الإنجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2023 في إنجاز متبقيات المشاريع المتواصلة وإنجاز مكونات برامج 2023.

في مجال تهيئة المصبات:

بلغت نسبة إنجازات أشغال تهيئة المصبات67 % سنة 2023، وهي أشغال تتم بواسطة المنشآت والتقنيات التقليدية. حيث تمت تهيئة 22674 هك بواسطة المنشآت مقابل 33586 هك مبرمجة و155 هك بواسطة التقنيات التقليدية مقابل 159هك مبرمجة.

في مجال أشغال الصيانة والتعهد:

تهدف هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة والتمديد أكثر ما يمكن في مدة صلاحيتها. بالنسبة إلى سنة 2023، بلغت نسبة إنجازات أشغال الصيانة والتعهد 80 % وهي أشغال تعتمد بنسبة هامة على الصيانة والتدعيم و كذلك على التهيئة الفلاحية و الرعوية، إذ تمت صيانة 37482 هك مقابل 43169 هك مبرمجة وتهيئة 3945 هك مقابل8681 هك.

في مجال التحكم في مياه السيل:

✓ **منشآت إصلاح مجاري الأودية:**

وقع اعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود. بالنسبة إلى سنة 2023، بلغت نسبة إنجازات أشغال منشآت إصلاح مجاري الأودية 70% بنسبة تقدم 22.8 %مقارنة بسنة 2022. و هي أشغال تعتمد على منشآت حجرية للأخاديد وجدران ساندة ومنشآت لتعديل الإنعراجات والمجاري. بالنسبة لسنة 2023، تم التركيز على حماية الأخاديد :

- 133 منشأة حجرية للأخاديد مقابل 153 وحدة مبرمجة: 87%،
- 5 جدران ساندة مقابل 9 وحدة مبرمجة: 56%،
- 11 منشأة لتعديل الإنعرجات مقابل 41 وحدة مبرمجة: 27%،
- 49 منشأة لتعديل المجاري مقابل 79 وحدة مبرمجة: 62%.

✓ **منشآت التحكم في مياه السيلان:**

بلغت نسبة إنجازات أشغال منشآت التحكم في مياه السيلان 66% وهي أشغال تعتمد على انجاز البحيرات الجبلية بهدف الاستغلال الفلاحي والحماية والتغذية وانجاز منشآت فرش مياه و تغذية مائدة

وحماية. بالنسبة لسنة 2023، لم يتم انجاز بحيرات جبلية بالرغم من 15 بحيرة تمت برمجتها (3 ضمن البرنامج الوطني، 2 ضمن برنامج PACTE و10 بحيرات ضمن برنامج التنمية المندمجة بولاية زغوان) لعدة أهداف (2 بحيرات للحماية و التغذية بولاية سليانة، 2 بحيرات للاستغلال بولاية الكاف، بحيرة للاستغلال بولاية القيروان). بالنسبة لباقي المنشآت، فقد تم انجاز:

- 5 منشآت فرش مياه مقابل 10وحدات مبرمجة: 50%،
- 57 منشأة تغذية مائدة وحماية مقابل 194 وحدة مبرمجة:% 31.

✓ **تقدم إنجاز البحيرات الجبلية**

في نطاق مختلف الخطط الوطنية للمحافظة على المياه والتربة، تمّ إلى حدّ شهر ديسمبر 2023 إنجاز 925 بحيرة جبليّة تقدر طاقة خزنها الأولية بـ 96.218 مليون م3 وبتكلفة جملية تناهز 165.580 مليون دينارا. وعلى إثر التحيين الدوري لكميات الترسبات بالبحيرات الجبلية التي تقوم بها المصالح الجهوية لدوائر المحافظة على المياه والتربة بالتنسيق مع الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، تقلصت طاقة الخزن إلى حدود44.877 مليون م3. و قد مكنت هذه البحيرات من الحصول على مخزون مائي بلغ إلى موفى شهر ديسمبر 2023 ما يناهز 9.873 مليون م3 و هو ما يمثل نسبة 22%من طاقة الخزن المحينة.

ث - التهيئة العقارية والزراعية:

تمّ سنة 2023 صدور 3 أوامر و6 قرارات مشتركة بين وزيري الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتجهيز والإسكان تتعلق بتغيير الصبغة الفلاحية لقطع أرض. كما بلغت العمليات العقارية التي تهم الوزارة والهياكل الخاضعة لإشرافها والمتمثلة في عمليات التّخصيص وإبداء الرّأي في عمليات المعاوضة والتفويت وكذلك عمليات اقتناء الأراضي لفائدة المشاريع المائية وحق الارتفاق والحوز الوقتي وأوضاع الأراضي الدولية الفلاحية والخاضعة لنظام الغابات و دراسة المشاريع الخاصة بالاستثمار على أراضي دولية أو تابعة للملك العمومي للمياه أو ملك الدولة الغابي حوالي 650 ملف خلال سنة 2023 .

مع الملاحظ أنه تمت دراسة ملفات عقارية عامة تخص العديد من المجالات خاصة منها ملفات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على أراضي ذات صبغة فلاحية إلى جانب دراسة المشاكل العقارية العالقة وملفات الإشغال الوقتي المرتبطة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز .

بخصوص شهائد في رفع اليد عن شرط إسقاط الحق فقد تم إمضاء 66 شهادة من قبل السيد وزير الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري ووزير أملاك الدولة و الشؤون العقارية، تمت إحالتها إلى الوزارة المكلفة بأملاك الدولة.

كما يتواصل إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية للولايات المتبقية باستعمال التقنيات الرقمية المتطورة في إدراج مختلف المتغيرات الحاصلة ضمنها مع اعتماد سلم أكبر. وخلال سنة 2023 تمت المصادقة على خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية القيروان بمقتضى الأمر عدد 327 لسنة 2023 المؤرخ في 3 ماي 2023.

وفي إطار متابعة تطبيق عمليات الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية، تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ 1963 إلى سنة 2021 تم تطبيق عمليات الإصلاح الزراعي على مساحة جملية تقدر بـ 280505 هك. وخلال سنة 2023 تم استصدار 4 أوامر منها أمر يتعلق بمراجعة حدود منطقة سقوية عمومية و03 أوامر تتعلق بإحداث 20 منطقة سقوية على مساحة جملية تقدر بـــ 946 هك موزعة على 03 ولايات. كما تم استصدار 3 قرارات فتح عمليات التنظيم العقاري بـــ 20 منطقة سقوية عمومية.

8. خدمات الدعم والإحاطة

تتلخص أهمّ الأنشطة التي تم انجازها خلال سنة 2023 حسب مجالات النشاط كما يلي :

- تمّ تكوين لجنة تفكير تهتمّ بتثمين نتائج البحث الفلاحي ستبدأ أعمالها خلال سنة 2024، كما أنّه تمّ التّركيز على ضرورة تنظيم منتديات وملتقيات دوريّة لتثمين نتائج البحث الفلاحي.
- تمّت الموافقة على تمويل مشروع التّحوّل الرّقمي لمنظومة البحث والتّعليم العالي الفلاحي.
- في إطار مزيد تدعيم دور مؤسّسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي في إشرافها على مؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي، تمّ خلال سنة 2023 التّركيز على مزيد دعم عمل مختلف المصالح ومتابعة تدخّلاتها وحسن أدائها ومراقبة التّصرف في وسائل العمل والسهر على حسن توظيفها،
- المتابعة اللّصيقة للتّصرّف الإداري والمالي لمعاهد ومؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي التابعة للمؤسّسة، وتعزيز الدّور الرّقابي من خلال الزّيارات الميدانيّة غير المعلنة لمؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي.
- تمّ إعداد برامج التكوين والتقييم للتكوين الهندسي الفلاحي على أساس مرجعيات المهن والكفاءات المنجزة بالشراكة مع المهنة لفائدة الأربع (04) مواد: علوم البحار والبيئة، الاقتصاد الريفي، الصّناعات الغذائية، الإنتاج النباتي والبستنة وذلك في إطار تحسين جودة

التكوين الهندسي الفلاحي من خلال تجديد برامج التكوين وملائمتها مع متطلبات سوق الشغل لتحسين تشغيلية وتنافسية خريجي التعليم العالي الفلاحي.

- تأسيس ثقافة العمل بمنظومة البحث والتّعليم العالي الفلاحي من خلال الحرص على المواظبة ومتابعتها للحدّ من ظاهرة التّغيّب ومغادرة مقرّات العمل، والدّليل على ذلك هو تركيز آلات متابعة الحضور بجميع مؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي مع دعوة جميع الأعوان على جميع أسلاكهم ورتبهم على التّقيّد بواجب الإمضاء.
- شرعت مؤسّسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي في حصر ممتلكاتها من خلال تكوين قواعد بيانات مفصّلة ومحيّنة ودقيقة على غرار المساكن والمباني الإداريّة والضّيعات الفلاحيّة ومن ثمّ الإجراءات العاجلة والآجلة قصد رفع الإخلالات.
- محدوديّة الإمكانيّات الماديّة بالنّظر إلى الوضع المالي للبلاد وماترتّب عنه من نمط فتح الإعتمادات، حيث أنّه لم يتمّ فتح سوى 80% من الإعتمادات المرسّمة في ميزانيّة التّصرّف بعنوان سنة 2023.

مجال البحث العلمي الفلاحي:

- في إطار تدعيم البحث التنموي بالجهات، تولت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي الإعلان عن طلب عروض لإنجاز مشاريع بحث تنموية وقد تمّ قبول تسعة مشاريع بحث (09) التي انطلقت في نوفمبر 2023 ويمتد إنجازها على سنتين. كما تم تنظيم ورشة عمل للإعلان عن انطلاق مشاريع البحث التّنموية الموجّهة للجهات وذلك يوم 23 نوفمبر2023،
- متابعة مخابر ووحدات البحث منذ إحداثها والمتمثلة في: تقارير الإنتاج العلمي السّنوية، تقارير التقييم النّهائي وعقود البرامج للفترة 2024-2026، اتّفاقيّات مشاريع البحث المنجزة صلب هياكل البحث،
- تشجيع انفتاح مؤسّسات البحث والتعليم العالي الفلاحي على المحيط الخارجي والقيام بشراكات على الصعيدين الوطني والدولي وذلك من خلال إبرام اتفاقيات بحث بالشراكة مع هياكل وطنية وهياكل أجنبية.

مجال الشؤون البيداغوجية:

- تطوير مهارات المدرسين الباحثين في مجالات هندسة التكوين والبيداغوجيا الرقمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للتعليم وذلك من خلال :

- إعداد كرّاس شروط لاختيار مكتب تكوين لتأمين 10 دورات تكوينية لفائدة 150 مدرس باحث لتطوير مهاراتهم في الهندسة البيداغوجية وإجراء طلب العروض بالإجراءات المبسطة في الغرض.
- برمجة انتقاء المدرسين الباحثين الذين سيشاركون لاحقا في الدورات التكوينيّة المزمع تأمينها من قبل مكتب التكوين.

تثمين نتائج البحث العلمي الفلاحي

مساعدة الهياكل الفنية وهياكل الإرشاد على نشر نتائج البحوث وذلك عبر:

- مواصلة أعمال اللجنة العلمية لمراقبة أمراض الأصداء بمزارع الحبوب في إطار اتفاقية شراكة،
- مواصلة اثراء قاعدة البيانات الخاصة ببراءات الاختراع وكذلك الأصناف الجديدة.

الإرشاد في قطاع الفلاحة والصيد البحري:

تواصل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تطوير ودعم المهارات الفنية للمرشدين من خلال تنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على النحو التالي :

- في إطار مشروع تثمين الفلاحة السقوية بولايات الوسط الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية، تنظيم 2 ورشات عمل لتحديد برنامج تكوين الفلاحين لولايات :
  - القيروان بمركز التكوين المهني الفلاحي بالوسلاتية ، 24 جانفي 2023،
  - سيدي بوزيد والقصرين بمركز التكوين المهني الفلاحي بسبيطلة ، 25 جانفي 2023.
- تم تنظيم دورة تكوينية حول تقليم الزيتون في إطار مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية الممول من طرف البنك الدولي، بمركز التكوين المهني الفلاحي بحكيم الجنوبية بتاريخ 06 فيفري.،
- تم تنظيم ورشة عمل لإعداد برنامج تكوين فني المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بمركز التكوين المهني الفلاحي بالوسلاتية – القيروان يوم 01 مارس 2023، وذلك في إطار مشروع تثمين الفلاحة السقوية بمناطق الوسط الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية،
- تم تنظيم ورشة عمل لإعداد برنامج تكوين فني المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، بمركز التكوين المهني الفلاحي بسبيطلة بالقصرين يوم 03 مارس 2023، وذلك في إطار مشروع تثمين الفلاحة السقوية بمناطق الوسط الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية،
- تم تنظيم يوم تكويني حول الإقتصاد في مياه الري بمركز التكوين المهني الفلاحي بحكيم الجنوبية – ولاية جندوبة في إطار الاتفاقية الإطارية المبرمة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والإدارة

العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه المبرمة ضمن مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية الممول من طرف البنك الدولي،

- تم تنظيم دورتين تكوينيتين : 06 أيام تكوينية وذلك أيام 06 و07 و08 و13 و14 و15 مارس 2023 بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت لفائدة 57 فني من جهاز الإرشاد بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية حول الإقتصاد في مياه الري وتحلية المياه المالحة وإستعمال الطاقات البديلة في المجال الفلاحي في إطار مشروع PROSIM بالتعاون مع الإدارة العامة للهندسة الريفية وإستغلال المياه، وبمشاركة المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس ومعهد البحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ومركز التكوين المهني الفلاحي ببن عروس والمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في قطاع الالية الفلاحية بجوقار ومركز البحوث وتكنولوجيا المياه ببرج السدرية،
- تم تنظيم يوم تكويني حول تعديل آلة جمع وربط الأعلاف للحد من ضياع الحبوب بالمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في قطاع الآلية الفلاحية بجوقار يوم 04 ماي 2023 في إطار الاتفاقية الإطارية المبرمة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه المبرمة ضمن مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية الممول من طرف البنك الدولي،
- تنظيم 3 أيام تكوينية في مجال إستراتيجية مكافحة آفة الهالوك بمزارع البقوليات :
  - ✓ بمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تهيئة المناطق السقوية ببروطة ، 18 ماي 2023،
  - ✓ بمركز التكوين المهني الفلاحي بالعالية، 04 ماي 2023،
  - ✓ بالمعهد الوطني للزراعات الكبرى، 11 ماي 2023.
- تنظيم دورتين تكوينيتين حول تقنيات التواصل لتثمين المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي بالتعاون مع الديوان الوطني للتطهير وذلك يومي 04 و05 ماي 2023 في إطار مشروع "ميناوارا"، لفائدة المرشدين والفلاحين المعنيين بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، بإعتبارها مورد غير تقليدي هام في المنظومة المائية في ظل التغيرات المناخية والشح المائي الذي تعيشه بلادنا،
- تنظيم 7 زيارات منظمة حول الزراعات المائية لفائدة فنيي جهاز الإرشاد الفلاحي في إطار السعي لترشيد إستهلاك الماء في الري، بالمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم ولاية سوسة،
- تم تنظيم يوم تكويني أول حول تقييم صابة الزيتون بالتعاون مع الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي ومعهد الزيتونة لفائدة فنيي الإرشاد بولايات الشمال بمركز التّكوين المهني الفلاحي في قطاع الآلية بالقنطرة يوم 07 جوان 2023 ،
- تنظيم يوم إعلامي حول إدارة النباتات الغريبة الغازية "الشويكة الصفراء" بالمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في بشط مريم، 08 جوان 2023،

- تنظيم يوم تحسيسي حول التوقي من حرائق الغابات وتثمين الموارد الغابية الغير الخشبية بمركز التكوين المهني الفلاحي بالرمال، وذلك يوم 14 جوان 2023،
- تنظيم 6 ورشات إعلامية حول التعريف بالمنصة الإلكترونية لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بحضور فنيين من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

بالنسبة لتأطير الإرشاد الخاص لسنة 2023، فقد بلغ عدد المستشارين الفلاحيين الخواص إلى موفى شهر ديسمبر 2023، 521 مستشارا موزعين على كامل الولايات. وقد تم تنظيم دورة تكوينية لفائدة المستشارين الفلاحيين الخواص **حول الإقتصاد التضامني والإجتماعي** وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت. وتهدف هذه الدورة التكوينية إلى الرفع من قدرات المستشارين في المجالات التي لها علاقة بمهنة الاستشارة الفلاحية.

وفي نطاق الأنشطة الخاصة باتفاقيات التعاون الدولي، تواصل وزارة الفلاحة والموارد المائية الإشراف على جلسات لجنة قيادة المكونة عدد1 من مشروع الاقتصاد الفلاحي المستديم (PEAD/GIZ) والمتعلقة بدعم الفكر الاستشاري لدى صغار الفلاحين والفلاحات بـ 7 ولايات من الشمال والوسط الغربي وهي باجة، جندوبة، سليانة، الكاف، القيروان، سيدي بوزيد والقصرين.

وشملت أهم الأنشطة خلال سنة 2023 استكمال التكوين المخصص لفائدة 19 ميسر في منهجية المدارس الحقلية(CEP) أحد مكونات دورة ايكول-أقري (Ecol'Agri). وقد تم اختيارهم بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، وأمّن هذا التكوين المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المهني الفلاحي بسيدي ثابت في إطار إتفاقية تم إمضاؤها منذ شهر جويلية 2022 بين المشروع ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي. كما تم خلال سنة 2023 إعداد المحتوى الفني لأدلة المدارس الحقلية وتعلقت بغراسة الزيتون واللوز وزراعة الطماطم المعدة للتجفيف والنباتات الطبية والعطرية وتربية النحل وسيتم طباعتها خلال سنة 2024 ووضعها على ذمة ميسرين المدارس الحقلية للإحاطة بالفلاحين المستهدفين في مختلف مناطق المشروع.

وفي إطار ربط الصلة بين البحث العلمي وجهاز التكوين والإرشاد، نظم مركز التكوين المهني الفلاحي بن عروس يوم 02 مارس 2023 تحت إشراف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، يوم تكويني حول غراسة الرمان وتقنيات التقليم أمنها باحثين من المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم. و قد تم تقديم مداخلات حول خاصيات شجرة الرمان ومختلف الاصناف المعتمدة والأمراض التي يمكن أن تصيبها كما خصصت فترة للتكوين التطبيقي بضيعة فلاحية بجهة مرناق حول تقنيات تقليم أشجار الرمان وقد امتازت بتبادل مختلف الخبرات بين الباحثين والمكونين والمرشدين وإطارات من القطاع الخاص. كما تم تنظيم بتاريخ 22 فيفري 2023، يوم تكويني لفائدة الإطار التكويني ومعلمي الزبيرة للمركز و إطارات جهاز الإرشاد بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بن عروس وإطارات من الشركات الفلاحية الخاصة بالجهة حول غراسة الفستق.

وقدم السادة والسيدات الباحثين والباحثات في هذا المجال ثلاثة مداخلات حول التقنيات الزراعية لإنتاج الفستق و مختلف الأمراض الفطرية ومختلف الآفات الحشرية لأشجار الفستق.

ولتعزيز التعاون بين سلاسل المعرفة من خلال تدعيم البحث العلمي والإرشاد الفلاحي في قطاع الزراعات الكبرى بهدف ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتبعا لإمضاء اتفاقيّة الشراكة بين كل من المعهد الوطني للبحوث الزراعيّة بتونس والمعهد الوطني للزراعات الكبرى ووكالة الارشاد والتّكوين الفلاحي، يقع العمل على مواصلة تنفيذ البرامج المتفق عليها بما يتيح انتاج المعرفة من خلال تشجيع البحث العلمي الفلاحي وتثمين نتائجه في قطاع الحبوب.

وفي نفس السياق تشارك وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بصفتها طرفا يعنى بنشر مخرجات البحث والمساعدة على تبنيها في تنفيذ مشروع بحث وتطوير إيلافي مع مؤسسات بحثية يعنى باستعمال المياه المعالجة في الزراعات البينية وتموله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2023.

في مجال التكوين في القطاع الفلاحي والصيد البحري:

- عدد المرسمين في مرحلة التكوين الأساسي خلال السنة التكوينية2022-2023: 988متكوّنا في الفلاحة والصيد البحري منهم 155 فتاة في جميع المستويات والاختصاصات أي بنسبة 15.28 %.
- عدد المتخرجين من جميع المسالك التكوينية: 327،
- عدد الحائزين على شهادة إثبات الكفاءة المهنيّة: 203،
- عدد المنتفعين بتكوين مستمر في قطاع الفلاحة: 3630 منهم 1445 متحصلين على شهادة الانتصاب للحساب الخاص،
- عدد الحائزين على شهادة إثبات الكفاءة المهنيّة: 201،
- تواصل خلال سنة 2023 نشاط التكوين المستمر في مختلف اختصاصات الصيد البحري مثل تربية الأسماك العذبة بالسدود، تحويل منتجات الصيد البحري وتقنيات ومعدات الصيد شمل هذا النشاط 119 منتفعا منهم 39 من النساء العاملات في قطاع الصيد البحري التقليدي و80 متكوّنا من أصحاب الرخص الاستثنائية من ربابنة وميكانيكيين،
- أنجزت خلال السنة (20) دورة تكوين تكميلي لمهنة مكون/ منسق تقني لفائدة المهندسين والفنيين اللذين تم الحاقهم بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري في مراكز مختلفة تطرقت إلى مجالات مختلفة تقنية وبيداغوجيا، شارك فيها 69 مكون من كل المراكز المهنية للصيد البحري وتحوصلت في 142يوم تكويني،
- في إطار الاتفاقية الاطارية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التكوين المهني والتشغيل والضيعة التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة «غايـة" ، تم تنظيم ومتابعة وتقييم

تربصات خارج الضيعة التربوية لفائدة الشبان الذين استكملوا تكوينهم في مجال العناية بالخيول والزراعات خارج التربة وتربية الأرانب وذلك لتدريبهم على العمل في بيئة جديدة، بصفة مستقلة وبدون تأطير من مكوني الجمعية. تهدف هذه التربصات الى اكساب هؤلاء الشبان مهارات جديدة تساعدهم على الإندماج في سوق الشغل واستفاد منها 11 شاب وشابة،

- تواصلت خلال سنة 2023 الأشغال وورشات العمل الرامية لتركيز مسلك تكوين تحضيري جديد على مستوى المعهد خاص بمهنة "مكلف بدعم التنمية الريفية" وذلك في إطار برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية "PACTE"المشرفة على إنجازه الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- اعتماد مقاربة "مواصفة الشهادة والمراجع المصاحبة" لإعداد وتحيين برامج التكوين المهني الأساسي في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والاختصاصات المعنية بهذا العمل هي:
  - ربان صيد أعماق: مؤهل تقني سام،
  - ربان صيد ساحلي: مؤهل تقني مهني،
  - صياد بحري: شهادة الكفاءة المهنية،
  - تقني سام في البستنة: مؤهل تقني سام،
  - تقني في زراعة الخضراوات: مؤهل تقني مهني،
  - عامل فلاحي في زراعة الخضراوات: شهادة الكفاءة المهنية.
  - رقمنة المحتوى النظري للتكوين المستمر في مجالي النباتات العطرية والطبية وتربية النحل بداية من سنة 2023 على أن يتم تركيزهما لاحقا على المنصة الرقمية لوكالة الارشاد والتكوين الفلاحي وذلك في إطار مشروع FARMER،
  - إدراج الدروس النظرية في اختصاص الزراعات خارج التربة على المنصة للشروع في تجربة التكوين المزدوج (تكوين تطبيقي حضوري بمؤسسة تكوينية وتكوين نظري متاح على المنصة) مع مجموعة من الباعثين الشبان مسجلين بالمركز القطاعي للتكوين المهني في زراعة الخضراوات البدرية بشط مريم بالإشتراك مع مكتب الدراساتDeloitte .

- المرأة الريفية:

❖ اعتماد مقاربة تشاركية اندماجية لتشخيص وضبط حاجيات النساء والفتيات في الريف من التكوين والتأطير والمرافقة في علاقة بخصوصيات المناطق وقطاعات الإنتاج وذلك من خلال :

✓ تنظيم 103 لقاء لتشخيص وضبط احتياجات النساء والفتيات في الريف من التكوين والتأطير والمرافقة في علاقة بخصوصيات المناطق وقطاعات الإنتاج واحتياجات السوق

بالشراكة مع العديد من المتدخلين نخص بالذكر: ديوان تربية الماشية وأقسام ودوائر المندوبيات والسلط المحلية وممثلين عن المجتمع المدني و قد شاركت 4620 امرأة و فتاة ريفية في هذه اللقاءات،

- ✓ تتويج اللقاءات ببرنامج عمل لكل دائرة إحاطة بالمرأة الريفية.

❖ تدعيم قدرات النساء والفتيات في الوسط الريفي من خلال التكوين الفلاحي الذي يشمل نوعان:

- ✓ التكوين الأساسي: الذي يهدف إلى تأهيل المتربصين لممارسة حرفة أو مهنة تستوجب شهادة المهارة أو شهادة الكفاءة المهنية أو مؤهل التقني السامي. بلغ عدد المتكونات كما يلي :
  - 22 فتاة تحصلت على شهادة الكفاءة المهنية،
  - 30 فتاة تحصلت على شهادة مؤهل تقني مهني،
  - 45 فتاة تحصلت على شهادة مهارة.
- ✓ التكوين المستمر: الذي يهدف إلى دعم المعارف العامة والمهنية المكتسبة للعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري وهو موجه إلى عدة فئات من أهمها الفلاحين والبحارة وأبنائهم والباعثين الشبان والمرأة الريفية والمكونين والمرشدين والأعوان والإطارات الإدارية والفنية التونسية والأجنبية. بلغ عدد المتكونات والمتحصلات على شهادة خاصة للانتصاب للحساب الخاص 97 منتفعة. وشمل التكوين المجالات التالية: الأشجار المثمرة، الآلية الفلاحية، الزراعات الكبرى، الفلاحة الواحية، انتاج الخضروات الحقلية، انتاج الخضروات المحمية، إنتاج نباتات الزينة وتهيئة المناطق الخضراء، إنتاج واستغلال النباتات العطرية والطبية، تحويل الحليب و المنتوجات ، تربية الأبقار لإنتاج الحليب واللحم، تربية الإبل، تربية الأرانب، تربية الأغنام والماعز، تربية الحلزون، تربية الدواجن، تربية النحل وتربية دجاج اللحم.

إلى جانب تنظيم دورات تكوينية على عين المكان لفائدة 1644 منتفعة في المجالات التالية: التثقيف المالي، كيفية انشاء مخطط عمل، تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية، تربية دجاج الضيعة، تربية النحل، تعليب المنتجات، المحافظة على جودة الحليب، التسميد البيولوجي، إنتاج الخضروات.... وتكوين اليد العاملة النسائية في مجال تقليم الزياتين والأشجار المثمرة ذات النوى لفائدة 91 فتاة وامرأة ريفية.

❖ الإحاطة بالفلاحات ومرافقتهن في الضيعات الفلاحية:

- ✓ تنظيم 102 يوم إعلامي لفائدة فيها 1651 منتفعة،
- ✓ تنظيم 36 حصة تطبيقية لفائدة 306 منتفعة،
- ✓ القيام بـ240 تدخل على الضيعة لفائدة 595 منتفعة،
- ✓ تنظيم 41 زيارة منظمة لفائدة 178 منتفعة للإطلاع والاستئناس بالتجارب الناجحة،
- ✓ احداث 18حديقة عائلية لفائدة 73 منتفعة،

- ✓ إحداث 08 قطع مثالية لفائدة 29 منتفعة،
- ✓ تركيز 03 مدارس حقلية لفائدة 8 منتفعات.

❖ هيكلة الفلاحات في مجامع تنمية في الفلاحة والصيد البحري وشركات تعاونية للخدمات الفلاحية:

- ✓ تنظيم 98 يوم تحسيسي بحضور 1312 امرأة وفتاة ريفية،
- ✓ تنظيم 3 زيارات للاستئناس بالتجارب الناجحة بحضور 122 امرأة و فتاة ريفية،
- ✓ مرافقة المجامع في ملفات الإحداث وتنظيم الجلسات التأسيسية،
- ✓ إحداث 82 هيكل مهني جديد ليصبح العدد الجملي 222 مجمعا يضم 6335 منخرطة و24 شركة تعاونية تضم 1254 منخرطة،
- ✓ تدعيم 43 هيكل مهني في الفلاحة والصيد البحري بمعدات عمل (حاضنات بيض، معدات مكتبية وقطارات لاستخراج الزيوت، لوحات ضوئية ، قارورات لتعليب الزيوت، مشاتل خضروات، آلة رحي التوابل، آلة جني الزيتون، قوارير تعليب الزيت، مستلزمات الجني، معدات تعبئة وتغليف تجهيزات عرض المنتوج....).

❖ إحداث مشاريع مدرّة للدخل ممولة من قبل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية في إطار برنامج التمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية ومنح الإستثمار المسندة عن طريق الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وبرنامج رائدة ورائدات والبرنامج الجهوي للتنمية المندمجة وبرامج التعاون الدولي والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات... وتم في هذا الغرض :

- ✓ تنظيم 51 يوم تحسيسي للتعريف باليات الإقراض بمشاركة 687 منتفعة،
- ✓ إحداث 220 مشروع،
- ✓ متابعة 125 مشروع صغير لفائدة المرأة الريفية.

❖ التمكين الاقتصادي من خلال ترويج المنتوج وذلك في إطار تطبيق منشور السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 226 المؤرخ في 13 أكتوبر 2016، تم إحداث نقطة بيع بالمهدية لتعزيز نقاط البيع الموجودة بولايات بن عروس وجندوبة والكاف وبنزرت وسوسة وصفاقس وسيدي بوزيد والقيروان. كما تم إحداث فضاء لترويج منتجات المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي بمختلف الولايات وذلك بالحي الإداري بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ودخلت حيز الاستغلال خلال الثلاثي الأول من سنة 2023. وقد تكفل بتهيئة الفضاء مشروع jeun'ESS الممول من طرف الإتحاد الأوروبي والمنفذ من طرف منظمة العمل الدولية. وسيتم تهيئة وتجهيز نقاط البيع بالقيروان وسيدي بوزيد والقصرين في إطار مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية. كما شرع في إحداث نقطتي بيع بكل من تستور وتيبار بولاية باجة في إطار مشروع forter'ess .

❖ التمكين الاجتماعي من خلال :

- ✓ تنظيم 18 يوم تحسيسي حول التقصي المبكر لسرطان الثدي بمشاركة 250 منتفعة،
- ✓ الانخراط في منظومة "أحميني" تنظيم أيام تحسيسية للتعريف بالمنظومة،
- ✓ تنظيم أيام تحسيسية لفائدة 36 امرأة وانخراطهن في برنامج تعليم الكبار،
- ✓ تنظيم عدد 02 أيام تحسيسية للتعريف بقانون مناهضة العنف ضد المرأة بمشاركة 37 امرأة،
- ✓ الحماية من حوادث الشغل والإسعافات الأولية تم ذلك بشراكة مع وزارة المرأة و الأسرة وكبار السن ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية،
- ✓ إسناد شهادة مباشرة نشاط فلاحي للانخراط في برنامج التغطية الاجتماعية.

❖ تدعيم قدرات رئيسات دوائر الإحاطة بالمرأة الريفية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

المشاريع الجديدة والمتواصلة:

- **البرنامج الخماسي لدعم المرأة في الوسط الريفي (JP RWEE) "الاسراع في التقدم نحو التمكين الإقتصادي للمرأة في الوسط الريفي"** الممول من طرف السويد والنرفيج والمنفذ من طرف الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة بشراكة مع وزارات الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والشؤون الإجتماعية بولايتي القيروان وجندوبة . انطلق المشروع سنة 2022 ليتواصل لسنة 2027.
- **مشروع " تمكين الفلاحات والتنظيمات الريفية EFOR"** الذي يضمن المساواة بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي وينفذ من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بولايات باجة والقصرين وقفصة. انطلق المشروع سنة 2022 ليتواصل لسنة 2027.
- **مشروع دعم مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية و الهياكل المهنية الفلاحية النسائية بتمويل اسباني.** ينفذ المشروع في ولايتي بنزرت ومنوبة من خلال تدعيم المنخرطات في الهياكل المهنية الفلاحية النسائية (4 مجامع نسائية وشركة تعاونية مركزية) خلال الفترة الثلاثية الأخيرة لسنة 2022-2024 . كما سيعمل المشروع على تدعيم كفاءات وقدرات رئيسات دوائر الإحاطة بالمرأة الريفية بال24 مندوبية جهوية للتنمية الفـلاحية خاصة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.

- الهياكل المهنية:

الهياكل المهنية الأساسية:

* تنظيم ملتقى لفائدة رؤساء دوائر التمويل والتشجيعات بتاريخ 23 نوفمبر 2023، بهدف الاتفاق على برنامج عمل سنة 2024 المتعلق بمتابعة الهياكل المهنية الفلاحية، وتقييم الموارد المادية والبشرية بمختلف الدوائر وتحديد حاجياتهم،
* التنسيق مع رؤساء دوائر التمويل والتشجيعات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لمتابعة وتقييم ومراقبة الهياكل المهنية الأساسية (422شركة تعاونية أساسية للخدمات الفلاحية و525 مجمع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، الغير ناشطة في قطاع المياه)،
* التحيين الدوري للمعطيات المتعلقة بالهياكل المهنية الأساسية، واعداد التقارير والمداخلات المتعلقة بها.
* تم اعداد مقترح لإحداث منصة رقمية لتحيين المعطيات المتعلقة بالهياكل المهنية الفلاحية يتم ربطها مباشرة بين الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية ودوائر التمويل والتشجيعات بالمندوبات الجهوية وذلك في إطار مواكبة رقمنة الإدارة،
* تطوير قاعدة بيانات خاصة بالشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري الغير الناشطة في قطاع المياه بكامل تراب الجمهورية، تتضمن متابعة جميع المعطيات الإدارية والمالية الخاصة بكل هيكل مهني فلاحي،
* اصدار لوحة قيادة كل ثلاثية حول الشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري ، الغير الناشطة في قطاع المياه،
* إحداث (mail de groupe) لمختلف الدوائر لتبادل المعلومات والمستجدات ذات الصلة بالهياكل المهنية، لإرسال الاستشارات القانونية عن طريق البريد الالكتروني.

الهياكل المهنية المركزية:

* الربط بين الشركات التعاونية المركزية وجميع الإدارات والمؤسسات لرفع جملة الصعوبات التي تعيق عمل الشركات المذكورة،
* المساهمة في إعداد وتنفيذ العنصر الخاص بدعم تهيئة عدد من مراكز تجميع الحبوب التابعة للشركات التعاونية المركزية الناشطة في مجال الحبوب في إطار مشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي PAUSAT الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية،
* متابعة الظرف الفلاحي وسير موسم الزراعات الكبرى عبر المشاركة في أغلب التظاهرات واللجان المنعقدة للغرض والتحسيس بدور الشركات التعاونية في تنمية القطاع.

* تطوير قاعدة بيانات خاصة بالشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية تتضمن متابعة جميع المعطيات الإدارية والمالية الخاصة بكل شركة،
* اصدار لوحة قيادة كل ثلاثية حول الشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية بكامل تراب الجمهورية.

المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية:

في إطار الإشراف على هذه الهياكل ولضمان نجاعة تدخلاتها شهد ت سنة 2023:

* تكوين لجنة مكلفة بمراجعة الإطار القانوني للمراكز الفنية في القطاع الفلاحي (إعداد الخطوط المرجعية لانتداب مكتب دراسات لإنجاز دراسة حول الإطار القانوني للمراكز الفنية في القطاع الفلاحي وتقديم مقترحات لمراجعته)،
* الشروع في إعداد دليل إجراءات موحّد يحوكم شراءات المجامع المهنية المشتركة ضمانا لاحترام مبادئ وقواعد الشراء العمومي وحسن التصرف في الأموال العمومية وذلك بالتنسيق مع مختلف المجامع المهنية المشتركة،
* توحيد نظام تأجير المديرين العامين للمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفلاحية في القطاع الفلاحي وذلك بالحرص على تطبيق النصوص القانونية المنظمة لهذه العملية،
* تحيين تركيبة 2مجالس إدارة مجامع مهنية مشتركة (والمجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب) وذلك لضمان سير هياكل التصرف،
* تحيين تركيب 4 مجالس إدارة مراكز فنية (المركز الفني للبطاطا والقنارية ،المركز الفني للقوارص، المركز الفني لتربية الأحياء المائية، المركز الفني للتمور) وذلك لضمان سير هياكل التصرف،
* متابعة وتقييم أعمال مجالس الإدارة وإبداء التوصيات الضرورية لدعم عمل وأنشطة المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية،
* توجيه مذكرات للمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية حول التصرف في الموارد المالية والبشرية.

9. الخدمات و الإجراءات الإدارية :

في إطار تنفيذ " استراتيجية التحديث الإداري" والخطط والتوجهات الهادفة لدعم مصالح الوزارة وذلك من حيث ترشيد الإمكانيات والتوظيف الأمثل للموارد والتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال من أجل تطوير الخدمات الإدارية وتقريبها من مستحقيها وتحسين جودة علاقتها بالمتعاملين معها وإرساء دعائم إدارة فعالة وشفافة ومنفتحة على محيطها، تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق مصالحها المختصة إلى دعم المصالح الفنية من حيث ترشيد الإمكانيات والتوظيف

الأمثل للموارد البشرية وضمان حسن تنفيذ المهام التنموية والارتقاء بأداء مصالح الوزارة وإرساء دعائم إدارة فعالة وشفافة ومنفتحة وتسمح بتحقيق ما يلي:

- حوكمة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وبلوغ الأهداف المحدّدة،
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية والإمكانيات المالية والمادية،
- تبسيط الاجراءات الإدارية وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها والمساهمة في إرساء مناخ ملائم للاستثمار،
- تأهيل المصالح الإدارية من حيث تطوير هياكلها التنظيمية وتعصير طرق العمل بها،
- تطوير أداء الإطارات والأعوان ببرامج تكوين خصوصية.

هذا وقد تركزت أنشطة سنة 2023 على مواصلة البرنامج الإصلاحي الذي شرع في تجسيمه خلال الفترة السابقة وفق المحاور التالية:

1.9. تحسين خدمات المرفق العام وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها:

أ - تحسين جودة الخدمات الإدارية بالمصالح العمومية من خلال :

❖ برنامج جودة الخدمات الإدارية والانخراط في مسار الحصول على علامة مرحبا:

- إعادة اصدار منشور في الغرض تحت عدد 56 بتاريخ 17 مارس 2023 تذكيرا بمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 59 بتاريخ 22 أفريل 2022 قصد حث الهياكل على مواصلة العناية بجودة الخدمات الإدارية المسداة من قبلها وتحسين فضاءات الاستقبال وآلياته،
- إصدار منشور عدد 179 بتاريخ 20 نوفمبر 2023 تطبيقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 16 أكتوبر 2023 حول الانخراط في علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال صيغة 2020.
- توجيه مراسلة الى الكتابة العامة للحكومة تحت عدد 4901 بتاريخ 12 ديسمبر 2023 تتضمّن قائمة اسمية بفضاءات الاستقبال التي تسدي خدمات إدارية للمواطن والمستثمر صلب بعض الهياكل العمومية تحت الاشراف، إضافة إلى برنامج عمل الوزارة لتأهيل الفضاءات ذات الأولويّة المستهدفة للحصول على شهادة المطابقة لعلامة "مرحبا" بالنّسبة إلى سنة 2024.

❖ **متابعة تجسيم ملاحظات فريق المواطن الرقيب:**

يجري التنسيق والمتابعة مع ادارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة حول:

- نتائج التقارير الثلاثية والسنوية على إثر زيارات المعاينة الفجئية التي يقوم بها فريق المواطن الرقيب. والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي وتدارك الإخلالات المسجلة.
- تعزيز التواصل والاتصال مع المواطن وذلك عبر:
- الحرص على تأمين السير العادي للعمل والتواصل مع المواطنين والإشعار بالإعطاب التي تطرأ على مستوى شبكة الاتصالات.
- متابعة جودة الخدمات المقدمة من قبل الرقم الأخضر والرقم المبسط.
- متابعة جاهزية وسهولة الولوج إلى مواقع الواب للحصول على المعلومات والإرشادات خاصة الموجهة منها لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ترشيد تعهد وصيانة المباني التابعة للوزارة.
- تنفيذ توصيات فريق المواطن الرقيب وهياكل الرقابة وذلك عبر متابعة الهياكل المعنية بخصوص الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن الإخلالات المسجلة من قبل فريق المواطن الرقيب.
- إصدار المنشور عدد 56 بتاريخ 17 مارس 2023 حول تحسين جودة الخدمات الإدارية بالمصالح العمومية
- تعيين مخاطبين يتولون الإجابة (وجوبا) عن مختلف المراسلات الواردة على مصالحهم.

ب - مراجعة المطبوعات الإدارية:

تم خلال سنة 2023 مراجعة 03 مطبوعات إدارية وشهادة تخص الهياكل التالية:

- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك: مرجعة ترخيص في صنع أو توريد وحدة صيد بحري.
- الإدارة العامة للمصالح البيطرية :مراجعة شهادة صحية بيطرية.
- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي: إحداث الشهادة الوطنية للإجازة.

2.9. تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مناخ الاستثمار

❖ **تخفيف العبء الإداري على المتعاملين مع الإدارة وتيسير قضاء شؤونهم:**

- تجسيم مشروع اعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية بالتنسيق مع المصالح المكلفة برئاسة الحكومة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 المتعلق بإرساء مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة العمومية.

و قد تم في هذا الإطار جرد وتقييم 239 إجراء إداريا متداولا لدى مصالح وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري أفضت إلى النتائج التالية:

–

الإبقاء	التبسيط	الحذف
19%	60%	21%

– استكمال الإجراءات المصاحبة لتشريعات الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بالقطاع الفلاحي:
على اثر استكمال المرحلة الأولى من تجسيم مشروع مراجعة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص بالتنسيق مع المصالح المكلفة بوزارة الاقتصاد والتخطيط والمضمنة نتائجها بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص (تطبيقا للقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بالاستثمار: الفصل 04 منه) وفق أربعة ملاحق تخص قائمات التراخيص الإدارية التالية :

- قائمة التراخيص المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالموارد الطبيعية والمواد الإنشائية: ترخيص وحيد (ترخيص الصيد البحري)،
- قائمة التراخيص والإجراءات التي سيتم حذفها: 07،
- قائمة التراخيص والإجراءات الإدارية لإنجاز مشروع وآجال وإجراءات وشروط إسنادها: 23،
- قائمة الأنشطة المستثناة من مبدأ سكوت الإدارة يعتبر موافقة ضمنية: ترخيص وحيد: قرار في تغير صبغة الأراضي الفلاحية،

– مواصلة الأعمال المتصلة بتجسيم المرحلة الثانية من المشروع والمتمثلة في إعداد الإطار الترتيبي لتنقيح الأمر الحكومي المذكور، وذلك عبر جلسات العمل التي تم تنظيمها في الغرض لتقديم المقترحات المتعلقة بالتعديلات المعروضة بالتنسيق مع المصالح المعنية لضبط القائمة الحصرية النّهائية للتراخيص الإدارية المتداولة لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وترجمة ملاحق الأمر الحكومي عدد 417 المؤرخ في 11 ماي 2018 وقد أفضت نتائج الأعمال إلى اقتراح ما يلي:

- الإبقاء على 20 ترخيص إداري يخص المجالات التالية:

الهيكل	عدد التراخيص	المقترح
الصيد البحري وتربية الأسماك	3	الإبقاء
للتهيئة العقارية وحماية الأراضي الفلاحية	2	الإبقاء

حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية	2	الإبقاء
الغابات	5	الإبقاء
استغلال الملك العمومي للمياه	6	الإبقاء
الدراسات والتنمية الفلاحية	1	الإبقاء
المصالح البيطرية وتقنية تربية الماشية	1	الإبقاء

- الإبقاء على الترخيص المتعلق بالمصائد الثابتة وحذفه من الملحق عدد 2 المتضمن للتراخيص المعنية بالحذف.
- دمج الترخيصين المتعلق بتهيئة أو بناء منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية أو على الأراضي الخاضعة لنظام الغابات في ترخيص واحد يتمثل في ترخيص مسبق لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات.
- دمج الترخيصين المتعلقين بالبحث والتنقيب عن المياه الجوفية واستغلال المياه الجوفية في ترخيص واحد يتمثل في رخصة للبحث والتنقيب عن المياه الجوفية أو استغلال المياه الجوفية.

- تقليص الحالات التي تستوجب التعريف بالإمضاء أو الإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها:

في إطار تجسيم المرحلة الثانية من المشروع، تم خلال سنة 2023 ضبط القائمة النهائية للحالات المستوجبة للتعريف بالإمضاء أو الإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها بالتنسيق مع المصالح المعنية بالوزارة وإبداء الرأي بخصوص مشروع الأمر المتعلق بتنقيح الأمر عدد 98 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها. و قد تم حذف جميع الحالات المعمول بها بمصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري باستثناء الوثائق التي تثبت وقائع قانونية وحقوق وفي التعريف بإمضائها لإضفائها المصداقية المطلوبة عند اعتمادها كحجج في مختلف النزاعات على غرار العقود والتوكيلات.

3.9.الإصلاحات الهيكلية:

دراسة ومتابعة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى مراجعة الجوانب التنظيمية للوزارة وملاءمتها مع مشمولات الوزارة مركزيا وجهويا وفقا للتوجهات التالية:

- تحقيق الانسجام مع الأسس الجديدة للتنمية الجهوية والأهداف التنموية للقطاع،
- دعم اللامركزية الإدارية ومزيد تفويض المشمولات والصلاحيات إلى الجهة،

- تعزيز البعد الجهوي والمحلي للإدارة،
- تعزيز ودعم وظائف التقييم والمتابعة،
- اعتماد مبادئ التصرف في الميزانية حسب الاهداف،
- اعتماد الآليات المساعدة على مرونة التصرف في الموارد العمومية،
- دفع الاستثمار وتشريك القطاع الخاص في الاستشارات وانجاز المشاريع العمومية،
- تعزيز مبدأ الفصل بين الوظائف التنفيذية وظائف التخطيط والتقييم والرقابة.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2023 القيام بما يلي:

- المشاركة في تجسيم المرحلة الثانية من مشروع المراجعة الوظيفية الذي انطلقت أشغاله بالتنسيق مع المصالح المكلفة برئاسة الحكومة منذ سنة 2019 وقد تم في هذا الإطار المشاركة في 3 ورشات تكوين حول آليات المراجعة الوظيفية،
- المشاركة في الجلسات الوزارية المخصصة للنظر في مراجعة الجوانب التنظيمية للوزارة وفق منظور برامجي.

4.9.تحسين جودة التشريعات

تم في هذا الإطار دراسة وتدقيق مشاريع الأدلة والنصوص القانونية والترتيبية التالية:

1. مشروع الاتفاقية المبرمة مع وزارة تكنولوجيا الاتصال في إطار البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية،
2. مشروع الأمر المتعلق بإحداث المرصد التونسي للرقمنة،
3. مشروع الأمر المتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات المتعلق بالسلامة السيبرانية،
4. مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد982لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها،
5. مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 417 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص (مراسلة موجهة إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية عبر منظومة عليسة بتاريخ 11 ماي 2023)،
6. مشروع أمر يتعلق بضبط قائمة الهياكل التي تدير بنى تحتية رقمية حيوية (المراسلة الموجهة إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية و العقارية بتاريخ 21 أوت 2023)،
7. تم خلال سنة 2023 إحداث دليل إجراءات الإحاطة بالمرأة الريفية.

5.9.متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لصيانة الوثائق العمومية والأرشيف:

في إطار مواكبة التوجهات العامة للدولة لتكريس الحوكمة الرشيدة في التصرف الإداري، تتولّى إدارة التصرف في الوثائق والأرشيف والمكتبة القيام بالعديد من المهام والأنشطة والتي تندرج ضمن أعمال

التأطير والمتابعة والمراقبة والتقييم وترشيد استغلال فضاءات الحفظ على المستويين المركزي والجهوي، بهدف تطوير طرق وأساليب التصرف في الوثائق والأرشيف الخاص بقطاع الفلاحة كنشاط يرتكز عليه اقتصاد الدولة وحفظ الذاكرة الوطنية للوزارة وتأكيد ديمومة نشاطها.

❖ متابعة أنشطة فرز الوثائق الإدارية مركزيا وجهويا:

الهياكل		سنة 2023 (م/خ)
حجم الوثائق المعدة للفرز	مصالح مركزية	528.9
	مندوبيات	2268
المجموع		2796.9
حجم الوثائق التي تم تحويلها إلى محلات الأرشيف الوسيط	مصالح مركزية	302
	مندوبيات	1154.8
المجموع		1456.8
حجم الوثائق التي تمّ إتلافها	مصالح مركزية	218
	مندوبيات	901.7
حجم الوثائق التي تمّ ترحيلها إلى مؤسسة الأرشيف الوطني	مصالح مركزية	1
	مندوبيات	7.3
المجموع		1128

❖ إعداد الأدوات الإجرائية للتصرف في الوثائق والأرشيف وتحيينها:

- استكمال اعداد السجل العام للترحيل (50 عملية ترحيل منذ سنة 2001).
- الشروع في تحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية لوكالتي الإرشاد والتكوين الفلاحي والتنقيب عن المياه من خلال مراسلة الهيكلين المعنيّين لإعداد مشاريع التحيين.

❖ متابعة ترحيل الوثائق التاريخية الى مؤسسة الارشيف الوطني:

في إطار استكمال عملية ترحيل الوثائق التاريخية والصور الفوتوغرافية والتي انطلقت منذ سنة 2001 تمّ:

- ترحيل وثائق تاريخية (04 حاويات) تابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة (ترحيل عدد 2023/53 بتاريخ 07 جوان2023).
- ترحيل وثائق تاريخية (10 حاويات) تابعة للتفقدية العامة للمصالح الإدارية والمالية والفنية (ترحيل عدد 2023/73 بتاريخ 04 أكتوبر 2023).
- ترحيل وثائق تاريخية (69 حاوية) تابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت (ترحيل عدد 2023/79 بتاريخ 04 ديسمبر 2023).
- تنسيق وبرمجة ومتابعة جميع عمليات الترحيل التي سيقع تجسيمها على المستويين المركزي والجهوي للوزارة بالتعاون مع مؤسسة الأرشيف الوطني (المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس).

6.9. تعزيز حق المواطن في النفاذ إلى المعلومة:

في إطار تنفيذ خطة العمل الوزارية المتعلقة ببرنامج النفاذ الى المعلومة تم تجسيم جملة من الاجراءات العملية نذكر منها خاصة:

- **تحيين ركن النفاذ إلى المعلومة:**

حرصا على تبسيط الاجراءات وتيسيرها لطالب النفاذ وتماشيا مع مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة، تم احداث ركن نفاذ الى المعلومة بموقع واب الوزارة يتضمن الإطار التشريعي للنفاذ ونماذج المطالب المتعلقة بالنفاذ وقائمة اسمية للمكلفين بالنفاذ وفي هذا الإطار تم بمناسبة حدوث تغييرات:

- **مواصلة اعتماد تسجيل مطالب النفاذ الى المعلومة بواسطة الرقم المرجعي:**

ويتضمن هذا السجل المتمثل في نسخة ورقية كل المعطيات المتعلقة بمطالب النفاذ الى المعلومة (الرقم المرجعي، التاريخ، طريقة الايداع، المعلومات موضوع طلب النفاذ، المتابعة، والانجاز، ومآل المطلب والتعليل..).

- **احصاء مطالب النفاذ الى المعلومة:**

بلغت مطالب النفاذ الى المعلومة الواردة عن طريق مكتب الضبط أو عن طريق البريد الالكتروني أو الفاكس أو عن طريق منصة "Plateforme Informini"خلال سنة 2023، (172) مطلب.

كما تم تقديم 26 قضية لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة بعنوان مطالب سنة 2023 بالإضافة إلى مواصلة التحقيق في قضيتين بعنوان سنتي 2021 و2022.

- **احداث لجنة استشارية تعنى بالمسائل المتعلقة بالنفاذ الى المعلومة:**

تم إحداث هذه اللجنة بمقتضى المقرر عدد 1516 المؤرخ في 05 جوان 2023 لتحل محل اللجنة السابقة لها. وقد تولت اللجنة المعنية إبداء الرأي بخصوص (12) مطلبا للنفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2023.

- **تكريس حق النفاذ إلى المعلومة ونشر البيانات المفتوحة بالبوابة agridata.tn :**

تواصل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق المرصد الوطني للفلاحة نشاطها في مجال تطوير وتعزيز النظام المعلوماتي عبر تحيين البوابة الخاصة بالبيانات المفتوحة حول القطاع الفلاحي، ويمكن الولوج إلى هذه البوابة عبر الرابط التالي: http://www.agridata.tn.

وقد تم انجاز هذا العمل بالتعاون مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين منذ سنة 2018. وتضم هذه البوابة قاعدة بيانات حول مختلف المعطيات التي تتعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري. ويندرج هذا العمل في إطار تحفيز نشر المعلومة العمومية طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة.

وتحتل البوابة القطاعية لوزارة الفلاحة المرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث عدد البيانات التي تم فتحها للعموم، حيث توفر البوابة، بصفة استباقية، بيانات تحت رخص مفتوحة تضمن الوصول إليها دون قيود سياسية أو مالية أو قانونية في إطار تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة.

ولتسهيل الوصول إلى المعلومة، يتم نشر البيانات بالبوابة في شكل لوحات قيادة وقاعدة معطيات رقمية متحركة وتطبيقات ذات قيمة مضافة عالية تمكن من قراءة المعطيات بطريقة علمية متقدمة في شكل رسوم بيانية وفي شكل خارطة وتوزيع جغرافي.

تطور عدد البيانات المفتوحة :

تضم البوابة القطاعية للوزارة قاعدة بيانات حول مختلف المعطيات التي تتعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري يتم نشرها في شكل قابل لإعادة الإستعمال (format Excel). وتحتوي إلى موفى ديسمبر2023 على 56 هيكلا منتج للبيانات (المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والإدارات العامة والمؤسسات تحت الإشراف) و21 محورا (الموارد المائية، الإنتاج الفلاحي، الإستثمارات الفلاحية، المعطيات المناخية...) و918 بيانات رقمية (مقابل 777 إلى موفى ديسمبر 2022) يتم تحيينها بصفة دورية بالتنسيق مع مختلف الهياكل المنتجة للبيانات التي تضم نقاط اتصال مكلفة بمتابعة هذا الملف. علما وأن هذه البيانات يتم كذلك إتاحتها للعموم عبر البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة www.data.gov.tn.

في إطار حث مختلف الهياكل المنتجة للبيانات على نشر البيانات التابعة لها بالبوابة القطاعية agridata.tn وتحيينها بصفة دورية بالتنسيق مع المرصد الوطني للفلاحة، تم خلال سنة 2023 إصدار منشور عدد 140 بتاريخ 13 سبتمبر 2023 من قبل السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

حول جمع ونشر البيانات المتعلقة بالقطاع الفلاحي بموقع بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري www.agridata.tn وتحيينها بصفة دورية.

تطوير منصة لذكاء الأعمال (Business Intelligence: BI) وإعادة استعمال البيانات المفتوحة:

في إطار مشروع الإحاطة الفنية لإعداد الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالفلاحة الرقمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق المرصد الوطني للفلاحة بتطوير منصة لذكاء الأعمال (Business Intelligence: BI) خاصة بالقطاع الفلاحي بهدف تطوير إعادة استعمال البيانات المفتوحة التي يتم نشرها بموقع بوابة البيانات المفتوحة. وتوفر هذه المنصة لوحات قيادة تضم معلومات تفاعلية حول أهم المؤشرات المتعلقة بالقطاع الفلاحي حيث يتم استخراج البيانات الخامة من البوابة agridata وتحيينها بصفة آلية. وتلعب لوحات المعلومات التفاعلية دورًا محوريًا بما أنها توفر طريقة ديناميكية لتصور البيانات، مما من شأنه أن يساعد على أخذ القرار.

7.9. الرفع من أداء المصالح العمومية باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال:

تتنزل أنشطة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مجال الإعلامية في إطار تنفيذ التوجهات الوطنية والوزارية في مجال الرقمنة والتطور التكنولوجي. ومن أهم ما تم انجازه خلال سنة 2023 ضمن المحاور التالية :

أ. مشاريع الرقمنة:

- الإشراف على متابعة مشاريع الإدارة الإلكترونية الخاصة بالمصالح المركزية للوزارة وخاصة منها المتعلقة بتنفيذ الخدمات الإدارية التفاعلية.
- التنسيق بين الهياكل العمومية المشرفة على القطاع (رئاسة الحكومة ووزارة تكنولوجيا الاتصال والتحول الرقمي) وبين المصالح المركزية والهياكل تحت الاشراف لتنفيذ السياسات والتوجهات الوطنية في مجال الإعلامية والإدارة الالكترونية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.
- المساهمة في اعداد المخطط الخامس للحكومة المفتوحة OGP5 الذي تشرف على إنجازه رئاسة الحكومة ومتابعة انجاز تعهدات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري: وقد تم في الغرض :

✓ تحديد المشاريع الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تم اقتراح ادراجها ضمن المخطط بالتنسيق بين مصالح خلية الحوكمة

بـالوزارة والادارة العامـة للتنظـيم والاعلاميـة والتصـرف في الوثـائق والأرشـيف والمرصد الوطني للفلاحة،

- ✓ التنسيق مع الهياكل المعنية بالملفات لإعداد بطاقات المشاريع المقترحة،
- ✓ اجابة مصالح رئاسة الحكومة باقتراح المشاركة بأربع مشاريع،
- ✓ تم ادراج 02 منها ضمن المخطط المذكور وهي بصدد الانجاز والمتابعة.

- المساهمة في برنامج مسح تدفقات الدفع الحكومي ووضع خارطة طريق لرقمنتها بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك في إطار مشروع "مسح تدفقات الدفع الحكومي ووضع خارطة طريق لرقمنتها في تونس"، الذي تشرف على إنجازه رئاسة الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي والبنك الدولي والذي يندرج في إطار رقمنة الخدمات المالية.
- المساهمة في المشروع الوطني في التسجيل للحصول على الهوية الرقمية وتفعيلها مع مشغلي الاتصالات وطلب بطاقة الدفع الالكتروني "ء-هوية" بتنسيق تنظيم حملة التسجيل بالبوابة الوطنية "ء-هوية" لفائدة اطارات وأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .
- متابعة صيانة وتطوير المنظومة الاعلامية للمنح والقروض الفلاحية الراجعة بالنظر للإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية. ويتمثل التطوير أساسا في:

✓ ملاءمة وظائفها مع التشريع الجاري به العمل في مجال التشجيع على الاستثمار في نطاق اعمال الإحاطة والصيانة المستوجبة بالعقد المبرم مع الشركة المزودة،

✓ تطوير خدمة الإرساليات القصيرة لفائدة طالبي القروض الفلاحية ضمن مراجع نظر المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية تمكنهم من متابعة تقدم معالجة مطالبهم وإعلامهم من قبل الإدارة بمآل ملفاتهم.

- متابعة مشروع اعادة انجاز المنظومة الاعلامية للمنح والقروض الفلاحية الراجعة بالنظر للإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية لتتماشى مع التطور التكنولوجي وتغير النصوص الترتيبية في مجال الاستثمار.
- المساهمة في اعداد مشروع رقمنة منظومة الحبوب وذلك عبر الاشراف على إعداد المحاور المرجعية "لانتداب مكتب دراسات مختص لوضع خارطة طريق رقمنة منظومة الحبوب بالبلاد التونسية والمرافقة أثناء تجسيمها " في إطار مشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس PAUSAT (Le Projet d'Appui en Urgence à la Sécurité Alimentaire en Tunisie) الممول من البنك الافريقي للتنمية.
- المشاركة في اعداد مشروع "1000 قرية رقمية : التحول الرقمي الريفي لمحاربة الجوع والفقر وعدم المساواة في بلدان المغرب العربي" من خلال المشاركة في جلسات العمل والورشات المنظمة من المرصد الوطني للفلاحة ومنظمة الاغذية والزراعة.

- المساهمة في انجاز مشروع "مراقبة إنتاجية الأرض والمياه عن طريق الاستشعار عن بعد WAPOR2".
- المساهمة في مشروع نظام المعلومات الرقمية للتربة والأرض والمياه SOLAWISE (التابع لمكتب التخطيط والتوازنات المائية).
- المساهمة في أشغال دراسة مشاريع الرقمنة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وحوكمتها.
- المساهمة في مشروع قبول شهادات الصحة النباتية الالكترونية: رقمنة إجراءات المراقبة الصحية النباتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المتعاملين الاقتصاديين. حيث تعتزم مصالح الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية استغلال خدمة قبول شهادات الصحة النباتية الإلكترونية عبر الموزع المركزي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات « HUB Central de l'IP PC » تماشيا مع المستجدات على الصعيد الدولي في مجال المراقبة الصحية النباتية عند التوريد.
- المساهمة في تفعيل استغلال خارطة الموارد المائية للبلاد التونسية CRET والنظر في امكانية تعميمها على المصالح الجهوية والهياكل المتدخلة في قطاع المياه بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- اقتناء وتجديد صلاحية شهادات الامضاء الالكتروني لفائدة مستعملي منظومة Tuneps والاطارات العليا للوزارة عبر القيام بإجراءات اقتناء وتجديد شهادات المصادقة الإلكترونية الخاصة بالإمضاء الإلكتروني بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية لفائدة 06 إطارات بالمصالح المركزية للوزارة وتقديم الاحاطة اللازمة لاستغلالها.

ب. المنظومات الوطنية :

- المساهمة في عملية تركيز واستغلال المنظومات الوطنية (هي المنظومات المنجزة من قبل المركز الوطني للإعلامية ومركز الإعلامية بوزارة المالية لفائدة القطاع العمومي للدولة التونسية حسب معايير وخصائص تمّ تحديدها بالتنسيق مع الوزارات) وتقديم الإحاطة الفنية للمستعملين لتجاوز صعوبات الاستغلال.
- استغلال منظومة علّيسة للتصرف الإلكتروني في المراسلات:
  - تولّي ادارة منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" لفائدة المصالح المركزية والجهوية بالوزارة: التي تتضمن التصرف في الهياكل التنظيمية (organigramme) وحسابات المستعملين (اضافة، تغيير كلمة عبور، حذف، تغيير صيغة الاستغلال (رئيس هيكل، مكتب ضبط، مستعمل عادي)، نقل الحساب من هيكل إلى هيكل آخر) المدرجة بمنظومة عليسة وتقديم الإحاطة الفنية للمستعملين لتجاوز صعوبات الاستغلال.

- تنظيم يوم تكويني عن بعد خلال شهر جانفي 2023 لفائدة المكلفين بمكاتب الضبط.

- إعادة تشغيل منظومة سيجاك للمراسلات (منظومة سابقة لعليسه) قصد استغلالها في إطار تيسير مهمة لجان تدقيق الإنتدابات.

ت. المنظومات الخصوصية:

- المساهمة في تقديم المساندة الفنية لاستغلال النظم المعلوماتية الخصوصية (النظم المستغلة بصفة محلية من قبل الادارة العامة المعنية) مع الحرص على مواصلة العمل بها على غرار:
  - التطبيقة الاعلامية للتصرف المالي وهو أحد مكوّنات مشروع تثمين المناطق السّقوية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد الممول من طرف البنك الافريقي لفائدة الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه لفائدة الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه.

ث. مو اقع الواب:

- المشاركة في انجاز كراس شروط موقع واب وكالة التنقيب عن المياه ومتابعة انجازه،
- المشاركة في الاحاطة الفنية لاستعمال موقع واب الوزارة من طرف خلية الاعلام والاتصال والعمل حاليا على تجاوز بعض الصعوبات الفنية المسجلة على مستوى إدارة الموقع. وذلك كحلّ وقتي في مرحلة أولى والعمل على القيام باستشارة لإعادة تصميمه وانجازه،
- المشاركة في لجنة المتابعة والمصادقة على أشغال "تأهيل موقع واب ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وتركيز بوابة واب"،
- متابعة انجاز منصة واب لفائدة المرصد الوطني الفلاحي.

ج. تطوير الشبكات المحلية وضمان السلامة المعلوماتية:

- القيام باجراءات الاستشارة الخاصة باقتناء رخص المضاد الفيروسي وتركيزها بمراكز العمل بالمصالح المركزية للوزارة بعنوان سنة 2023
- المتابعة والمراقبة لكافة مستعملي منظومة المضاد الفيروسي من خلال واجهة ادارتها interface d'administration والتدخّل لتقديم المساعدة الفنية والمرافقة والدعم عند الضرورة.

- مراقبة استمرارية العمل بخطوط تراسل المعطيات الرابطة بين شبكة العمود الفقري والشبكات الخارجية (الأنترنات ومصالح المركز الوطني للاعلامية).
- الاشراف على أشغال شركة 3S المكلفة بتركيز المعدات الشبكية المتوصل بها في اطار طلب العروض عدد 2022/35 وتتمثل في:
  - ✓ 8 محولات شبكية لتعويض المحولات المتقادمة والاستعداد للأعطال التي يمكن أن تطرأ على المحولات المركّزة حاليا.
  - ✓ تجهيز الشبكة المحلية للمصالح المركزية بالحي الاداري للوزارة بجدارين ناريين (جدارين اثنين وليس واحد فقط لتأمين استمرارية الخدمة) سيمكنان من حماية شبكة العمود الفقري من الخروقات الخارجية من خلال رفض أو قبول الاتصالات الداخلة أو الخارجة من وإلى الشبكة حسب قواعد معينة يتم برمجتها،
- التصرف في واجهة إدارة حسابات مستعملي منصة العمل التشاركي عبر منظومة Office 365 وتقديم المساندة الفنية لمستعمليها وخاصة بخصوص منظومة التخاطب عن بعد Teams.
- الشروع في اعداد الإجراءات الخاصة بتدقيق السلامة المعلوماتية بالمصالح المركزية للوزارة بالتنسيق مع هياكل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:
  - ✓ توجيه طلب في الغرض يخص تدقيق النظام المعلوماتي للمصالح المركزية.
  - ✓ ابداء الرأي بخصوص مشروع كراس الشروط المعد للغرض.
  - ✓ ابداء الرأي بخصوص مشروع عقد الإنجاز المزمع امضاؤه لهذه المهمة.

متابعة تجسيم إجراءات تركيز منوال الحوكمة الخاص بالوزارة:

يندرج إحداث خلايا الحوكمة في إطار المقاربة القطاعية التي تتوخاها الدولة بهدف تنزيل الإصلاحات في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد على المستوى الهياكل والجهات كما يتنزل إحداث خلايا الحوكمة في إطار الاستجابة لأوضاع وتحديات تنظيمية واجتماعية من جهة ولأسباب موضوعية وعملية من جهة أخرى. تتولى الخلية المركزية للحوكمة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التنسيق مع بقية الهياكل الداخلية ذات العلاقة تحليل المشاكل المطروحة وذلك من خلال بيان صلاحيات كل هيكل بالنسبة لكل مجال من مجلات الحكومة وقد تم للغرض إحداث لجنة صلب الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بمقتضى مقرر عدد 1516 المؤرخ في 05 جوان 2023 .

وخلال سنة 2023 تم انجاز الأنشطة التالية ضمن مجالات الحوكمة :

الحوكمة في مجال مدونة السلوك القطاعية والتي تهدف إلى تعزيز التوعية والتكوين حول مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي :

- التثبت من تعميم مدونة السلوك بين جميع الأعوان ومسك سجل محين حول نشر وتعميم المدونة،
- تكليف فريق متعدد الاختصاصات لملائمة المدونة مع خصوصيات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وإعداد مدونة سلوك خصوصية،
- وضع استراتيجية اتصالية لتعميم ونشر مدونة السلوك.
- تم الانتهاء من صياغة النسخة النهائية لمسودة المدونة وإحالتها إلى الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة بتاريخ 21 ديسمبر 2023

الحوكمة في مجال التوقي من الفساد والتي تهدف إلى تحديد مكامن مخاطر الفساد وتحيينها سنويا وبلورة آليات التوقي منها ومتابعة تفعيلها. وفي إطار مشروع التصرّف في مخاطر الفساد في مجال قطاع المياه بالتعاون مع الإدارة العامّة للحوكمة والتوقّي من الفساد برئاسة الحكومة ومشروع الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) تم:

- تنظيم عدة جلسات عمل لفريق العمل خلال سنة 2023 وتم خلالهم تقييم مخاطر مجالي رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية والامتيازات المالية وإعداد خارطة المخاطر والمخطط التنفيذي الخاصين بهم.

الحوكمة في مجال نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة والتي تهدف إلى تحسيس وتكوين أعوان الهيكل العمومي بخصوص مبادئ الحوكمة الرشيدة واعتماد أعوان الهيكل العمومي مبادئ الحوكمة الرشيدة في التخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطتهم :

- برامج تكوين في مختلف محاور الحوكمة الرشيدة،
- إصدار منشور حول ضبط المهام الفضلى لرؤساء خلايا الحوكمة والتي تتمحور في : إبداء الرأي.

الحوكمة في مجال الشفافية والنفاذ إلى المعلومة والتي تهدف إلى تعزيز الثقة في الوزارة وبلوغ رضا المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف ذات العلاقة بخصوص الآليات الموضوعة من قبل الوزارة لتسيير النفاذ الى المعلومة :

- التعاون مع المكلف بالنفاذ الى المعلومة لاقتراح التدابير العملية ووسائل المتابعة الكفيلة بتفعيل المقتضيات القانونية ذات العلاقة وتحديد مؤشرات يتم ادراجها في خطة العمل الخاصة بالحوكمة.

- تنظيم ملتقيات حول تأثير حوكمة الهيكل العمومي على أداء الموظفين وجودة الخدمات،
- التدريب في مجال التصرف في التغيير،
- تثمين الممارسات الفضلى.

وفي نطاق المشاريع تم بالخصوص :

- مشروع مدوّنة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل الخاصّة بأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري: عملا بأحكام الأمر عدد 4030 لسنة 2014 المؤرّخ في 2014/10/03 والذي ينص على إعداد مدونات سلوك قطاعية، تمّ ابتداء من سنة 2021 عقد العديد من الجلسات مع ممثلي خلايا الحوكمة بمختلف الهياكل المركزية والجهوية للوزارة (86 خلية حوكمة محدثة بمقتضى القرار الوزاري عدد 2755 لسنة 2020 المؤرّخ في 2020/09/22 والمتعلّق بإحداث شبكة خلايا الحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري) وتمّ إعداد المسودة النهائية لمشروع مدوّنة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل الخاصّة بأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري وإحالتها إلى الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة بتاريخ 21 ديسمبر 2023.

- مشروع التصرّف في مخاطر الفساد في قطاع المياه بالتعاون مع الإدارة العامّة للحوكمة والتوقّي من الفساد برئاسة الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) : تم في إطار هذا المشروع اصدار **المقرر عدد 85** المؤرخ في 2022/05/27 و المتعلق بإحداث لجنة القيادة للإشراف على أعمال مختلف لجان العمل لإدارة مخاطر الفساد والتصرّف في قطاع المياه وإصدار **المقرّر عدد 86** المؤرخ في 2022/05/27 والمتعلق بإحداث فريق عمل مكلّف بإدارة مخاطر الفساد والتصرّف في قطاع المياه والعمل على تطوير آليات التوقّي من الفساد بالاعتماد على أدوات ومناهج مبتكرة وكذلك إصدار **المقرّر عدد 87** المؤرخ في 2022/05/27 والمتعلق بتعيين المدير العام للخلية المركزية للحوكمة الرشيدة منسّق لوجستي لفريق العمل المكلّف بإدارة مخاطر الفساد والتصرّف في قطاع المياه والعمل على تطوير آليات التوقّي من الفساد بالاعتماد على أدوات ومناهج مبتكرة وتمّ تكوين فريق عمل يتكوّن من 19 عضو وتمّت المشاركة في ثلاث ورشات عمل حول التصرّف في مخاطر الفساد في مجال المياه وتنظيم زيارتين ميدانيتين وعقد ما يزيد عن 80 جلسة عمل إلى حد تاريخ 15 جانفي 2024 .

المحور الثالث :الوسائل والموارد

1. الموارد البشرية

يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية . وفي هذا الصدد يجري العمل على تركيز هيكلة إدارية عصرية تتّسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

بلغ عدد الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 24044 عونا في سنة 2023 مقابل 26974 سنة 2022 (79 % ذكور و21 %إناث). ويقدر عدد الأعوان على المستوى المركزي بـ 5732 عونا وعلى المستوى الجهوي بـ 18312 عونا (مندوبيات ومراكز تكوين ومؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي). وتمثل نسبة السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية 8 % ونسبة السلك التقني المشترك 15 % ونسبة السلك المشترك للمهندسين 6 % وأسلاك التعليم العالي والبحث والتكوين الفلاحي 4 % وأسلاك الأطباء البياطرة 2 % وسلك العملة 65 %.

كما يجرى العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك عبر تفعيل الترقيات والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع انعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الاستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

وتتلخّص أهم النشاطات التي قامت بها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالنسبة لسنة 2023 فيما يلي:

1- إعداد قرارات إسناد وتجديد إسناد التوكيل الصحي للأطباء البياطرة بعنوان سنة 2023.
2- إعداد قرارات الإنتداب للمترشحين الناجحين في المناظرات الخارجية.
3- إعداد قرارات الترقية للأعوان الناجحين في المناظرات الداخلية للترقية.
4- إستشارات بخصوص إجراءات ووضعيات إدارية.
5- درس العرائض والإجابة عليها، نذكر من أهمها:
   - عرائض حول النقل،
   - عرائض حول الرجوع إلى العمل،
   - مطالب مهنية صادرة عن الإتحاد العام التونسي للشغل،
   - عرائض حول تجاوزات بعض الأعوان الراجعين بالنظر للمندوبيات ،

- عرائض حول مشاغل القطاع الفلاحي،
- مطالب تمديد عطل الإستراحة السنوية،
- تحيين تقارير إحصائية حول توزيع الموارد البشرية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

بالإضافة إلى ذلك تم :

- دراسة ملفات الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي.
- إنجاز ملف الإلحاق الوجوبي للأعوان الراجعين بالنظر للوزارة لدى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.
- إعداد المناشير المتعلقة بحوكمة التصرف في الموارد البشرية وخاصة فيما يتعلق بمتابعة الوضعية الإدارية والمسار المهني لأعوان وإطارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- متابعة وحضور جلسات العمل المتعلقة بملف التقاعد الإستثنائي والذي بلغ عدده 193 ملف.
- دراسة الملفات المحالة إلينا والمتعلقة بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية والمراكز الفنية والمجامع المهنية تحت إشراف الوزارة.
- متابعة ملف الترفيع في سن الإحالة على التقاعد والذي بلغ عددها بـ129 ملف .
- إحداث لجنة على المستوى المركزي للنظر في مطالب الإلحاق لدى الهياكل والإدارات الراجعين بالنظر للوزارة.
- تنفيذ التوصيات المضمنة في نتائج الأبحاث المجراة من قبل التفقدية العامة.
- متابعة التصرف في الموارد البشرية بالمندوبيات الجهوية ووكالة الإرشاد الفلاحي ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

وفي نطاق مشاريع تحديث الوظيفة العمومية تم :

- إعداد إحصائيات وتقارير حول توزيع الأعوان ومعطيات عامة كأهرامات الأعمار المصنفة حسب الوظائف والخطط والأسلاك والرتب والأصناف والتوزيع صلب الهياكل المركزية والجهوية ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بإعتماد منظومة إنصاف،
- إعداد بنك معطيات حول توزيع الموظفين والعملة حسب الإختصاصات على المستوى المركزي والجهوي،
- إعداد خطة عمل إدارة الشؤون الإدارية في إطار ملائمة الموارد البشرية مع حاجيات الإدارة.

- ضبط الحاجيات من الموارد البشرية بالإدارات المركزية.

وفي إطار تسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الثانية تم إصدار منشور للإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمؤسسات العمومية الإدارية لضبط حاجياتهم من الموارد البشرية بما يتوافق مع حاجيات الإدارة حسب التنظيم الهيكلي والمهام والمؤهلات المطلوبة وتبرير الشغور. واثر ذلك تم تجميع مختلف المطالب ودراسة هذه الحاجيات بالإعتماد على مؤشرات النشاط وعدد الأعوان العاملين بهذه الهياكل وتوزيعهم حسب الرتب والاختصاص.

- تم ضبط عدد الأعوان وضبط المهام والمؤهلات للأعوان الراجعين بالنظر لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- تم إدراج الحاجيات من عملة الحضائر المعنيين بالتسوية الدفعة الثانية عن طريق المنصة الوطنية الخاصة بتسوية وضعية عملة الحضائر.

المشاركة في تجربة تطوير منظومة تقييم الأداء:

في إطار مشروع دعم تحديث منظومة التقييم والتكوين في الوظيفة العمومية الذي يهدف في جزئه المتعلق بتحديث منظومة التقييم في الوظيفة العمومية إلى تحسين أداء العون العمومي من خلال إرساء منظومة حديثة لتقييم الأداء حيث تم إختيار وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتنفيذ المشروع من ضمن الهياكل العمومية النموذجية لإجراء أول تجربة لتحديث منظومة التقييم في الوظيفة العمومية مع رئاسة الحكومة ووزارة المالية وبلدية تونس بمقتضى الإتفاقية بين رئاسة الحكومة ووكالة التعاون التنموي الألماني ووزراة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخة في 20 جويلية 2022.

تم الإنطلاق في المرحلة الأولى من تنفيذ التجربة ابتداء من يوم 20 جويلية 2022 لتتواصل إلى شهر ديسمبر2024، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إختيار فريق من الإطارات للمشاركة في إنجاز التجربة النموذجية المذكورة أعلاه يتكون من خمسة وأربعين إطارا من المكلفين بخطط وظيفية في إختصاصات التصرف في الموارد البشرية والمالية والبناءات والتجهيز والهندسة الريفية راجعين بالنظر إلى الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية والإدارة العامة للهندسة الريفية وإستغلال المياه والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بكل من بنزرت والقيروان ومدنين حيث تمت مرافقتهم وتأطيرهم من قبل خبراء وكالة التعاون التنموي الألماني GIZ.

ومن أهم الأنشطة التي تم إنجازها في إطار مشروع تحديث منظومة التقييم في الوظيفة العمومية لسنة 2023:

- جمع المعطيات وإعداد تقرير تأليفي حول المقابلات،

- مراجعة ومناقشة بطاقات وصف المهام،
- إعداد دليل إجراءات التصرف في (بطاقات وصف المهام، بطاقات التقييم والتصرف في الكفاءات) وتحديد مهام الأطراف المتدخلة في إجراء التقييم،

بالنسبة للتكوين :

تم خلال سنة 2023 إبرام إتفاقية إطارية للتكوين لفائدة إطارات عليا من وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري مع المدرسة الوطنية للإدارة تم من خلالها تكوين مجموعة أولى تتكون من 15 إطار عالي في 06 مجالات تهم التصرف الإداري و المالي الحديث والقيادة الإدارية و ذلك بداية من شهر جوان 2023.

وفي هذا الإطار تم إمضاء إتفاقية إطارية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمدرسة الوطنية للإدارة وإتفاقية تكميلية بين الطرفين المذكورين أعلاه ووكالة التعاون الألمانيGIZ حيث التزمت الأخيرة بتمويل الجزء الخاص بالتكوين وإقامة أربعة متكونين والمقدر بحوالي ستة وعشرون ألف دينار (26.000د) فيما التزمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتمويل الجزء الخاص بالإعاشة (إستراحة القهوة والغذاء) والمقدرة بحوالي ستة ألاف دينار(6.000د)لمدّة عشرة أيام (10أيام) وذلك لفائدة خمسة عشر (15) متكونا من الإطارات العليا حيث تم تكوينهم في المجالات التالية : الصفقات العمومية والإتصال والتواصل/تقنيات التفاوض والتصرف في الميزانية حسب الأهداف والأمن الغذائي والتصرف الإداري الحديث: التصرف في الحياة المهنية للعون العمومي و تعريفات وتبعات أخطاء التصرف.

2. الموارد المالية

يتم تنفيذ ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفقا لبرامج وبرامج فرعية وأنشطة وذلك حسب طبيعة النفقة. الجدول التالي يبين نسبة إنجاز ميزانية 2023 دفعا.

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب طبيعة النفقة (م د)

الدفع

	ق م	إنجازات 2022	النسبة %
التأجير	699	643	92
التسيير	38	41	106
التدخلات العادية	17	20	117

1. نفقات التأجير

بلغت جملة الاعتمادات المرسمة حسب قانون المالية الأصلي وقانون المالية التكميلي لسنة 2022 باعتبار المنح المسندة للمؤسّسات والمنشآت العمومية بعنوان التأجير 699 000 ألف دينار وهي تمثل36% من جملة اعتمادات الميزانية.

وخلال السنة المالية 2023 تم فتح الاعتمادات المركزية والمفوضة الخاصة بالتأجير حسب البرامج كالآتي : * نفقات التأجير المنجزة :

جدول عدد 1. نسبة إنجاز نفقات التأجير

ا ع : اعتمادات الوحدة : مليون دينار

البرنامج	ا ع مرسمة	ا ع موزعة	ا ع المفوضة	ا ع منجزة مركزيا	نسبة الإنجاز
1	72,486	72,336	36,228	33,9	97%
2	7,3	7,3	5,05	1,6	%19
3	64,897	60,194	39,694	19,413	%19
4	233,344	218,224	178,273	26,16	8%8
5	191,653	191,457	144,789	29,153	%19
9	139,320	130,01	97,345	30,786	%29
المجموع	699	679.521	501,379	141,012	%29

2. نفقات التسيير

بلغت جملة نفقات التسيير باعتبار المنح المسندة إلى المؤسسّات العمومية 40479 ألف دينار و تتوزّع نفقات التسيير بين مختلف البرامج كما هو مبين بالجدول التالي:

ا ع : اعتمادات الدفع الوحدة : ألف دينار

البرنامج	ا ع مرسمة	التغييرات	ا ع موزعة	ا ع منجزة	نسبة الإنجاز
1	1891	+150	2041	1609	85%
2	795		795	174	22%
3	1220		1220	984	81%
4	1095	-23	1072	707	65%
5	12421		12421	9316	75%
9	20885	10945	31830	27689	133%
المجموع	38307	11095	49379	40479	106%

3.نفقات التدخلات العادية

تشمل ميزانية التدخلات العادية، النفقات المتعلقة بالتدخلات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والعلمية ومساهمة الدولة التونسية في ميزانية المنظمات الدولية. وفي ما يلي جدول متابعة التصرف في الاعتمادات مبوبة حسب البرامج باعتبار ماهو محمول على منظومة أدب :

اع : اعتمادات الدفع **الوحدة : ألف دينار**

البرنامج	اع مرسمة	التغييرات	التحويلات	اع منجزة على منظومة أدب	نسبة الإنجاز
1	2309	4923	322+	7534	326%
2	785			505	64%
3	222			95	43%
4	540		23+	238	44%
5	933		196+	971	104%
9	12318		1635-	10611	86%
المجموع	17107	4923	-1094	19957	117%

4.نفقات الاستثمار

تتولى إدارة المصالح المالية تنفيذ ميزانية الاستثمار بالنسبة للنفقات التي يقع خلاصها على المستوى المركزي خاصة منها نفقات الاستثمارات الممولة عن طريق موارد الدولة أما فيما يتعلق بنفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة فيتم تنفيذها من قبل الهياكل المتصرفة في المشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية. ويتم تسوية مبالغ الدفع لاحقا عبر منظومة سياد فإدراجها آليا على منظومة أدب.

وقد بلغت جملة اعتمادات الدفع المرسمة بهذا القسم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مبلغا قدره 625,5 مليون دينار.

5. تنفيذ ميزانية صناديق الخزينة

تشتمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

1.5. الحسابات الخاصة في الخزينة

خلال سنة 2023 تم التصرف في الحسابات الخاصة في الخزينة المبينة بالجدول أسفله :

الوحدة : ألف دينار

بيان الحسابات	المرسم لسنة 2023	المنجز صرفا
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري (10)	43000	54570
صندوق النهوض بجودة التمور (32)	5000	0
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري (35)	7000	5512

2.5.حسابات أموال المشاركة

من أجل النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري تم إحداث العديد من حسابات أموال المشاركة وخلال سنة 2023 وقع تأدية النفقات على ميزانية كل من الحسابات التالية :

الوحدة : ألف دينار

بيان الحسابات	المنجز صرفا
حساب حماية النباتات (01)	295
حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (10)	1974

3. التجهيزات والمعدات:

- متابعة الصيانة والترميم للبناءات عن طريق المناولة:
  - تعهد وصيانة الأبواب الخارجية للحي الإداري المركزي، كلفة المشروع 33843.600 د،
  - أشغال تهيئة بمخبر إدارة التربة، كلفة المشروع 47183,500 د،
  - مشروع اختيار مكتب دراسات لإعداد كراس شروط الادارية والفنية و متابعة نظام المراقبة بالفيديو بالحي الاداري المركزي ، كلفة المشروع 12376,000 د،
  - طلاء الواجهات الخارجية لبعض المباني الإدارية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، كلفة المشروع 157972.500 د،
  - تجديد عازل سطوح مبنى مقر إعادة هيكلة الأراضي الدولية،111360.200د.

- متابعة الصيانة والترميم بواسطة الإمكانيات الذاتية الراجعة بالنظر للوزارة:

- تهيئة الفضاءات الخضراء بالحي الإداري المركزي:

يمسح الحي الإداري المركزي للوزارة تقريبا 7 هكتارات ويحتوي على مساحات خضراء شاسعة تعذر على الإدارة تهيئتها لعدم توفر فنيين اختصاص بستنة يتولون إعداد الدراسات والإشراف على التنفيذ قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري دعوة مصالح المعهد الوطني للعلوم الفلاحية باعتباره من المؤسسات العليا تحت الاشراف المزدوج بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمساهمة في تهيئة الفضاءات المذكورة وذلك باقتراح مواضيع تخرج لبعض الطلبة تتعلق بدراسات تهيئة بعض الفضاءات لإضفاء مزيد من الجمالية على الحي والمناطق الخضراء بداخله و تمت دعوة مندوبيات تونس الكبرى للمساهمة في أشغال الصيانة المتمثلة في تشذيب وتقليم الأشجار التي أضرت بالمباني الإدارية وحجبت الرؤية والتهوئة والاضاءة الطبيعية.

المحور الرابع: التحكم في الطاقة

في نطاق تنفيذ مقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 20بتاريخ 30أفريل2005 المتعلق بترشيد استهلاك الطاقة في الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، تواصل السعي في مجال إحكام التصرف في المحروقات والتحكم في الطاقة بمتابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا والتي تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من خلالها لفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة، كما تساهم في تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة..

كما تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على تشديد إحكام التصرف في استهلاك المحروقات والتحكم في الطاقة من خلال :

- اصدار مناشير احكام التصرف في وسائل النقل،
- استعمال منظومة أجيليس AGILIS والعمل على تطويرها،
- متابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا و لفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية، والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.

المحور الخامس :تقارير الرقابة

تعهدت التفقدية العامة للوزارة بـ **155** مهمة رقابية للتصرف العمومي خلال سنة 2023 توزعت بين مصالح وإدارات مركزية وجهوية ومؤسسات ومنشآت عمومية وجمعيات وهياكل غير مصنفة. وتوزعت التدخلات بين 08 عمليات رقابة معمقة و144 مهمة بحث و03 عمليات تفقد مشترك مع كل من مصالح وزارتي المالية والداخلية.

وتنقسم هذه المهمات وفق ما يلي:

- **مهمات بحث منجزة:** يبلغ عددها 54 مهمة تتوزع على النحو التالي:
  - 33 تقريرا منجزا ومصادق عليه خلال سنة 2023،
  - 09 تقريرا منجز ومصادق عليه في جانفي 2024،
  - 11 تقريرا صياغة منتهية.
  - 01 تقرير تفقد معمق صياغة منتهية.
- **مهمات بحث بصدد الإنجاز:** يبلغ عددها 101 مهمة مبينة كالتالي:
  - 18 تقريرا في طور الصياغة،
  - 73 مهمة بحث في طور الإنجاز.
  - 3 مهمات بحث مشترك في طور الإنجاز.
  - 07 مهمات تفقد معمق وجزئي ومحوري في طور الإنجاز.

أ- رقابة معمقة لأوجه التصرف بهيكل وحيد:

شمل تدخل التفقدية العامة 06 مهمات رقابة معمقة في إطار أعمال التفقد المبرمجة لسنة 2023 وتم إنجاز عدد 01 تقرير تفقد معمق في صيغته النهائية. وتتوزع هذه المهمات كما يلي:

- المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب (تقرير تفقد نهائي منجز في صيغته النهائية)،
- الإدارة العامة للغابات (في الإنجاز)،
- المدرسة الوطنية للطب البيطري بسيدي ثابت (في الإنجاز)،
- المجمع الإجباري لفلاحي الكروم ومنتجي الغلال (في الإنجاز)،
- مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي (في الإنجاز)،
- مكتب التقييم والبحوث المائية (في الإنجاز).

ب- تفقد معمق محوري وجزئي:

تعلقت مهمات التفقد المعمق المحوري والجزئي بما يلي:

- التصرف في قطع غيار المنشآت المائية ووسائل النقل بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان (في الإنجاز).
- التصرف في الضيعات الفلاحية بكل من المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة النخيل بدقاش ومركز التكوين المهني الفلاحي بسبيطلة والمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس (في الإنجاز).

وفيما يتعلق بأعمال التفقد المبرمجة لسنة 2023، فإن التفقدية العامة لم تتمكن من مباشرة تنفيذ برنامجها السنوي الذي ضم 04 مهمات تفقد معمقة ومهمة تفقد جزئي.

تـ مهمات بحث:

بلغ عدد مهمات البحث المعهود بها للتفقدية العامة للوزارة 144 مهمة موزعة كالآتي:

- 33 مهمة بحث منجزة ومصادق عليها،
- 09 تقريرا منجز ومصادق عليه في جانفي 2024،
- 11 تقريرا صياغة منتهية.
- 18 تقريرا في طور الصياغة،
- 73 مهمة بحث في طور الإنجاز.
- 3 مهمات بحث مشترك في طور الإنجاز.

ث- عمليات تفقد مشترك مع مصالح خارجية:

تولت مصالح التفقدية العامة للوزارة القيام بـ 03 مهمات بحث مشتركة مع كل من وزارة المالية (الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص) ووزارة الداخلية (التفقدية المركزية) لهياكل ومؤسسات تابعة للوزارة وهذه المهمات لا تزال في طور الإنجاز وتتوزع كما يلي:

- عدد 02 بحث مشترك مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص الراجعة بالنظر لوزارة المالية:
  - تفقد لجميع أوجه التصرف المالي والإداري بمجمع مياه الري بولاية منوبة.
  - تدقيق مالي معمق على حسابات مجمع التنمية الفلاحية بولاية أريانة.
- بحث مشترك مع التفقدية المركزية لوزارة الداخلية حول شبهة الإستيلاء على الملك العمومي للمياه بمنطقة في ولاية نابل.

ج- المتابعة مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية:

تتولى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية دراسة واستغلال التقارير التي تعدها كل من محكمة المحاسبات وهيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية كما تتولى تأمين متابعة مدى تنفيذ التوصيات المضمنة بهذه التقارير وتتقدم في الغرض بمقترحات إلى الأطراف المعنية حول الإجراءات الكفيلة بتلافي النقائص وتحسين طرق التصرف.

في هذا الإطار وبالتنسيق مع مصالح الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، أمنت التفقدية العامة خلال سنة 2023 متابعة تقارير لمصالح ومؤسسات خاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وتعود هذه التقارير إلى كل من محكمة المحاسبات والهيئات الثلاث للرقابة العامة التابعة لكل وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

1/ محكمة المحاسبات:

- التقرير السنوي الرابع والعشرين في بابه المتعلق بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسوسة خاصة في ما يتعلق بإستخلاص المستحقات بعنوان مياه الري بالمناطق السقوية وتركيز التجهيزات المقتصدة لمياه الري والعدادات على مستوى الشبكات الرئيسية والفرعية ومختلف نقاط التوزيع وإستكمال تنفيذ أشغال المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المصبات ومواصلة تركيز بنك المعلومات والإسراع بإعداد أهم المؤشرات لتقييم مدى نجاعة المشاريع ومردوديتها في تنمية القطاعي الفلاحي بالجهة ذات النظر.
- التقرير السنوي 31 في جزئه المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة (متابعة ثالثة)

2/ هيئة الرقابة العامة للمالية:

- حول نشاط وتدخلات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل خاصة فيما يتعلق بمواصلة المجهودات لإستخلاص المستحقات بعنوان مياه الري بالمناطق السقوية وإعادة تهيئة المنشآت المائية وشبكات الري والإسراع في إنجاز مشروع مرفإ سليمان وإيجاد حل بالنسبة للإكتظاظ بميناء الصيد البحري وتربية الأسماك بقليبية (متابعة سابعة)

3/ تقرير هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية

- حول تقييم إعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة (متابعة الثالثة)

وبالنظر في نتائج متابعة التقريرين المتعلقين بكل من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل وسوسة ومن خلال دراسة وإستغلال نتائج تقارير الرقابة والتفقد المتعلقة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لوحظ أن عددا هاما من الإخلالات يعتبر قاسما مشتركا بينها وتتطلب معالجتها على مستوى أفقي وبالتعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية ، وفي إطار ما أوصى به

مجلس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في 07 جوان 2023، تم عقد جلسة عمل مشتركة بديوان اللسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ضمت الأطراف المتدخلة تناولت "ترشيد حوكمة بعض مجالات التصرف بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية" وتم التأكيد خلالها على ضرورة الحرص والإسراع بتنفيذ التوصيات كل في إختصاصه.

- وفي إطار تفعيل دور اللجان الإستشارية المنصوص عليها بالتنظيم الإداري والمالي للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، تم إصدار المنشور عدد 145 بتاريخ 18 سبتمبر 2023.

هذا وخلال اجتماع مجالسها الدورية خلال سنة 2023، أقرت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية إنهاء متابعة تقريري هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية على مستواها وتكليف التفقدية العامة بمواصلة المتابعة للتأكد من تنفيذ بقية التوصيات:

- في 26 سبتمبر 2023 وبعد النظر في نتائج المتابعة الأولى للتقرير المتعلق بأسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، أقر مجلس الهيئة العليا إنهاء المتابعة وتكليف التفقدية العامة للوزارة بمتابعة إستكمال التوصيات المتبقية وخاصة تلك المتصلة بتسوية وضعية العربات التي زال الإنتفاع بها وأصبحت غير قابلة للإستعمال وإحترام مقتضيات الفصل 46 من مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والإنفجار والفزع بالبناءات.

- في 31 أكتوبر 2023، وبعد تقييم النتائج المتحصل عليها للمتابعة الثالثة للتقرير الرقابي المتعلق بالتصرف بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة، تم إقرار إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة على أن تتولى التفقدية العامة مواصلة متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية.

ح- متابعة تنفيذ تقارير الرقابة والتفقد:

تحرص التفقدية العامة للوزارة على دراسة واستغلال تقارير الرقابة والتفقد المنجزة فضلا عن تأمين متابعة تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عنها للتأكد من مدى إلتزام هياكل التصرف المشمولة بعمليات التفقد والرقابة بتدارك النقائص والإخلالات المرصودة تكريسا للممارسات السليمة في مختلف أوجه التصرف العمومي وتم إصدار المنشور عدد 73 المؤرخ في 20 أفريل 2023 حول التعهد بملفات من قبل التفقدية العامة وتنفيذ تقارير الرقابة والتفقد وإيلاء العناية اللازمة لمختلف عمليات المتابعة.

واعتمادا على مقاربة "متابعة القرب" كآلية لمتابعة تنفيذ تقارير الرقابة والتفقد ، قامت التفقدية العامة للوزارة بعدة زيارات ميدانية وعقد جلسات عمل مشتركة بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة لتذليل الصعوبات التي حالت دون تسجيل تقدم في تنفيذ التوصيات والتسريع في نسق الإصلاحات التي تم الشروع في تنفيذها دون إستكمالها.

خ- متابعة الملفات القضائية:

تعمل مصالح التفقدية العامة للوزارة في جانب متابعة ملفات القضايا المرفوعة على التنسيق مع السلطات المختصة ومدها بنسخة من تقارير التفقد وبجميع الوثائق والمعطيات وتقديم الإيضاحات ذات الصلة لإنارة سبيل العدالة.

د- المتابعة مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حول إستعمال السيارات الإدارية:

تتولى التفقدية العامة للوزارة متابعة الإخلالات المسجلة في باب إستعمال السيارات الإدارية على الطرقات أو عند الجولان على الطريق من خلال نشاط الفرق المشتركة لمراقبة إستعمال السيارات الإدارية الراجعة بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لأحكام الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 والمتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. وقد كشفت المحاضر المنجزة في الغرض عن تجاوزات وإخلالات ارتكبها مستعملو السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين طبقا للنصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل.

ذ- متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة:

في إطار إقرار حق النفاذ إلى المعلومة بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 216 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والمنشور التفسيري لرئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 ومنشوري وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 115 المؤرخ في 21 جوان 2018 وعدد 212 المؤرخ في 09 نوفمبر 2018، تمت معالجة ودراسة عدد 21 مطلب نفاذ إلى المعلومة في الآجال المحددة وتعلقت طبيعة المعلومة المطلوبة بملفات إدارية أو طلب معطيات وتباينت عناصر الإجابة على هذه المطالب بين إجابات أولية وأخرى نهائية.

كما تم إحداث لجنة إستشارية على مستوى الوزارة تعنى بالمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بمقتضى مقرر السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 1516 المؤرخ في 05 جوان 2023.

ر- متابعة ملفات حوادث الطرقات:

تولت مصالح التفقدية العامة للوزارة دراسة ومعالجة عددا من ملفات حوادث المرور تعرضت لها بعض السيارات الإدارية الراجعة بالنظر إلى الوزارة وذلك بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لإتخاذ الإجراءات المستوجبة في شأن الأطراف المعنية.

ز- مراقبة حضور الأعوان:

في إطار مراقبة حسن سير العمل بالإدارات واحترام التوقيت الإداري وحرصا على تحسين الأداء الوظيفي في مختلف المصالح المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف وبمقتضى إذن بمأمورية صادر في الغرض، أنجزت الفرق المكلفة بمراقبة حضور الأعوان عمليات مراقبة على

المستوى المركزي والجهوي في كنف الأمانة والسرية وحسب برامج حينية وتم إتخاذ الإجراءات الإدارية والتأديبية المستوجبة طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

المحور السادس :برنامج عمل سنة 2024

1. على مستوى سياسة التنمية

سيتواصل خلال سنة 2024، العمل على تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على الصمود أمام التهديدات الناجمة عن التغيرات المناخية والحفاظ على ديمومة النسيج الإنتاجي الفلاحي وذلك سعيا لتحقيق الهدف الرئيسي الاستراتيجي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي المستدام، وذلك في إطار عام لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة SDG، حيث سيتم التركيز على:

- الجوانب المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالاتها وتحسين حوكمة قطاع المياه ومواصلة مشاريع التعبئة خاصة للموارد الغير التقليدية.
- دعم صمود المنظومات الفلاحية الاستراتيجية خاصة الحبوب وتربية الماشية والزياتين وتحسين سلاسل القيمة لضمان دخل مجزي للفلاح والمساهمة في خلق الثروة الوطنية.
- المساهمة في تنمية المناطق الريفية والحد من الفقر والادماج الاقتصادي للفئات الهشة في إطار المشاريع التنموية الفلاحية.

- إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2025:

ستحتوي هذه الوثيقة على تقييم إنجازات سنة 2024 في مجال سياسة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإنجازات الكمية التي تم تحقيقها على مستوى الإنتاج والاستثمار والميزان التجاري الغذائي. كما تقدم الوثيقة التقديرات بالنسبة لسنة 2025 بالنظر إلى الملامح العامة للموسم الفلاحي وكذلك أهم التوجهات والسياسات الهادفة إلى مزيد دفع أداء القطاع الفلاحي.

2. على مستوى الهياكل المهنية

- اعداد التقرير السنوي حول الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري ،يتضمن المؤشرات الإدارية والمالية الخاصة بجميع الهياكل المهنية الفلاحية بكامل تراب الجمهورية.
- مواصلة التعاون مع الكنفيدرالية الألمانية للتعاضديات (DGRV)، في إطار اتفاقية شراكة بين الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية والمنظمة
- مواصلة تنفيذ مشروع الاقتصاد الفلاحي المستدام بالتنسيق مع التعاون الفني الألماني، والعمل على طلب التمديد في المشروع.
- التنسيق مع الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه لتنفيذ الاتفاقية المبرمة في إطار مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- مواصلة اعمال اللجنة الوزارية لمراجعة الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

- التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط لإنجاز المخطط التنفيذي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2023-2025،
- إنتداب مكتب دراسات لإنجاز الدراسة المتعلقة بمراجعة الإطار القانوني المنظم للمراكز الفنية في القطاع الفلاحي.
- التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة (المنظمات المهنية والوزارات ذات الصلة...) لدعم المجامع المهنية والمراكز الفنية قصد القيام بمهامها على أحسن وجه .
- إعداد دليل إجراءات موحد لإبرام الصفقات وتنفيذها ومتابعتها من قبل المجامع المهنية المشتركة الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك قصد تلافي بعض النواقص والإشكاليات التي يتم التعرض إليها خلال عملية خلاص مستحقات الصفقات المنجزة.
- حث المجامع المهنية المشتركة على إعداد أدلة إجراءات للتدخلات التعديلية بالتنسيق مع المصالح المعنية بالوزارات ذات الصلة.
- إنتداب مكتب دراسات لإنجاز الدراسة المتعلقة بمراجعة الإطار القانوني المنظم للمراكز الفنية في القطاع الفلاحي.
- التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة (المنظمات المهنية والوزارات ذات الصلة...) لدعم المجامع المهنية والمراكز الفنية قصد القيام بمهامها على أحسن وجه .
- دراسة وضعية أعوان المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية تحت الإشراف في وضعية إلحاق مع مصالح رئاسة الحكومة والمصالح المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية (plan de communication) لفائدة الفلاحين والبحارة حول أهمية الشركات التعاونية والتشجيع على الانخراط بها والتعريف بالتشريعات والحوافز
- اصدار دليل حول مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- إصدار دليل إجراءات شامل حول متابعة الهياكل المهنية بالتنسيق مع دوائر التمويل والتشجيعات ولفائدة الهياكل المساندة
- تحيين المعطيات المتعلقة بالهياكل المهنية الأساسية عن طريق البريد الإلكتروني كل ثلاثة أشهر،
- متابعة المشاريع المبرمة في إطار التعاون الدولي للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية.
- إنجاز برامج تكوين في مجال التصرف والتسيير لفائدة مسيري الشركات التعاونية وإطاراتها عن طريق برامج ومشاريع الدعم الفني وبالتنسيق مع وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي
- العمل على إنجاز الدراسات التي من شأنها المساعدة على تطوير بنية وأداء الشركات التعاونية على غرار الدراسة المزمع إنجازها "سرديات الاتصال للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية " في إطار مشروع الاقتصاد الفلاحي المستدام بالتنسيق مع التعاون الفني الألماني

- إعداد خطة عمل لتجسيم مقترحات الدراسة التشخصية حول التعاضديات في جميع القطاعات المنجزة خلال سنة 2022 والشروع في تنفيذها.

3. على مستوى الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

❖ **تدعيم وحماية البنية الأساسية المينائية:**

- مواصلة انجاز اشغال توسعة وتهيئة ميناء طبلبة،
- مواصلة أشغال احداث ميناء سيدي يوسف،
- مواصلة إنجاز ميناء قلعة الاندلس،
- مواصلة انجاز أشغال تهيئة وإصلاح ميناء قليبية قسط 1 ،
- سيتم فسخ عقد انجاز أشغال تهيئة وإصلاح ميناء قليبية قسط 2 ،
- الانطلاق في إنجاز أشغال تهيئة و اصلاح ميناء قليبية قسط 3 ،
- مواصلة إنجاز أشغال إصلاح وتهيئة وحماية ميناء المهدية،
- مواصلة دراسة توسعة وتهيئة وحماية ميناء بهرقلة،
- مواصلة دراسة تهيئة وحماية ميناء بسوسة ،
- مواصلة دراسة تهيئة ميناء الصخيرة ،
- الإنطلاق أشغال ميناء الزارات،
- الإنطلاق أشغال توسعة وتهيئة ميناء منزل عبد الرحمان،
- الانطلاق أشغال حماية وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بصيادة،
- الانطلاق في دراسة تهيئة سوق السمك بطبلبة،
- الانطلاق في دراسة حماية ميناء البقالطة،
- انطلاق في دراسة حماية ميناء الهوارية،
- انطلاق في دراسة إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بحومة السوق،
- انطلاق دراسة تهيئة وحماية ميناء الصيد البحري ببوغرارة ضمن مشروع PROGEPECT،
- الانطلاق في دراسة حماية الحاجز الحجري بميناء سيدي مشرق،
- تحيين دراسة حماية ميناء الصيد البحري بجرجيس،

❖ **متابعة المواسم والإنتاج والتصدير:**

- متابعة الإنتاج حسب الموانئ وأنواع الصيد البحري وإعداد التّقارير الشّهريّة لأنشطة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2023 والشّروع في إعداد النّشريّة السّنويّة لإحصائيات الصيد البحري لسنة 2023،
- تنظيم مواسم الصيد البحري ومتابعة وتقييم نتائجها،
- متابعة سير العمل بمنظومة التصديق على شهادة الصيد عند التصدير بالتنسيق مع دوائر وأقسام الصيد البحري،
- دراسة ملفات تصدير المرجان الأحمر وتوريد الأسماك وتجهيزات ومعدات الصيد البحري المستعملة.

❖ **مجالات التعاون بموجب مذكرة التفاهم بين تونس والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط:**

تلتزم بلادنا كعضو بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسطGFCM في إطار تحسين حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والحفاظ على ديمومة الثروات البحرية، على مواصلة العمل على تطبيق نصوص القرارات المصادق عليها المتعلقة بإدارة المصائد والاستزراع المائي التي تم اعتمادها سابقا من قبل الهيئة المذكورة ومنها بالخصوص ما تم اعتماده خلال دورتها السادسة والأربعين التي عقدت في الفترة من 6 إلى 10 نوفمبر 2023.

4. على مستوى النهوض بالمنظومات الفلاحية

▪ الزراعات العلفية

- إنجاز أيام اقليمية خاص بأهم الزراعات العلفية المتداولة بالبلاد التونسية ومختلف أنواع الاستغلال،
- إنجاز أيام حقلية للتعريف بالتقنيات الزراعية المثلى بأهم الزراعات العلفية المتداولة بالبلاد التونسية،
- انجاز حقول مشاهدة أعلاف خريفية مروية بالمياه المعالجة،
- انجاز حملات التأطير والدعم الفني لفلاحي المناطق السقوية بالمياه المعالجة.

▪ تحسين الإنتاج والإنتاجية لغابة الزيتون

- متابعة وتأطير وتنظيم موسم جني وتحويل زيتون الزيت،

- تحسين سلاسل قيمة زيت الزيتون وتثمين المنتوج من خلال التعليب وعلامات الجودة،
- اقتحام أسواق جديدة،
- برمجة وتأطير وتنظيم موسم الغراسات الجديدة للزيتون ومتابعة سيره،
- تحيين الاستراتيجية الوطنية لقطاع زيت الزيتون في ظل التغيرات المناخية.

▪ قطاع الألبان

- إعداد البرامج الفنيّة لتطبيق أهداف استراتيجية النّهوض بمنظومة الألبان في سياق التّغيّرات المناخيّة في أفق 2035 ومتابعة تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025، أهمّها تأهيل حلقة الإنتاج برفع المردوديّة الاقتصادية لنشاط تربية الأبقار الحلوب وتحسين جودة الحليب الطّازج،
- تحيين النصوص الترتيبيّة المنظمة للقطاع أهمّها الإطار التّشريعيّ لمنحة التّجميع وكرّاسات الشّروط المنظّمة لنشاطي التّجميع والنّقل،
- تنفيذ مختلف مكوّنات برنامج صرف منحة التّجميع حسب نسبة الماء المضاف (اقتناء المخابر المتنقّلة، التّكوين، إرساء النّظام المعلوماتي لمنظومة الألبان) ووضع برنامج للمراقبة والانطلاق فيها بهدف تحسين الجودة والحد من محاولات الغش في الحليب الطازج،
- اقتراح توظيف الأعباء الجبائيّة المقرّرة على مشتقّات الحليب في قانون الماليّة لسنة 2024 في تمويل برنامج يعنى بحماية المردوديّة الاقتصادية للمربّي بداية من سنة 2025.

▪ قطاع الدّواجن

- **تنشيط اللّجنة الفنيّة الإستشاريّة التي تعنى بمتابعة نشاط انتاج الدّواجن ومنتجاتها** والتي سيتم صلبها:
  - متابعة مستويات انتاج دجاج اللّحم وبيض الاستهلاك والديك الرومي وما يمكن اتخاذه من تدخّلات تعديلية في حال تراجع أو ارتفاع مستويات الإنتاج التي تمّت برمجتها،
  - اقتراح مستويات انتاج منتجات الدّواجن من بيض استهلاك ولحوم دواجن لسنة 2025 و 2024،
  - اقتراح الحصّة الجمليّة من أمّهات دجاج اللّحم وبيض التفقيس،
  - اقتراح مخزونات بيض الاستهلاك التي سيتم إنجازها لمجابهة الحاجيات الإضافيّة خلال شهر رمضان 2025،
- العمل على بلورة مشروع مراكز انتاج أمهات الدجاج محليا (جدود) ،
- العمل بنظام العمل بالمكافئة والتّنفيل (Bonus/ Malus) بالنسبة للمتمتعين بحصص الأمّهات،
- التسريع في توزيع حصص فراخ الدّجاج البيّاض والإجراءات المصاحبة لإنجاح هذا النظام،

- متابعة كلفة انتاج الدّواجن والعمل على تحيينها كلما دعت الحاجة بمشاركة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدّواجن والأرانب،
- متابعة تزويد السوق بمنتجات الدّواجن والمشاركة في أعمال اللّجنة المحدثة في الغرض بوزارة التجارة وتنمية الصادرات،
- القيام بزيارات ميدانية لمتابعة نشاط وانتاج المفارخ ومراكز التربية والمذابح،
- متابعة تنفيذ القرارات والأوامر الحكومية المتعلقة بالقطاع،

▪ اللحوم الحمراء

- متابعة كلفة الإنتاج،
- المساهمة في إرساء نظام الاسترسال،
- تقييم الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في القطاع الفلاحي،
- متابعة تنفيذ القرارات والأوامر الحكومية المتعلقة بالقطاع،
- المشاركة في البرامج الإذاعية المتعلقة بالفلاحة والقطاع،
- المشاركة في جلسات وورشات العمل والقيام بالزيارات الميدانية،

ولتذليل الصعوبات التي يمكن أن يواجهها الموسم الفلاحي من حيث الإنتاج سيقع التركيز على:

- متابعة برنامج التشجيع على تسمين الأبقار طبقا لمنشور السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 216 بتاريخ 30 نوفمبر 2018.
- متابعة أسواق الدواب من خلال التنسيق مع المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والالبان،
- المتابعة الدورية لورشات التسمين العجول مع المصالح الجهوية التابعة للوزارة،
- متابعة المنشور الوزاري عدد24 بتاريخ 30 أفريل 2018 حول التصدي لتهريب الأبقار،
- متابعة برنامج توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين لمعاضدة الإنتاج الوطني،
- العمل على توفير أضاحي العيد بالكمية الكافية وتقديم الحلول الكفيلة بالرقي بهذا النشاط.

5. على مستوى خدمات الدعم والإحاطة

في مجال تكنولوجيات معالجة المعلومات والاتصال:

- مشروع الإدارة الإلكترونية :
  - مواصلة استغلال منظومة المساعدة عن بعد www.assistance.agrinet.tn Help Desk،
  - الرفع في سعة الخزن للموزعات السحابية baie de stockage،
  - إجراء تدقيق في السلامة المعلوماتية.

في مجال الشؤون البيداغوجية:

- إعداد مرجعيات المهن والكفاءات في التكوين الهندسي الفلاحي والتغيرات المناخية وتجديد البرامج لملائمتها مع متطلبات سوق الشغل،
- نضام تكوين متجدد متناغم متكامل وفعال على مستوى التكوين والأساليب والموارد بين المؤسسات،
- مراجعة خارطة الاختصاصات والتكوين الهندسي الفلاحي،
- تطوير مهارات المدرسين الباحثين في إطار التعلم عن بعد.

في مجال البحث الفلاحي:

- معاضدة جهود وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في رفع التحديات الجديدة للقطاع الفلاحي (شح المياه، أزمة الحبوب، أزمة الأعلاف، إلخ...)،
- دعم البحث التنموي بالجهات من خلال ضمان حسن سير مشاريع البحث الممولة من طرف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وإنجازها في أفضل الظروف والآجال،

في مجال تثمين نتائج البحث:

- مساعدة الهياكل الفنية وهياكل الإرشاد على نشر نتائج البحوث،
- تطوير استراتيجية تواصل علمي لضمان نقل ونشر مخرجات البحث لمستفيديها،
- جمع وتحسين مرئية الإنتاج العلمي الفلاحي.

في مجال التكوين الفلاحي

- ✓ سيشمل برنامج التكوين لسنة 2024 أكثر من 1200 فلاح و تكوين 100 فني بالإضافة إلى انشاء ثلاثة شبابيك محلية للخدمات الإرشادية بحفور (القيروان) وبئر الحفي (سيدي بوزيد) وفوسانة (القصرين).
- ✓ مواصلة تحيين محتوى المنصة الإلكترونية الخاصة بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بصفة دورية
- ✓ التنسيق مع مشروع FARMER لتطوير المنصة الإلكترونية الخاصة بالوكالة
- ✓ إدراج سلاسل القيمة والمهارات الرخوة صلب برامج التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري،
- ✓ إرساء منهجية تنمية روح المبادرة ببعض مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري،
- ✓ إرساء منهجية التعلم عن بعد وتقييم وتطوير المهارات الرقمية للمتكونين والمكونين،

- ✓ تركيز منصة رقمية للتعامل البيني بين الوكالة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر،
- ✓ إنجاز ومضات تكوينية في عدة مجالات تتعلق بالفلاحة والصيد البحري بالتعاون مع الباحثين والمكونين والمرشدين الفلاحيين ومنسقي الإرشاد في مجال الصيد البحري،
- ✓ تعميم تجربة فضاءات التجارب على كافة المراكز لتطوير روح الاستقلالية والريادة والتنافس الشريف لدى المتكونين بعد أن أثبتت هذه التجارب نجاعتها بمراكز التكوين المهني الفلاحي بالزركين وشط مريم،

في مجال الإرشاد المهني

- ✓ تنظيم أربعة دورات تكوينية بالتعاون مع المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي لفائدة المستشارين الفلاحيين الخواص وتهم المواضيع التالية:
  - إحداث مؤسسة استشارة فلاحية،
  - الإقتصاد التضامني والإجتماعي،
  - منظومات الإنتاج وسلاسل القيمة،
  - التنمية الفلاحية المستدامة.
- ✓ مواصلة تحيين قاعدة البيانات الخاصة بالمستشارين الفلاحيين الخواص بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،
- ✓ تشريك المستشارين في بعض الأيام الإعلامية التي تنظمها إدارة عمليات الإرشاد لفائدة المرشدين الإداريين في مختلف المجالات ذات الصلة بمتابعة المواسم أو المستجدات الفلاحية،
- ✓ إعداد دعائم إرشادية خاصة بالتكوين والمؤسسات التكوينية،
- ✓ المشاركة في جلسات العمل لوضع استراتيجيات اتصال (الإقتصاد في الماء،...)
- ✓ المواصلة في إستعمال الإرساليات القصيرة ضمن برنامج التواصل وإيصال المعلومة،
- ✓ تحيين الومضات التي لم تعد صالحة للبث من ناحية جودة الصورة أو الصوت وأيضا من ناحية مواكبة الرسالة الإرشادية لظروف الموسم الفلاحي أو إدخال مستجدات البحث الفلاحي،
- ✓ إعداد وتصميم محتوى الدعائم الإرشادية بالتنسيق مع الإدارات المركزية والجهوية ومؤسسات البحث والتعليم العالي.

6. تحسين أداء الإدارة

تحسين جودة التشريعات

- تعميم استعمال المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن"ء.مواطن " بمكاتب العلاقات مع المواطن بالمصالح المركزية و الجهوية بالوزارة والمؤسسات وبرمجة دورات تكوينية لفائدة المكلفين بمكاتب العلاقات مع المواطن بالتنسيق مع المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة و المركز الوطني للإعلامية.
- تخفيف العبء الإداري على المتعاملين مع الإدارة وتيسير قضاء شؤونهم عبر استكمال:
  - المرحلة الثانية من مراجعة الأمر عدد 417 لسنة 2018 (تنقيح وإتمام قائمة التراخيص والإجراءات المتعلقة بإسنادها).
  - انجاز بقية مراحل مشروع اعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية بالتنسيق مع المصالح المكلفة برئاسة الحكومة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 (والشروع في تجسيم الإجراءات المصاحبة لنتائج المشروع).
- مراجعة الإجراءات والخدمات ونماذج المطبوعات الإدارية في إطار استصدار نصوص قانونية جديدة أو تجسيما للإجراءات المصاحبة لمراجعة ملف التراخيص الإدارية او مشروع اعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية بالتنسيق مع المصالح المكلفة برئاسة الحكومة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020
- الإصلاحات الهيكلية:
  - مواصلة تجسيم بقية مراحل مشروع المراجعة الوظيفية الذي انطلقت أشغاله بالتنسيق مع المصالح المكلفة برئاسة الحكومة منذ سنة 2019.
  - المشاركة في حضور جلسات عمل اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الجوانب التنظيمية لمصالح الوزارة وفق منظور برامجي.

متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لصيانة الوثائق العمومية:

- مواصلة التنسيق مع مؤسسة الأرشيف الوطني بخصوص الملفات التي يتمّ مناقشتها معها (تحيين أدوات العمل) أو الملفات التي تعرض للدرس ولإبداء الرأي من قبل المختصين بالوزارة.
- مواصلة أعمال التأطير والتنسيق التي تحرص المصالح المختصة على تأمينها من خلال:
  - تقديم الإحاطة الفنية وتدعيم فرق فرز الوثائق الإدارية وتنظيمها والمحافظة عليها.

- التنسيق مع مصالح البناءات والتجهيز بصفة دورية قصد توفير المستلزمات المادية للإطارات المكلفة بالأرشيف وتنظيف وصيانة محلات الحفظ في المستوى المركزي بالإضافة إلى تسهيل القيام بعمليات التحويل والاتلاف والترحيل .
- تلبية طلبات التكوين في الأرشيف للإطارات المكلفة بالأرشيف من غير المختصين بالهياكل الراجعة بالنظر للوزارة.

– تنسيق ومتابعة عمليات الترحيل والاتلاف المبرمجة لسنة 2024 على المستويين المركزي والجهوي للوزارة بالتعاون مع مؤسسة الأرشيف الوطني.

– متابعة تقارير النشاط الثلاثية والسنوية المتعلقة بأنشطة خلايا الأرشيف بالمصالح المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية واستغلال المعلومات الواردة بها بالنسبة إلى سنة 2024.

– إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية المخصّصة للأرشيف المركزي.

– إعداد وتنفيذ برنامج التكوين السنوي للمصالح المركزية للوزارة في مجال الارشيف.

– القيام بزيارات معاينة ميدانية دورية وموجهة على المستويين المركزي والجهوي والمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الاشراف.

– تنظيم ورشات عمل تدريبية للمكلفين بمهام الأرشيف بالهياكل العمومية تحت الاشراف من اجل الارتقاء بأدائهم وتحسين مردوديتهم في هذا المجال.

– مواصلة تمكين الإطارات المختصة بالمصالح المركزية من مواكبة وحضور دورات التكوين والتظاهرات الوطنية حضوريا وعن بعد من اجل تحصيل مزيد من المعارف والتدرب على التقنيات الحديثة في مجال الأرشيف وعلوم المعلومات.

الاحتفال باليوم الوطني للأرشيف عن طريق تنظيم يوم دراسي في الغرض خلال شهر ديسمبر 2024.

ماي 2024